جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الانسانية
الفرع: تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
لطيفة بعيسي

يوم: 20/06/2023

العلاقات السعودية – الأردنية (السياسية والاقتصادية) 1934-1990

لجنة المناقشة:

د / علي زيان	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
د / جازية بكرادة	**أ. مح أ**	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
د / نصيرة براهمي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2022-2023

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الانسانية
الفرع: تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
لطيفة بعيسي

يوم: 20/06/2023

العلاقات السعودية – الأردنية (السياسية والاقتصادية) 1934-1990

لجنة المناقشة:

د / علي زيان	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
د / جازية بكرادة	**أ. مح أ**	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
د / نصيرة براهمي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2022-2023

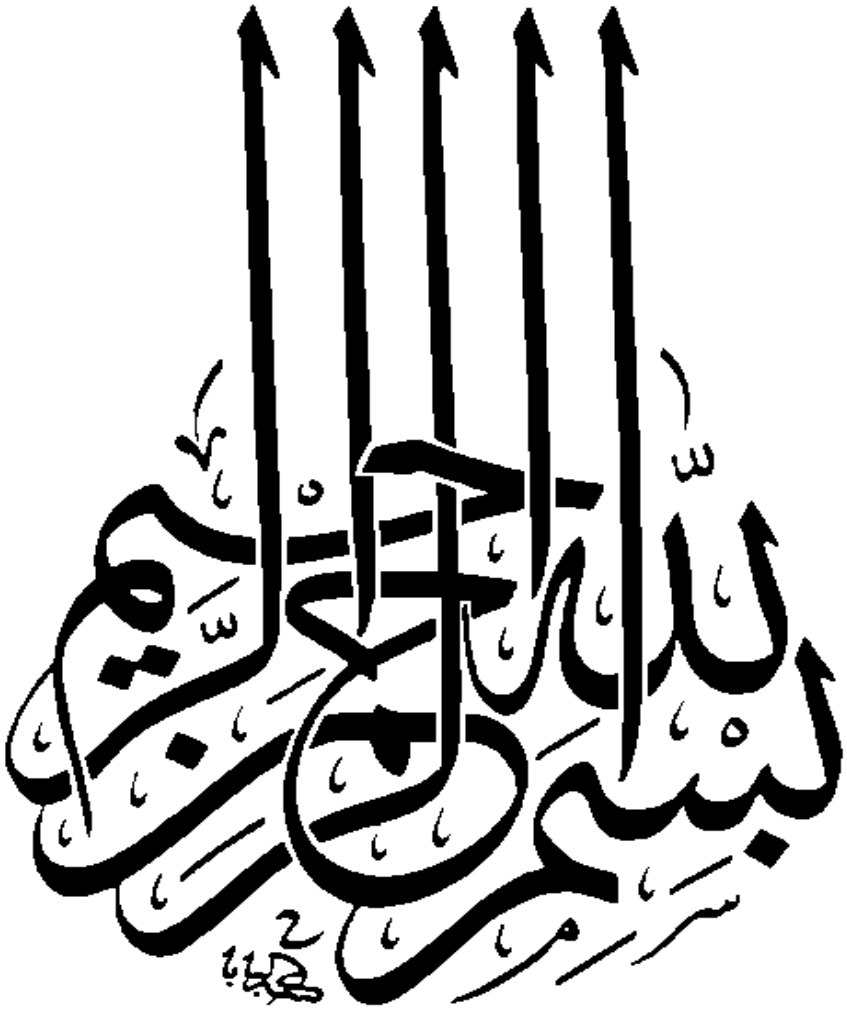
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء...

إلى:

الذين قال فيهما الرحمان: ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]

إلى روح والدي رحمه الله

إلى من تنير دربي بصلاتها ودعواتها أمي الغالية حفظها الله وأمد في عمرها.

إلى أختي ورفيقتي التي شجعتني وكانت سببا في عودتي لأبدأ من جديد "راضية".

إلى سندي في الحياة " زوجي " حفظه الله وأدام عزه.

إلى من أتنفس بدقات قلوبهن بناتي: رنيم، ريم، وليديا رعاهن الله ونفع بهن الإسلام والمسلمين.

إلى صديقتي وأختي التي ساعدتني كثيرا فكانت كالنور الذي أشرق سماء قلبي " وسيلة داودي " حفظها الله لأهلها.

إلى كل إخوتي وأخواتي، وعائلتي وصديقاتي.

.... إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة مجهودي البسيط.

لطيفة

شكر وعرفان

الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله

نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

في البداية نشكر الله عز وجل على نعمته التي أتمها علينا

وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بأسمى الشكر والإمتنان والتقدير لأستاذتنا المشرفة

" د. بكرادة جازية " التي تفضلت بقبول الاشراف على هذه الد راسة أولاً، ثم

إنّني حظيت منها بالجهد الوفير والعمل الغزير، وسعة الصدر وحزم الأمور،

فكان لمتابعتها المستمرة الأثر البالغ في إثراء موضوع دراستنا.

كما يدعوني واجب الوفاء والعرفان أن أقدم شكري وتقديري الكبيرين

لأساتذتي الأفاضل في قسم التاريخ، الذين تتلمذت على

أياديهم الكريمة، ونلت من علمهم الغزير وأدبهم الجم الشيء الكثير

ولا يفوتني كذلك أن أشكر من ساهم معنا ولو بنصيحة في إعداد هذه

المذكرة، ونخص بالذكر الأستاذ " السبع عبد الكريم" وأساتذة

من العراق الشقيق وعلى رأسهم الأستاذ منير البشير وعلي الجنابي الذين لم

يبخلوا علينا بعطاءاتهم العلمية والأكاديمية.

قائمة المختصرات

دون بلد نشر	د.ب.ن
دون سنة نشر	د.س.ن
دون مكان نشر	د.م.ن
دون دار نشر	د.د.ن
دون عدد	د.ع
طبعة	ط
الجزء	ج
العدد	ع
المجلد	مج
تحقيق	تح
ترجمة	تر
الميلادي	م
الهجري	هـ
الصفحة	ص
تعليق	تع
الولايات المتحدة الأمريكية	و م أ

مقدّمـــــــة

مقدمـــة

تميّزت العلاقات السّعودية الأردنية بخصوصيّة مميّزة عن غيرها من العلاقات العربية – العربية، حيث ساهمت في رسمها الكثير من المعطيات التاريخية والسياسية والجغرافية، ويعود ذلك إلى طبيعة نظام حكم العائلتين اللّتين تسلمتا الحكم في كل من الأردن والسعودية، فقد عرفت شبه الجزيرة العربية صراعا وتنافسا بين أبنائها حول مناطق حدودية مشتركة، كما عرفت تنافسا آخر تمثّل في القوى الاستعماريّة الكبرى وعلى رأسها بريطانيا التي عملت على تغذية الخلافات العربية، ويعتبر الصراع الهاشميّ السعوديّ من أهم الأحداث التي سيطرت على ساحة المشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية والذي وجدت فيه بريطانيا فرصة لتنفيذ مخططاتها، ومن أجل الوصول إلى أهدافها هذه، عملت على تقوية أسباب الخلاف بين الطرفين من خلال ازدواجية مواقفها.

قد شهدت هذه العلاقات عدّة تطوّرات تميّزت بالتقارب تارة والفتور تارة أخرى واتّضح ذلك من خلال مواقف الدولتين حول القضايا الإقليمية المختلفة أو التعاون الاقتصادي بينهما وهذا ما جعلها محلّ دراسة لدى الكثير من المؤرخين خاصة في المشرق العربي.

أهمية الموضوع:

دافعنا لدراسة هذا الموضوع لم يكن اعتباطيا وإنّما كان لما يكتنفه من أهمية كبيرة من عدة نواحي:

1 – كونه يسلّط الضوء على واحدة من بين العلاقات المُعقَّدة في العالم العربي وهي السعودية والأردن.

2 – تكمن أهميته أيضا في كونه يحاول البحث في ماضي العلاقات بين السعودية والأردن والتي تعتبر منطلقا رئيسيا لفهم حاضر العلاقات بين البلدين ومستقبلها.

3 – المكانة التي تحظى بهما كلا الدولتين على المستوى الإقليمي، وكذا الدّولي ودورهما البارز في العديد من الأحداث وقضايا المنطقة العربية، جعلت من الموضوع محل الدراسة بالغ الأهمية.

أسباب اختيار الموضوع:

هذا البحث هو محاولة دراسة تاريخية موضوعية على ضوء الوثائق والمصادر المتوفرة والذي جاء تحت عنوان: **العلاقات السعودية الأردنية السياسية والاقتصادية (1934– 1999)**، إنّ اختيارنا لهذا الموضوع يعود لجملة من الدوافع الذاتية والدوافع الموضوعية والتي يمكن أن ألخّصها في:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة في التعرّف والتعمّق في تاريخ العلاقات السعودية الأردنية كجزء من العلاقات العربية – العربية ومدى تطورها.
- الميل الشخصي في الاطّلاع على مدى تأثير القوى الاستعمارية على العلاقات العربية ودورها في رسم الحدود العربية وتغذية الصراعات بينها.
- قلّة الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع ببلدنا حسب رأيينا، وبالتّالي إثراء مكتبتنا بهذا النوع من الدراسة الذي نأمل من خلاله فتح الباب لغيرنا.

الدوافع الموضوعية:

أمّا الدوافع الموضوعيّة تتمثّل فيما يلي:

- تسليط الضوء على الصّراع الهاشمي – السعودي وآثاره على الدولتين والدول المجاورة.
- أهم المواقف والأحداث التي عرفتها العلاقات السعودية الأردنية.
- توضيح خطورة السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية، المتمثلة في تجزئة المنطقة لغرس الكيان الصهيوني.

- متابعة تطور العلاقات السعودية –الأردنية بعد الخلاف حول انتزاع منطقة الحجاز والمشاكل الحدودية ومدى استمرار القطيعة بين البلدين.

إشكالية البحث:

من خلال ما تمّ التعرض إليه أعلاه، جاءت إشكالية الموضوع متمحورة حول طبيعة العلاقات السعودية الأردنية من خلال توضيح المواقف في ظل الأحداث الإقليمية والزيارات المتبادلة والتعاون الاقتصادي بين الدولتين وعليه نطرح الإشكالية التالية: **ما طبيعة العلاقات السعودية – الأردنية السياسية والاقتصادية فيما بين 1934–1990؟**

حيث تندرج تحت هذه الإشكالية عدّة أسئلة فرعية منها:

- ما هي الجذور التاريخية للعلاقات العربية السعودية؟
- ما هو دور القوى الاستعمارية في رسم الحدود الجيوسياسية بين البلدين؟
- ما هي أهمّ التّحولات التي عرفتها العلاقات السعودية الأردنية؟
- ما هي أهمّ الاتّفاقيات السياسية والاقتصادية التي ربطت البلدين؟
- هل ساهمت العلاقات الاقتصادية في التقارب بين الدولتين؟

تقسيم البحث:

على ضوء ما تمّ تحصيله من مادة علمية تتّصل بهذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسة:

في الفصل الأول المعنون بـ: **الجذور التاريخية لعلاقات الهاشميين بآل سعود(1818 – 1934)** تطرقنا فيه إلى التطور السياسي للمملكتين الهاشمية والسعودية والخلفية التاريخية للصراع بين البلدين بما فيها رسم الحدود بين البلدين.

احتوى الفصل الثاني الموسوم بـ: **العلاقات السياسية الأردنية – السعودية (1934–1990)**، على مبحثين قسمناهما إلى فترات زمنية، الأول : يبدأ من1934– 1953 وتحدّثنا فيه عن العلاقات بين البلدين من الصراع إلى التقارب، أمّا المبحث الثاني فيبدأ من

1953– 1990 والذي ركزنا فيه عن مدى تطور العلاقات السياسية بين البلدين من خلال مواقفها من القضايا الإقليمية.

أمّا الفصل الثالث والأخير والموسوم بـ: **العلاقات الاقتصادية السعودية الأردنية،** فتطرّقنا فيه أولا إلى: الأوضاع الاقتصادية بين البلدين بصفة عامة، ثم تناولنا العلاقات الاقتصادية من خلال الاتّفاقيات المبرمة بينهما والمساعدات السعودية المقدمة للأردن.

ثم أنهينا موضوع بحثنا بخاتمة استنتاجية ورافقناه بمجموعة من الملاحق تتمثّل في جملة من الخرائط والصور لتوضيح بعض المحطّات التاريخية والتعريف بالشخصيات الأساسية.

الدراسات السابقة:

من أهمّ الدراسات التي اعتمدناها وتناولت الموضوع:

– المملكتان العربية والسعودية (دراسة في تاريخ العلاقات السياسية) للدكتور عبد الأمير محسن جباري الأسدي والذي تطرق فيه لنشأة العلاقات وتطورها خلال الحقبة الممتدة من 1946 إلى 1958 من الناحية السياسية.

– رسالة ماجستير بعنوان العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية (1953 – 1967) لصاحبها فتحي محمد فلاح درادكة والذي تناول فيها العلاقات السياسية بين البلدين ومواقفها من القضايا الإقليمية المختلفة.

– رسالة ماجستير أخرى بعنوان العلاقات الأردنية السعودية (1999– 2010) لماجد محمد الحنيطي والذي تطرق فيها للعلاقات من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

– واطّلعنا على كتاب: العلاقات السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية بالدول العربية المجاورة (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا) 1946 – 1973 لأحلام خليف عبد الرحمان الطراونة.

قد حاولنا من خلال دراستنا التّعرف على العلاقات السياسية إلى غاية حرب الخليج الثانية، وكذا معرفة العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال (1934م – 1990م) ومدى تطورها. ولمحاولة الإلمام بالمادّة العلمية وتغطيتها من كافة الجوانب استخدمنا مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:

المصادر؛ حسين بن الغنام في كتابه تاريخ نجد والذي تناول فيه تاريخ نشأة الدولة السعودية، هنري لورانس في كتابه اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية) والذي تطرق فيه للملك عبد الله وسياسته في شرق الأردن، عبد الله الحسين في مذكراتي، والذي وضح من خلاله دور الهاشميين في منطقة الحجاز منذ تولي والده الشريف حسين شرافة مكة، وكذا عن دوره بعد توليه الحكم، وكتاب جزيرة العرب في القرن العشرين لحافظ وهبة ، والذي تحدث فيه عن الهاشميين وآل سعود، إضافة إلى الجريدة الرسمية الأردنية وجريدة أم القرى السعودية.

أمّا بالنسبة للمراجع؛ فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والمقالات، في ما يخصّ الكتب نذكر منها: تاريخ الدولة السعودية لأمين سعيد بأجزائه الثلاثة والتي تناول فيها تاريخ المملكة العربية السعودية منذ نشأتها، كما تطرّق للعلاقات السياسية للمملكة مع عدة دول منها الأردن إضافة لعلاقتها الاقتصادية مع هذه الأخيرة، وكذا تاريخ الأردن المعاصر لعلي محافظة والذي تناول فيه تأسيس الأردن وسياسية الأمير عبد الله وكذا علاقاتها الخارجية، وكتاب مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية لصاحبه فتحي العفيفي والذي تطرق فيه للمشكلات الحدودية للملكة العربية السعودية مع دول الجوار ومنها الأردن، وقد أضاف الكاتب البخيت محمد عدنان في مؤلفه أوراق عبد الله بن الحسين – العلاقات الأردنية السعودية (1925م – 1951م) الوثائق الهاشمية –، والذي جمع جملة من الوثائق التي تحدّثت عن المراسلات والاتّفاقيات والمعاهدات، أمّا المقالات فمنها: دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز (1908م – 1925م) لأحمد العرامي

والذي قد ركّز فيه على سياسة بريطانيا ودورها في تغذية الصراع بين البلدين، وغيرها من المصادر والمراجع التي لا تقل أهميّة عن سابقتها.

منهج الدراسة:

من خلال دراسة الموضوع اتّبعنا المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي، حيث اعتمدنا:

المنهج الوصفي: لدراسة وتتبّع ووصف الخلفية التاريخية للعلاقات السياسية والاقتصادية وطبيعتها للبلدين، واستعملنا هذا المنهج طبقا لما جاء من معلومات حيث لا يمكن الاستغناء عنه في الكتابة التاريخية.

المنهج التاريخي: لدراسة الوثائق التي تحدّثت عن العلاقات خاصة السياسية وتحليلها.

المنهج الإحصائي: لذكر الأرقام والنسب والحكم عليها.

الصعوبات:

لا يخلو أيّ بحث علميّ من الصعوبات و المشاكل البحثية فقد اعترضتنا بعض العقبات في سبيل إنجاز هذا البحث وهي كالآتي:

- ندرة المصادر العلمية حيث تعذّر علينا الوصول إلى الوثائق التي تتحدّث عن العلاقات السعودية الأردنية، إضافة إلى بعض الكتب التي لم تتوفر في المكتبات ولم نستطع تحصيلها لأنّها غير متاحة حفاظا على حقوق النشر، خاصة التي تتعلق بالجانب الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على مراجع خاصة بالعلاقات الأردنية – السعودية في الفترة الممتدة من (1952م – 1953م).
- صعوبة ترجمة الكتب الأجنبيّة.

الفصل الأول: الجذور التّاريخية للعلاقات الأردنية السعودية (1818 – 1934)

1. التطور السياسي للمملكة الأردنية والعربية السعودية

1.1 . المملكة الأردنية الهاشمية

1.2. المملكة العربية السعودية

2. الخلفية التاريخية للصراع الهاشمي السعودي (1818 / 1934)

2.1. مجريات الصراع بين آل سعود والهاشميين

2.2. رسم الحدود الأردنية – السعودية

لا تكمن أهمية الأردن بالنسبة للسعودية باعتباره بلدا فحسب، بل لاعتبارات تاريخية وسكانية وثيقة، فضلا لما للأردن من دور مهم في منطقة الشرق الأوسط، ينبع من موقعه كمنطقة عازلة بين منطقة شرق البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي التي تشكل العربية السعودية إحدى أهم دولها.

الفصل الأوّل: الجذور التاريخيّة لعلاقات الهاشميين وآل سعود (1818-1934)

من بين مرتكزات العلاقات السياسية والاقتصادية المرتكزات الجغرافية التي تتمثل في الموقع، الحدود، المساحة والتضاريس حيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة الخارجية، إذ يكتسب الموقع الجغرافي ميزة عن باقي العوامل في التأثير على السياسات الخارجية للدول بأشكال متفاوتة، فهو يعتبر من أهم المداخلات الأساسية لدراسة العلاقات الخارجية لأي دولة من الدول[1]. لذا قبل التطرق إلى دراسة العلاقات بين الأردن والسعودية لابد من التعرف على موقع الدولتين.

في قلب الوطن العربي يقع الأردن بين عدة دول تفوقه حجما[2]، فهو يقع غرب قارة آسيا بين العراق شرقا وفلسطين المحتلة غربا وسوريا شمالا والمملكة العربية السعودية جنوبا وهي هضبة جغرافية صحراوية تعلوها المناطق الجبلية[3]، حيث تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية 96000 كم²[4]، ويقع الأردن فلكيا ما بين خطي عرض29°و32°شمالا، وبين خط طول 35°و 39°شرقا[5]، وهو بذلك يجمع بين مناخ البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية الغربية، فيما يسود المناخ الصحراوي الغالبية العظمى من البلاد، بحيث لا تكفي كمية الأمطار المتساقطة حاجيات

---

[1]– محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 106.

[2]– صلاح الدين البحيري، الأردن دراسة جغرافية، ط2، لجنة تاريخ الأردن، 1994، ص 10.

[3]– نعيم ظاهر، جغرافية الأردن، ط1، عالم الكتب الحيث، الأردن، 2005، ص 33.

[4]– فيليب مصطفى رفلة، أحمد سامي، جغرافية الوطن العربي دراسة طبيعية اقتصادية سياسية، ط 4، مكتبة النهضة المصرية، 1970، ص 356.

[5]– مجيد حميد البدري، جيوبولتك موقع الأردن وأفره في سياسته الخارجية، مجلة البحوث الجغرافية، (ع 8)، جامعة الكوفة، 2007، ص 162.

السكان ممّا ينعكس سلبا على الزراعة[1]، وتبلغ حدوده الكلية 1586 كم منها: 97 كم مع سوريا (الضفة الغربية)، 134 كم مع العراق، 218 مع فلسطين، و742كم مع السعودية[2]، هذه الأخيرة التي عرفت علاقات متباينة مع الأردن بحكم الجوار وهو موضوع دراستنا هذه وعليه يجب معرفة طبيعتها الجغرافية أيضا.

تقع المملكة العربية السعودية بشبه الجزيرة العربيّة في أقصى الجنوب الغربي بقارة آسيا، يحدّها غرباً البحر الأحمر وجنوباً اليمن وسلطنة عمان، وشرقاً الخليج العربي ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة وقطر، أمّا شمالا فتحدّها الأردن والعراق والكويت[3].

السّعودية بلدٌ شاسعُ المساحة حيث تقدر بـ 2250000 كم²، وهي تقع في نطاق الصحاري المدارية ما بين دائرتي عرض 16° و32.12° شمالا، يمرُّ عليها مدار السرطان بين خطّي طول 36° و45.34° شرقا، والذي يتميز بصفة عامة بقلة الأمطار[4].

نتيجة هذا الجوار شهدت العلاقات الأردنية – السعودية عدّة تطورات بدء من ظهور الحركة الوهابيّة وتأسيس الدولة السعودية الأولى، وقبل التطرق إلى تلك التطورات يجب علينا التعرف على التطور السياسي للمملكتين.

المبحث الأول: التطور السياسي للملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية:

هناك عدة عوامل تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور العلاقات بين الدول ومنها التحولات السياسية الداخلية والخارجية، والعامل الجغرافي متمثلا في الموقع والحدود والمساحة والتضاريس. وتؤثر هذه العناصر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة وقدرتها على صنع قراراتها وتنفيذ سياستها الخارجية، وعلى مركزها الدولي.

---

[1]– فيليب رفلة، المرجع السابق، ص 357.

[2]– نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 137.

[3]– نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص 26.

[4]– عبد الله بن ناصر الوليعي، البنية الجيولوجية والتضاريس، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مج3، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002، ص 484.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية:

يعود نسب الدولة السعودية إلى قبائل ربيعة التي تمتد فروعها في نجد والعراق وسوريا، أما عشيرة آل سعود فتنتمي لإحدى قبائل عنيزة، وقد استقرّ جد آل سعود " مانع بن المسيب" الملقب بـ "المريدي"[1] مع أسرته بالقرب من الدرعيّة أين أسّس بها إمارته سنة 1682م، اتّخذت الدرعية عاصمة لها في عهد ابنه سعود (1725 إلى 1765) والذي صادف أن ظهر في عهده بالمنطقة مصلح ديني كبير وهو الشيخ **محمد بن عبد الوهاب**[2]، الذي عاد إلى نجد وقد هاله ما أصاب الشريعة الإسلامية من عقائد الجاهلية [3].

اتّفق جمهور المؤرخين على تقسيم تاريخ أل سعود إلى ثلاث مراحل، أوّلها مرحلة التكوين والتأسيس أو الدولة السعودية الأولى (1744– 1818) وتليها المرحلة الثانية وهي الدولة السعودية الثانية(1824– 1891) ثمّ المرحلة الأخيرة وهي الدولة السعودية الثالثة (1902 – 1934) والتي اكتمل فيها الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي سنة 1934 لتُعرف باسم "المملكة العربية السعودية"[4].

في المرحلة الأولى عَرفت الجزيرة العربية ظلالا وعودة إلى الجاهلية، حيث يصف **المؤرخ حسين بن غنام**[5] حال المسلمين بقوله: "بأنّهم ارتكسوا الشرك وارتدّوا إلى الجاهلية وغلب عليهم

---

[1]– صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة السعودية في ماضيها وحاضرها، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص29.

[2]– محمد بن عبد الوهاب: ولد سنة 1115 هـ – 1703 م في بلدة العينية التي تقع شمال الرياض عاصمة نجد، نشأ في بيت علم ودين وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن، ثم رحل في طلب العلم إلى مختلف الأقطار الإسلامية المجاورة ثم عاد إلى نجد ودعا للتوحيد ومحاربة البدع والخرافات، له العديد من الكتب والرسائل والحديث عن آيات من القرآن الكريم توفي عام 1206 هـ (للمزيد ينظر إلى : حسين بن الغنام، تاريخ نجد، تح: ناصر الدين الأسد، ط 4، دار الشروق، بيروت، 1994 ، ص 80 – 85) .

[3] – مؤلف مجهول، لمع الشهاب في سيرة عبد الوهاب، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، مطابع بيبلوس الحديث، لبنان، 1967، ص27.

[4] – مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ط1، دار الشرق للنشر والتوزيع، جدة، 1990، ص ص 19، 21.

[5]– حسين بن ابي بكر بن غنّام: (.....– 1811 م) النجدي الإحسائي: مؤرخ مالكي المذهب، شاعر فحل كان عالم الأحساء في عصره. ولد ونشأ في المبرّز (بالأحساء) وأقام بالدرعية عاصمة (آل سعود) الأولى وتوفي بها. له مصنفات، منها: العقد الثمين في شرح أصول الدين (للمزيد ينظر إلى: خير الدين الزركلي الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج1، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1986، ص 251).

الجهل وانتشر الظلال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم"[1]. لذا اجتمع محمد بن عبد الوهاب عام1744م مع أمير الدرعية **محمد بن سعود**[2] من أجل العمل على تصحيح العقيدة وتطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق التوحيد، على أن يكون محمد بن سعود إماماً للمسلمين وذريّته من بعده وهو ما عُرف باتّفاق الدرعيّة[3].

كما واصل الشيخ بن عبد الوهاب دعوته بعد وفاة أمير الدرعية بإرسال كتبه إلى الرؤساء والعلماء في البلاد المجاورة[4] وقد كانت أعماله العسكرية محدودة ومقتصرة على مقاطعتي الحرض[5] والوشم[6] المتجاورتين وواصل دعوته ببيعته الأمير **عبد العزيز بن محمد بن سعود**[7] وتم إخضاع معظم مقاطعات نجد[8]وصولا إلى الحجاز وتهامة[9] وعسير[10]، وحدود العراق

---

[1]– حسين بن الغنام، المصدر السابق، ص 13.

[2] – محمد بن سعود: (...– 1765) هو محمد بن مقرن بن مرخان، من بني مانع، أول من لقب بالإمامة من آل سعود في نجد، كان مقامه بالدرعية، ولي الامارة سنة 1139 هـ (للمزيد ينظر إلى: خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرفين، ج6، ط15، دار العلم للملايين، لبنان، 2002، ص 138)

[3] – حسين بن الغنام، المصدر السابق، ص 95.

[4] – حسين بن الغنام، المصدر نفسه، ص 95.

[5] – حرض: هي بلدة في محافظة الأحساء في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية (ينظر لـ: www.alyaum.com ، تاريخ النشر: 2010/8/24، الساعة: 03:00، تاريخ الاطلاع 4 /2023/6، الساعة:10:00).

[6] – منطقة الوشم: أحد الأقاليم التي كانت تتألف منها منطقة نجد في المملكة العربية السعودية.(ينظر: https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع 4 /2023/6، الساعة:10:00).

[7] –عبد العزيز بن محمد بن سعود: (1720 – 1803) إمام من أمراء آل سعود في دولتهم الأولى، كانت عاصمته الدرعية بنجد، ولي سنة 1179 هـ، امتد ملكه من شواطئ الفرات ووادي سرحان إلى رأس الخيمة وعمان، ومن الخليج الفارسي إلى أطراف الحجاز وعسير (ينظر خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرفين، ج4، ط15، دار العلم للملايين، لبنان، 2002، ص 27)

[8]– نجد: إقليم يقع في شبه جزيرة العرب ويحده جنوبا عسير والربع الخالي، شرقا الاحقاف، شمالا منطقة الحياد بين نجد والعراق، وغربا من جبل عنيز إلى شرقي الأردن، ومن شرق الأردن إلى آخر الحجاز الجنوبي، ومن أهم مدنها الرياض، بريده، عنيزة، وحايل، فرمده، سقرة، الجمعة والحريملاء والهنوف والقطيف، أما من أهم قبائله مطير، حرب، عتيبة، سبيع، الدواسر وعجمان، العوازم، السهول، وبنو مرة وقحطان. (ينظر : أمين الريحاني، ملوك العرب، ج 1، ط 8، دار الجيل، بيروت، 1987، ص ص 491 – 492)

[9] تِهَامَة: أحد أقاليم شبه الجزيرة العربية الجغرافية الخمسة، وهي السهل الساحلي المحاذي للبحر الأحمر بين أقاليم الحجاز واليمن غرب شبه الجزيرة العربية، وهي من قرى إمارة بلاد عسير (ينظر : حمد الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، القسم الأول، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، (د. ت)، ص 321)

[10] عسير: مقاطعة جبلية تقع بين الحجاز واليمن ونجد، قاعدتها مدينة أبها، (ينظر أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، من محمد بن سعود إلى عبد الرحمان الفيصل 1158 – 1307 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1964، ص72)

والخليج، وهنا استقرّت قواعد الدولة بعدما سيطرت على كلّ مقاطعات نجد ووحدتها[1].

وتواصل زحف آل سعود إلى الحجاز[2] حيث قام بالهجوم عليها سنة 1805، وتمكّن من دخول المدينة المنوّرة ممّا أدّى إلى انتشار المذهب الوهابي فيها وتوسّع إمارته، التي امتدت من البحر الأحمر غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بادية الشام والعراق شمالاً إلى اليمن وعمّان جنوبا[3]

وبسبب الانتصارات التي حققها آل سعود تخوفت الدولة العثمانية – التي كانت تمر بحالة ضعف – من هذا الخطر الذي بات يهددها فاعتمدت على **محمد علي باشا**[4] والي مصر لطردهم وقد تمكن من ذلك يوم 10 سبتمبر 1818[5] بعد الاستيلاء على نجد ومحاصرة الدرعية[6] وضربها بالمدافع والأسلحة الحديثة، ممّا اضطرّ الإمام عبد الله بن سعود للاستسلام وانتهت بذلك الدولة السعودية الأولى، ومنذ ذلك الوقت أصبح الحجاز تحت حكم محمّد علي[7].

---

[1] – أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، المرجع السابق، ص 44.

[2] – الحجاز: إقليم أو رقعة يقع في شبه الجزيرة العربية، يحده شمالا العقبة، وامارة شرقي الأردن، جنوبا قنفذة وجبل عسير، وغربا البحر الأحمر وشرقا حدوده مختلف عليها، أهم مدنه مكة والمدينة والطائف وجده، اهم قبائله عتيبة وجهينة والحويطات وبنو ثقيف وبنو سفيان (ينظر: أمين الريحاني، المرجع نفسه، ص 23).

[3] – حسين إبراهيم العطار، العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز (1945 – 1971)، المكتب المصري، القاهرة، 2007، ص 15.

[4] – محمد علي باشا: محمد علي باشا بن إبراهيم آغا القوللي الألباني، نشأ في كنف الحملة المصرية ولد سنة 1769 بمدينة قولة بمقدونيا، شارك في الحملة التركية لطرد الفرنسيين من مصر (واقعة أبي قير البرية)، حيث أصبح واليا على مصر في 17 ماي 1805 م، توفي سنة 1849.(للمزيد ينظر إلى: محمد صبري، تاريخ مصر (من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبوب، القاهرة 1962، ص 31، وينظر أيضا: عبد الرحمن الرافعي بك، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص 28)

[5] – أحمد العرامي، دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز (1908 – 1925)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (ع 07)، مج 11، جامعة الأندلس للعلوم التقنية، 2015، ص 256.

[6] – الدرعية: العاصمة الأولى لآل سعود وتقع في الجهة الشمالية من وادي حنيفة غربي الرياض وعلى بعد 12 كم منها (ينظر: مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 13)

[7] – منير العجلاني، الإمام تركي بن عيد الله بطل نجد ومحررها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، ج 5، دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، 1990، ص 16.

على الرّغم من الانتصارات التي حقّقها محمّد علي باشا علي الدولة السعودية الأولى إلا أنّه لم يتمكن من القضاء على الأثر الّذي تركته الدعوة الوهابية، حيث ظلّ الأهالي في المنطقة على ولائهم لأسرة آل سعود والدعوة السلفية، وتجلّى ذلك عندما عَلِم الأهالي بنجاح "الأمير مشاري بن سعود" في الهرب من قوّات إبراهيم باشا ووصوله إلى الوشم عام 1829م فقاموا بتأييده ومساعدته، وانظمّ إليه أهالي القصيم والزلفى وثرمداء[1]. واتّجه الأمير مشاري إلى الدرعية حيث بايعهُ أميرها محمد بن مشاري بن المعمّر لكن سرعان ما ثار ضدّه ونقض العهد[2]، حيث قبض على ابن سعود وسلّمه للعثمانيين فقاموا بإعدامه[3].

أمّا المحاولة الثانية فهي التي قام بها تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود[4]، والّتي استطاع فيها القضاء على مشاري بن المعمّر والدخول إلى الدرعية، ورغم الظّروف السيّئة التي وصلت إليها البلاد بسبب مرابطة القوّات المصريّة – العثمانية في نجد، وما يعانيه الأهالي من قلق سياسي وضيق اقتصادي نتيجة الحروب التي خاضوها ضدّ جيوش محمد علي، إلا أنّه استطاع مواجهة القوات العثمانية – المصرية في نجد والاستيلاء على الرياض التي اتّخذها مركزا لنشاطه ومقرا للحكم السعودي[5]، وقد اضطرّ الأمير تركي تحت ضغط الظروف أن يعترف بسيادة الدولة العثمانية اعترافاً اسميا، لكي يحصل على شيء من الهدوء وهذا ما ساعده

---

[1] – مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 56.

[2] – يبدو أن زيادة قوة مشاري بن سعود ونموها أدت إلى تخوف الأمير محمد بن مشاري بن معمر أمير الدرعية، لأنّ الأمر لم يكن هينا عليه، لذلك أعلن تبعيته لمحمد علي باشا وقبض على مشاري وهو في عودته من الخرج (ينظر: فيصل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، موجز تاريخ السعودية 1744 – 2017، ط1، مكتبة الملك فهد، 2018، ص (45 – 46) .

[3] – محمد بن عبد الله السلمان، نشأة الدولة السعودية، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مج 3، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1999، ص 27.

[4]– تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود: (...– 1833) إمام من أمراء نجد ووواليها بعد مقتل ابن عمه مشاري بن سعود، كان فارا من وجه العثمانيين وعمال وإلي مصر محمد بن علي في مقاطعة الخرج بنجد، تولى الحكم بعد نزاع مع آل معمر وقتله لابن معمر، وبولاية تركي انتقل الحكم آل سعود من سلالة عبد العزيز بن محمد إلى سلالة أخيه عبد الله بن محمد وبقي فيهم إلى اليوم، تمّ اغتياله من طرف من طرف ابن عمه مشاري بن عبد الرحمن بن سعود (ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج 1، ص84).

[5] – عبد الله صالح العثيمين، المملكة العربية السعودية، ج1، مكتبة العبيكان، ط13، الرياض، 2005، ص ص233، 238.

في السّيطرة على نجد ومدّ نفوذه إلى الخليج فاستولى على الأحساء والقطيف، لكنّه قُتل[1] قبل تحقيق مشروعه بعد أن قضى اثنتي عشرة سنة في الحكم[2]. وقد تولّى بعده ابنه الأمير فيصل بن تركي[3]، والذي استطاع الحصول على مبايعة أغلب البلدان التي كانت تابعة لأبيه[4]، والذي اعتبره أغلب المؤرخين المؤسّس الفعلي للدولة السعودية الثانية[5]. وفي عهده اندلعت اشتباكات مع المصريين، وقد هُزم الأمير فيصل واستسلم، مما أدى إلى تبعية نجد للسيادة المصرية. فيما بعد، قامت بريطانيا باحتلال عدن وسحب الجيش المصري من شبه الجزيرة العربية[6].

عاد الإمام فيصل بن تركي من جديد إلى الحكم بعد هروبه من السجن في مصر ودخل الرياض عام 1834م لتبدأ فترة حكمه مرّة ثانية وهي مرحلة تكوين الدولة السعودية الثانية والتي شهدت انتعاشاً سياسيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً[7].

وفي عام 1865 م توفّي الإمام فيصل بن تركي فعصفت الفتن الداخلية والمؤامرات الخارجية بالبلاد واحتل العثمانيّون بعض مقاطعات شبه الجزيرة العربية وكانت سببا في تمزيق وحدة الدولة السعودية الثانية، ورحيل عبد الرحمن بن فيصل آخر أمرائها إلى الكويت كلاجئ[8].

---

[1] – تم اغتياله من طرف ابن شقيقه مشاري سنة 1831 بعد التمرد عليه، حيث أشاع الاضطراب وعدم الاستقرار في البلاد، رغبة في الاستيلاء على الحكم (ينظر إلى: ج جلوريمير، تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، ط 1، جمع وتعليق محمد بن سلمان الخضيري، دار غارنت للنشر، الرياض، 2001، ص 212.).

[2] – مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 57.

[3] – فيصل بي تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود: (...– 1865) كان ممن حمل إلى مصر من أمراء نجد في أيام استيلاء جيش محمد علي على كثير من بلاد العرب، فر من مصر وعاد إلى نجد وأبوه في الرياض (أمير العارض وبعض البلاد المجاورة)، قاد جيش أبيه لاسترداد البلاد وبينما هو يقاتل في اطراف القطيف علم أنّ مشاري بن عبد الرحمن قتل أباه تركي واستولى على العارض فاتجه إليه وقضى عليه سنة 1249 هـ، ولقد امتد نفوذه إلى الاحساء والقصيم والعارض حتى أطراف الحجاز والعسير، توفي في الرياض سنة 1865. (ينظر لـ: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج5، ص 164).

[4] – عبد الله صالح العثيمين، المرجع السابق، ص 255.

[5] – مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 57.

[6] – مديحة أحمد درويش، المرجع نفسه، ص 58–60.

[7] – المرجع نفسه، ص 64.

[8] – حسن إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص 29.

خرج الأمير **عبد العزيز**[1] بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود من الكويت سنة 1901م وزوده[2] الشيخ **مبارك بن صباح**[3] بأربعين (40) بعيرا وثلاثين (30) بندقية كمية من العتاد بمائتي(200) ريال، وكان معه أربعون (40) رجلا من آل سعود[4]، واتّجه ومن معه نحو الرياض ووضع خطة لاسترجاعها من قوات الرشيد[5] مستعينا بالقبائل والقرى التي مرّ بها (الوشم، السدير، القصيم) وحقّق انتصارا وأصبح سيّد منطقة نجد الوسطى بالإضافة إلى المنطقة الجنوبية (الخرج والحوطة والحريي والافلاج ووادي الدواسير)[6]، ولقد رحّب أهل الرياض به وبعودة آل سعود بعد الظلم و العذاب الذي عاشوه في ظل حكم ابن الرشيد[7]. وبعد السيطرة على الرياض توجهت أنظار ابن سعود لتوحيد أراضي نجد فتقدّم في صيف 1903 م بمساندة حاكم الكويت مبارك الصباح واستولى في عام 1904م على فيضة والسرّ والعنيزة وسيطر على أجزاء كبيرة من القصيم وهذا قد أثار انزعاج ابن الرشيد[8]، فطلب المساعدة

---

[1] – عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود: (1878 – 1953)، ملك المملكة العربية السعودية الأول ومؤسسها، ولد في الرياض بنجد واستقر مع أبيه في الكويت سنة 1891 وشب فيها، شن غارات على آل الرشيد وأنصارهم واستولى على الرياض وجدد فيها إمارة آل سعود سنة 190 . (ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج5، ص270).

[2] – دعم آل الصباح الملك عبد العزيز بسبب سوء علاقته مع آل الرشيد، هذا الأخير الذي كان يطمع في السيطرة على الكويت، لتكون منفذه البحري، ولقد أنهزم في معركة آل الصباح في معركة الصريف 1901، أمام ابن الرشيد. (للمزيد ينظر إلى: مخلد بن قبل رابح الحريص، علاقات الشيخ مبارك آل صباح بإمارة آل الرشيد (1896– 1915)، مجلة العلوم العربية والإنسانية ، مج 5، (ع 2)، جامعة القصيم، السعودية، ماي 2012، ص631.

[3] مبارك بن الصباح بن جابر بن عبد الله: (1838– 1915) ، من عنيزة ، أمير الكويت، نشأ بالكويت، وكان للعثمانيين شيء من السلطان في الكويت فحرضوا عليه ابن الرشيد، ومن آثاره المدرسة المباركية التي أنشأها بالكويت . (ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج5، ص 19.

[4] –محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة، الأردن، 2003، ص 450.

[5] ابن الرشيد: (... – 1906) هو عبد العزيز بن متعب بن عبد الله الرشيد من أمراء آل الرشيد بالحائل وما حولها بنجد تولاها سنة 1315 هـ، له وقائع وغارات كثيرة، اجتمع عليه ابن الصباح وابن سعود وفي أيامه استرجع هذا الأخير الرياض سنة 1319 هـ، وظل ابن الرشيد ينافس خصومة ويقابل الغارات بمثلها إلى ان قتل في روضة المهنا بالقصيم في غارة فاجأه بها ابن سعود. (ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج4، ص 25.).

[6]– مديحة أحمد، المرجع السابق، ص 75.

[7]– محمود شاكر، مرجع سابق، ص 451.

[8]– محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله صالح العثيمين، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية، 1992، ص 56.

من الدولة العثمانية الّتي أرسلت له قوّة مجهّزة بمدافع بقيادة أحمد فيضي باشا فحدثت مواجهة بين قوات الأمير عبد العزيز أل سعود وقوّات آل رشيد في مقاطعة القصيم، وتمّ استرجاع عنيزة وبريدة، ثمّ زحفوا نحو البكيرية[1] المركز العام لجيش ابن الرّشيد وتمكّن من احتلالها[2].

أثار توسّع عبد العزيز مخاوف الدولة العثمانية ورأت في ظهوره خطرا لبعث الحركة السلفية التي كلفتها الكثير من قبل وأن في قوته واتساع نفوذه تهديدا لسلطتها وهيبتها خاصة وقد أصبح مركز الدولة حرجا في بلاد العرب بعد أن دخلت الكويت تحت الحماية البريطانية سنة 1904م، لذلك كان من الضروري الحد من سلطان عبد العزيز فسارعت إلى تقوية ابن الرشيد خصمه وأرسلت إليه جيشا وأسلحة حديثة لاسترجاع ما أخذه عبد العزيز لكن كان النصر حليفا له وهزم جيش ابن الرشيد والجيش العثماني في موقعة شنانة[3] والتي تعتبر من المواقع الفاصلة في تاريخ نجد سنة 1904م، والتي جعلت الدولة العثمانية تتخلّى عن مساعدة ابن الرشيد وتبحث عن ود عبد العزيز وبعد ثبتت أقدامه في الإحساء، أصبح على اتّصال مباشر مع الإنجليز و يشاركها فعليّا في توحيد السياسة الدائرة في الخليج، لهذا اضطرت الدولة العثمانية للاعتراف بعبد العزيز حاكما على نجد والأحساء والقصيم ومنحته رتبة الباشويّة تحت سلطتها على أن يكون الحكم متوارثاً في أولاده وأحفاده[4].

---

[1] – البكيرية: هي مدينة تابعة لمنطقة القصيم في السعودية. تقع المدينة في نجد، جنوب غرب مدينة بريدة على بعد 36كم، وتبعد عنها عنيزة بحوالي ثلاثين كيلو متراً.(https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع 4 /2023/6، الساعة:10:20).

[2] – محمد حرب، الملك عبد العزيز آل سعود، مراجعة احمد خطيط، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991، ص 23.

[3] – موقعة الشنانة: هي معركة وقعت سنة 1904 م بين الامام عبد العزيز وآل الرشيد في قرية الشنانة بمنطقة القصيم والتي كانت موطن صراع كبير عند تأسيس الدولة السعودية الثالثة والتي انتصر فيها الملك عبد العزيز بدعم من أهلها (ينظر: محمد بن عبد الله السلومي، وقعة الشنانة ومعركة الوادي عام 1322 هـ، www.al-jazirah.com ، تاريخ الاطلاع : 11 أفريل 2023، على الساعة: 22:00 .).

[4] – مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص ص 75- 77.

أعلن **الشريف حسين بن علي** يوم 10 جوان 1916 م[1] الثورة في الحجاز واتّخذ لقب أمير البلاد الأمر الذي أثار مخاوف ابن سعود[2]، و لعلّ ما زاد الأمور توترا بين الإمام عبد العزيز و الشريف حسين، هو ما قام به هذا الأخير، عندما منع النجديين من الحجّ، وهذا ما أثار حفيظة ابن سعود الذي بادر بالهجوم على الحجاز، ووقعت معركة "تربة "الواقعة بين الحجاز و نجد، و فيها انتصر الإمام السعودي، وزحفت قواته على مدن الحجاز الواحدة تلوى الأخرى، فسقطت الطائف عام 1924م، و هذا ما دفع بالشريف حسين لطلب الدعم من القوات البريطانية، لكن هاته الأخيرة رفضت[3]، خاصة وأنّها كانت تسعى لاستمالة عبد العزيز إلى صفّها والذي وقّعت معه معاهدة دارين[4] (أو القطيف) 1915م ثم استبدلت بمعاهدة جدة عام 1927 م ورغم أنّها كانت لصالح بريطانيا إلا أنها تعتبر نقطة تحوّل في العلاقات السعودية – البريطانية حيث اعترفت بريطانيا بمقتضاها بسلطة الإمام عبد العزيز واستقلاله في نجد والأحساء والجبيل والقطيف وما تبعها من موانئ وسواحل غير محددة ،كما اعترفت به ملكا مستقلا على الحجاز ونجد وملحقاتها[5].

---

[1] – الشريف حسين: (1854 – 1931) هو الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون، من أحفاد أبي نمي بن بركات الحسيني الهاشمي وأول من قام في الحجاز، باستقلال العرب هن الترك وآخر من حكم مكة من الاشراف الهاشميين، ولد بالأستانة وكان أبوه منفيا بها، ثم انتقل معه إلى مكة وعمره ثلاث سنوات، فأخذ من آدابها وفقهها، ونظم الشعر الملحون(الحميني) ومارس ركوب الخيل وصيد الضواري، أحبه عمه الشريف عبد الله باشا (أمير مكة) فوجهه في المهمات، عرف بثورته الكبرى التي انطلقت أول رصاصة لها بمكة سنة 1916، واستولى على الحجاز كله (للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج1، ص250).

[2] – عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنية والسعودية، دراسة في تاريخ العلاقات السياسية، مؤسسة مسرات للتنمية والثقافة والإعلامية، ط 1، بيروت، 2015، ص 15.

[3]– أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، من محمد ين سعود إلى عبد الرحمان الفيصل، مج 1، دار الكاتب العربي، د ت، ص ص174 – 184.

[4]– وقّعت هذه المعاهدة عند بلدة دارين في جزيرة تاروت المقابلة لميناء القطيف، ونصت المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن عبدالعزيز حاكما مستقلا في نجد والأحساء والقطيف والجبيل ولأبنائه من بعده.(ينظر: الموسوعة التاريخية ، مؤسسة الدرر السنية 144 ، المشرف العام علوي بن عبد القادر السقاف ، https://dorar.net/history/event/4880، تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2023 ، الساعة : 21:30)

[5] – مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 79، 82.

وفي 18 سبتمبر 1932 ومن أجل إعطاء اسم موحّد لهذه المناطق بناء على اقتراحات مستشارين ابن سعود وأفراد الأسرة الحاكمة صدر مرسوم ملكي يقضي بتوحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية[1].

المطلب الثاني: المملكة الأردنية الهاشمية:

تكلمنا عن السعوديين وتوسعاتهم في شبه الجزيرة العربية واصطدامهم مع الهاشميين الذين حكموا منطقة الحجاز[2] مدة طويلة، إلى أن سيطر عليها آل سعود، فمن هم الهاشميون؟

يُنسبُ الهاشميّون إلى هاشم بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب من قبيلة قريش بمكّة، ومن هاشم جدّ النبيّ صلى الله عليه وسلم، والهاشميّون الحاليّون ينحدرون من فاطمة بنت الرسول محمّد عليه الصلاة والسلام، والّتي أنجبت من عليّ بن أبي طالب ولدين هما: الحسن والحسين، الحسن الذي يطلق على أحفاده الأشراف (جمع شريف) والحسين الذي يطلق عليه أحفاده السادات (جمع سيد) وينتمي الهاشميون إلى الأشراف الحسنيّين الذين تولّوا إمارة مكّة منذ (385هـ / 959 م)[3].

كانت شرق الأردن قبل عام 1920 م مجرّد تعبير جغرافي يطلق على البلاد الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن وهي جزء من بلاد الشام التي خضعت للحكم العثماني طيلة أربعة قرون ابتداء من 1516[4].

وقد كان الأردن بحدوده السياسية المعروفة الآن عبارة عن منطقة صراعات قبليّة واجتماعيّة دائمة بين البدو والفلاحين آنذاك خاصة لعدم توفير العثمانيين للأمن والنظام

---

[1] – محمد حرب، المرجع السابق، ص 101.

[2] – يقع الحجاز في الجزء الشمالي من شبه جزيرة العرب، وهو يمثل أحد الأقسام الستة لشبه جزيرة العرب وهي كل من: الحجاز، نجد، الاحساء، اليمن، حضر موت وعُمان، يحده من الشرق صحراء نجد، ومن الشمال سوريا، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب منطقة العسير. (للمزيد ينظر لـ : عماد عبد العزيز يوسف، الحجاز في العهد العثماني 1867 – 1918، ط2، الوراق للنشر، لندن، 2014، ص 30).

[3] – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 35.

[4] – رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، 1996، ص 54.

فيها[1]، وقد ازدادت أهمية المنطقة لدى الدولة العثمانية بعد مد الخط الحديدي الحجازي عام 1908 الذي أصـــبح يقطع البلاد من الشـــمال إلى الجنوب مما أدى إلى اســـتمرار الوجود العسكري العثماني في البلاد لحماية شرق الأردن من هجمات البدو واللصوص[2].

نتيجة لسياسة الحكم العثماني الجديد الذي سيطر عليه حزب الاتّحاد والترقّي بعد عزل السلطان عبد الحميد عام 1909، ظهرت النزعة القومية عند عرب الشام والعراق وغيرها لمواجهة سياسة التتريك العثمانية ومن بينهم الشريف حسين بن علي، حيث بدأ الخلاف بين الطرفين بسبب محاولة العثمانيين الانتقاص من مكانة الحجاز وإلغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها، ما جعل الشريف حسين يرفض إكمال خط سكة حديد الحجاز[3] بين المدينة ومكة.

ويعتبر إلغاء الامتيازات نقطة تحول العلاقات بين العثمانيين والشريف حسين وبداية الخلاف التي دفعت بهذا الأخير لإعلان الحرب عليها وسميت بالثورة العربية الكبرى، وهذه الثورة كانت بإيعاز من الحكومة البريطانية[4] التي كانت قد راسلت الشريف حسين عدة مرات، وعرفت هذه المراسلات بمراسلات حسين – مكماهون في 14 جويلية 1915م لإقناعه بضرورة الثورة على العثمانيين ليصبح هو حاكم الحجاز بتموين وتمويل من بريطاني، وقد احتوت على استعداد الشريف حسين الاشتراك في الحرب إلى جانب بريطانيا ضدّ الأتراك في مقابل اعتراف بريطانيا عند إعلانها وإنهاء الخلافة العثمانية واعتراف بريطانيا كذلك باستقلال العرب في إطار دولة عربية كبرى لكنّها لا تتضمن كل البلاد العربية، على أن تكون شرقي الأردن

---

[1] أحلام خليف عبد الرحمان الطراونة، العلاقة السياسية للملكة الأردنية الهاشمية بالدول العربية المجاورة (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا) 1946 – 1973، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2007، ص 11 .

[2] – علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر (عهد الامارة) 1921 – 1946، ط1، الجماعة الأردنية، عمان، 1973، ص 8.

[3] – خط حديدي يصل بين دمشق والمدينة (الحجاز)، مد بمبادرة من السلطان عبد الحميد في مطلع القرن العشرين (1900 – 1908)، يمتد مسافة 807 ميل وذلك كوسيلة لإحكام سيطرة الحكومة المركزية وتسيير الحج على المسلمين، إلا أن الخط لم يكتمل، رغم إضافة خط فرعي يصل بين درعا وحيفا على المتوسط، وقد كانت سكة الحديد هذه هدفا عسكريا مقصودا أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث قام الثوار العرب بنسف أماكن عدة منها، فأصابوها بعطب كبير، ثم أعيد تصليح بعض الخطوط في سوريا ولبنان، ورغم الاجتماعات والمخططات واللجان المختلفة والمتعاقبة والتي شملت سوريا والأردن والسعودية فإن هده السكة بقيت معطلة حتى أصبحت رمزا للتجزئة العربية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص 210.).

[4] – رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 54، 55.

ضمن الدولة العربية المستقلة المنتظرة[1]. وخلال هذه الفترة كانت بريطانيا قد انتهجت نهجا آخرا يتناقض مع المراسلات والاتّفاقيّات التي تمّت بينها وبين العرب من خلال مفاوضات سريّة مع حليفتها فرنسا بواسطة ممثّلي البلدين السير ماركس سايكس[2] وجورج[3] بيكو[4]، انتهت بتوقيع اتفاقية عُرفت باتفاقية سايكس بيكو[5]، وذلك يوم 16 ماي 1916، وبعد أشهر من مراسلات حسين – مكماهون تمّ تقسيم أملاك الدولة العثمانية وهو ما يتناقض ويتعارض مع الوعود والعهود التي قطعتها للشريف حسين. المتمثلة في وحدة واستقلال أقطار آسيا العربية وجزّأتها إلى مناطق نفوذ بينها وبموجبها أدخلت الأردن في منطقة النفوذ البريطاني[6].

---

[1]– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 55.

[2]– السير ماركس: (1879– 1919) مستشار سياسي دبلوماسي بريطاني، كاثوليكي، مختص بشؤون الشرق الأوسط ومناطق سوريا خلال فترة الح ع 1. (ينظر: نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية – نجد والحجاز (1914 – 1915)، مج1، دار الباقي، بيروت، 1996، 71.).

[3]– فرانسوا جورج بيكو: (1879– 1919)، دبلوماسي فرنسي، كان قنصلا لفرنسا في بيروت، وبعد نهاية الح ع 1 أصبح أول مفوض سام لفرنسا في ليبيا من عام 1917 حتى 1920 . (ينظر : نجدة فتحي صفوة، المرجع السابق، ص 71).

[4]– الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288 – 1916، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 169.

[5]– اتفاقية سايكس بيكو: هي تفاهم سري استعماري بين بريطانيا و فرنسا، اضافة إلى روسيا لتقسيم السلطنة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي، وقعت سرا في 16ماي 1916تضمنت الاتفاقية استقلال البلاد العربية، تقسيم العراق و سوريا باستثناء فلسطين، إلى أربع مناطق، تم الشارة لمنطقتين منهما بالأحرف و للمنطقتين الباقيتين باللون الاحمر و الازرق، المنطقة أ تمثل سوريا الداخلية دمشق، حمص حلب، و الموصل شرقا، و المنطقة ب تمتد من العقبة حتى شرق الاردن شرقا، حتى المنطقة الحمراء بامتداد يصل إلى بلاد فارس حتى الخليج العربي، المنطقة الزرقاء، تشمل مقاطعة سلسيا في آسيا الصغرى، المنطقة الحمراء تشمل المساحات الممتدة من بغداد إلى البصرة (ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 120 – 121).

[6]– علي محافظة، المرجع السابق، ص 11، 12.

نتيجة لما انتهت إليه المراسلات أعلن الشريف حسين وأبناؤه علي[1] وفيصل وعبد الله[2].

في 10 جوان 1916م الثورة ضد العثمانيين بالتّعاون مع بريطانيا[3]، بعدما أثمرت اتّصالات فيصل بن الحسين في دمشق في إثارة عرب الشام ضدهم (أي العثمانيين) الذين كانوا مهيئين للثورة بسبب مظالمهم[4]، فكانت أراضي شرق الأردن ميدانا للحرب طوال ستة عشر شهرا[5].

وفي 28 أكتوبر 1916 شرع الشريف الحسين بتأسيس مملكة عربية، وأعلن نفسه ملكا على العرب واستخدم لقب ملك البلاد العربية[6] ، مما أثار قلق الحكومتين البريطانية والفرنسية، وقد أخفت بريطانيا معارضتها خوفا من التأثير على علاقتها مع الشريف حسين والهاشميين في العراق وشرقي الأردن[7]، ثم أرسلت الحكومتين مذكرة في 3 جانفي 1917 تنصّ على الاعتراف به ملكا على الحجاز فقط، رغم أنه كان يطمح في مكافأة أكبر من منطقة الحجاز الفقير اقتصاديا، وهذا ما أدى إلى تضارب طموحاته مع مطامع الحلفاء في تقسيم مناطق النفوذ فيما بينهم[8].

---

[1]– علي بن الحسين: ولد في مكة المكرمة عام 1879 وهو أكبر انجال الشريف حسين، وخليفة أبيه لفترة وجيزة على عرش الحجاز، لم يلعب دورا مهما مثل أخويه (فيصل وهبد الله) كان على رأس الجيوش التي خاصرت المدينة عندما اخذ الوهابيون يحققون الانتصارات على الهاشميين، شارك الجانب ابوه في الثورة العربية الكبرى، (عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص183).

[2]– ولد الأمير عبد الله الابن الثاني لشريف حسين بمكة المكرمة، أرسل هو وباقي أسرته إلى إسطنبول حتى يكونوا مقربين من السلطان العثماني مباشرة، تلقى تربية عثمانية كاملة خاصة في الأدب وتاريخ العالم الاسلامي، بعد تعيين والده أميرا على مكة، (هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الكريم الأربد، ط 2، دار الجماهيرية، بن غازي، ص49.)

[3]– سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن (نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 – 1946)، ط1، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان، (د.ت)، ص 23.

[4]– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 55.

[5]– سليمان موسى، المرجع السابق، ص 23.

[6]– نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، ط1، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، منشورات لجنة الأردن، عمّان، 1996، 113.

[7] – نضال دواد المومني، المرجع نفسه، ص 281.

[8]– عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 19.

استطاع الجيش العربي القادم من الحجاز بقيادة الأمير فيصل بن الحسين تحقيق انتصارات متتالية على الأراضي الأردنية سواء كان ذلك في العقبة أو معان أو الطفيلية أو الكرك أو السلط أو عمان أو الزرقاء وتقدّم الجيش العربي حتى وصل إلى دمشق مساء يوم 30 سبتمبر 1918م لتبدأ مرحلة تاريخية جديدة في تاريخ هذه المنطقة وقد ترتب على قيام الثورة العربية الكبرى عدة نتائج أهمّها:

- قيام المملكة الفيصلية في دمشق (1918– 1920) .
- قيام المملكة العربية في الحجاز بقيادة الشريف حسين بن علي .
- قيام إمارة الأردن بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين. قيام المملكة العراقية بقيادة الملك فيصل بن الحسين بعد قضاء الفرنسيين على مملكة سوريا[1].

عقدت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقا على هامش مؤتمر الصلح في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى يوم 15 سبتمبر 1919، نصّ على إعطاء كل الأراضي السورية لفرنسا مقابل حصول بريطانيا على شمال العراق الذي كان من المتوقع العثور على البترول فيه وهذا الاتّفاق لم يحدث أيّ تغيير بالنسبة لشرق الأردن التي بقيت ضمن النفوذ البريطاني، لذلك عاشت الأردن فترة من الزمن بعد انتهاء حكم الملك فيصل في سوريا تعاني من فراغ سياسي وتخضع لأربع حكومات محلية في: إربد وعجلون وعمان والكرك.

بمقتضى قرار سان ريمو(أفريل1920) تمّ وضع البلاد العربية تحت الانتداب وتجزئة سوريا الى ثلاث كيانات منفصلة عن بلاد الشام وهي فلسطين التي وضعت تحت الانتداب البريطاني، أمّا سورية ولبنان فوضعت تحت الانتداب الفرنسي[2].

زار الأمير عبد الله عمّان مرتين، الأولى يوم 11 نوفمبر 1920 والثانية في مارس 1921 فما كان من زعماء القبائل بها إلا أن بايعوه وأعلنوا الولاء له، وبذلك انتهى عهد الحكومات

---

[1]– محمد عبد القادر خريسات وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، ط1، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، 2000، ص 130.

[2]–علي محافظة، المرجع السابق، ص 14.

المحلية بالأردن وبدأت السلطة تتمركز في يده الأمير بعد تأسيس ديوانا للحكم[1]، وبدأ في جمع البدو في هذه المنطقة تمهيدا للثأر لأخيه فيصل الذي أخرجه الفرنسيون من دمشق، هذا ما أثار خوف الإنجليز الذين رأوا أن يقطعوا منطقة شرق الأردن وضمها له، وهذا لتحقيق عدة أهداف أولها مراقبة الشرق العربي كلّه، إضافة إلى أنها رأت فيها فرصة للتعويض عن عهودهم المنكوثة مع الشريف الحسين، أما الهدف الأخير هو تأمينها من هجمات الهاشميين في الحجاز[2].

في 28 مارس 1921 قامت محادثات رسمية في القدس بين الأمير عبد الله ومستر تشرتشل وزير المستعمرات البريطانية تمّ فيها الاتّفاق على القواعد التي تبنى عليها الإمارة الجديدة ومن بين ما جاء فيها:

- تأسيس حكومة عربية وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين ولكنها تبقى تحت الانتداب البريطاني.
- تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا إداريا تاما.
- تساعد بريطانيا حكومة شرق الأردن ماديا لتوطيد الأمن فيها.
- تسترشد حكومة شرق الأردن برأي مندوب بريطاني يتخذ عمّان مقرا له[3].

مع كل ذلك لم تعترف بريطانيا رسميّا بهذه الإمارة إلا في 15 ماي 1923[4]، أي بعد ذلك التاريخ بدأت بريطانيا تتدخل في شؤون المنطقة وقامت بمنح المعتمد البريطاني في الأردن مسؤوليات تنفيذية مباشرة في عمان اعتبارا من 12 أوت 1927.

---

[1] –أحلام خليف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 13.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م، ص 185، 186.

[3] – محمد عبد المنعم عامر، الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة في سوريا وفلسطين، مطبعة دار الرعاية والنشر، القاهرة، 1949، ص 11.

[4] – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 186.

تضمّن الاعتراف البريطاني باستقلال الإدارة الأردنية لسنة 1923 وعدا منها بإبرام معاهدة مع حكومة الأردن تنظم العلاقات بين البلدين إلا أنّ بريطانيا لم تنفّذ هذا الوعد[1] إلا بعد خمس سنوات[2].

خلال السنوات الخمس تعرّضت بريطانيا الى ضغوطات من طرف لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم من أجل تنفيذ وعدها، كما واصل الأمير عبد الله مساعيه في هذا السبيل، إلى أن استجابت بريطانيا وقدّمت المشروع المنتظر (المعاهدة البريطانية – الأردنية)[3].

بدأ المندوب البريطاني فيليبي(feleby)[4] عمله بعمّان في 2 فيفري 1928 ووقعت المعاهدة الأردنية البريطانية؛ والتي وضحت طبيعة العلاقة بين بريطانيا والأردن وكانت نقطة تحول في تاريخ الأردن السياسي حيث وضعت هذه المعاهدة الأردن في الدولة ذات كيان سياسي معترف به دوليا وصدر القانون الأساسي والدستور[5]. وفي هذه الفترة عرفت الأردن استقرارا داخليا وأقامت علاقات ثابتة مع الأقطار المجاورة[6].

وفي عامي 1942 – 1943، تبادلت بريطانيا والأردن المذكرات حول منح الأردن استقلاله وكلّلت هذه المساعي بالنجاح، حيث وقعت معها بريطانيا معاهدة 1946 تمّ بموجبها الاعتراف رسميا بشرقي الأردن دولة مستقلة، وأعلن الأمير عبد الله ملكا عليها وقامت بتعيين

---

[1] – وذلك لعدّة أسباب أهمّها: الخلاف بين بريطانيا وبين الملك حسين حول موضوع المعاهدة الحجازية البريطانية التي كان من المفروض ان تسوي كافة المسائل المتعلقة بينها وبين العرب، انتشار الفوضى الداخلية وتمرّد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزية. (للمزيد ينظر إلى: علي محافظة، المرجع السابق، ص 63).

[2] –علي محافظة، المرجع نفسه، ص 63.

[3] – سليمان موسى، المرجع السابق، ص 129.

[4] – هاري ست جون بريدج فيليبي: harry st John philpy ولد في سنة 1885 في جزيرة سيريلانكا، وهو من أصول بريطانية، عاد رفقة عائلته لبريطانيا عام 1891، أتقن عدة لغات منها الفرنسية والألمانية والهندوستانية والفارسية، وبعض مبادئ اللغة العربية، تولى عدة وظائف إدارية منها، نائب لحاكم ولاية لابليور، ثم رئيسا لقسم الصحافة لدائرة التحقيقات الجنائية في البنجاب (ينظر صبري فالح الحمدي، جون فيليبي والبلاد العربية السعودية (1915 – 1953)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص ص 22 –29.

[5] – أحلام خليف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 14.

[6] – علي محافظة، المرجع السابق، ص 64.

وزير مفوض لها في المملكة الجديدة[1]. وفي 1948 أصبحت شرق الأردن تسمى بالمملكة الأردنية الهاشمية، بعد ضم جزء من الأراضي الفلسطينية لها[2].

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للصّراع (1818 / 1934):

من خلال ما ذكرناه عن المملكتان الأردنية والسعودية فإننا نرى أنه كانت هناك قوتين، أو أسرتين حاكمتين في منطقة الجزيرة العربية وهما آل سعود والأسرة الهاشمية، وكانت كل واحدة منهما تريد بسط نفوذها على المنطقة، مما أحدث صراعا دام لسنوات، ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: ماهي جذور هذه الصراعات؟

كانت شبه الجزيرة العربية عشيّة الحرب العالمية الأولى مقسمة إلى خمس إمارات، نجد، حائل، اليمن، وعسير، ولقد عرفت المنطقة عدة خلافات بين هذه الإمارات، أبرزها الخلاف الهاشمي السعودي على رسم الحدود الحجازية والذي زادت حِدّته بسبب المواقف البريطانية اتجاه كل من ابن سعود والشريف حسين بن علي[3].

المطلب الأوّل: مجريات الصراع بين الهاشميين وآل سعود:

تعود جذور الصراع بين الهاشميين وآل سعود في الحجاز ونجد إلى نهاية القرن 18م، عقب الحركة الإصلاحية التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمساعدة آل سعود[4] والتي سيطرت على سائر جزيرة العرب (1805م) كما ذكرنا سابقا، وكان الهاشميّون يرون بأنّهم أحقّ بحكم البلاد المقدسة نظرا لنسبهم وهذا ما أدّى إلى نشوب الخلاف بين الطرفين[5] ؛ خاصة

---

[1]– إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 191، 192.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، المرجع نفسه، ص 193.

[3]– ميلود بالعالية، بريطانيا ورسم الحدود في شبه الجزيرة العربية: قراءة في أسباب ونتائج الخلاف الهاشمي السعودي على الحجاز(1917 – 1925)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج04، (ع 02)، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2020، ص 161.

[4]– أحمد العرامي، المرجع السابق، ص 256.

[5]– حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، لجنة التأليف، (د. ب)، 1935، ص 225.

بعد تولّي الشريف حسين الشرافة في مكة عام 1908 وحثه من طرف العثمانيين على القيام بغزوات بشكل دوري في وسط شبه الجزيرة العربية للقضاء على السعوديين[1] الذين يعتبرون خطرا بالنسبة لها بسبب توسعاتهم في المنطقة.

وكان أوّل احتكاك بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود سنة 1910 م عندما فرض ابن سعود دفع الجباية على قبائل العتيبة (تقع بين نجد والحجاز) وهي أكبر قبائل الجزيرة العربية، فكاتب الشريف حسين ابن سعود يطالبه باستعادة حقّ الإشراف على قبيلتي عتيبة وحرب، فرفض ذلك ليردّ الحسين بمهاجمة عتيبة في 5 سبتمبر 1910 وأسر سعد الأخ الأصغر لعبد العزيز بن سعود فوافق هذا الأخير على مطالب الحسين[2].

باندلاع الحرب العالمية الأولى والتي دخلت فيها الدولة العثمانية ضد بريطانيا وحلفائها في نوفمبر 1914، سعت الدولة العثمانية لكسب ابن سعود لصفها ونصبته واليا على نجد دون أن تفرض عليه أيّ التزام، في حين سعت بريطانيا للاتّصال بزعماء شبه الجزيرة العربية الذين كان لهم ثقل سياسي ومكانة مهمّة في المنطقة لإقامة تحالفات معهم وشملت كلّا من الشريف حسن بن علي والأمير عبد العزيز.

بدأت مرحلة التقارب والمراسلات والاتصالات[3]، إذ قامت بتوقيع معاهدة القطيف سنة 1915 مع ابن سعود؛ والتي تضمّنت دعم الانجليز له في مواجهة آل الرشيد حلفاء العثمانيين[4]، وفي المقابل بدأت بريطانيا أوّل اتّصال رسميّ مع الشريف حسين في نهاية سبتمبر 1914 بواسطة السير مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة، والتي طلبت منه إعلان الثورة

---

[1]– **Wayane H . Bowen, The History of Saudi Arabia, The Greenwood Histories of The Modern Nations, London, 1968, p 85.**

[2]– **أحمد العرامي، المرجع السابق، ص257 . 258.**

[3] **- حسن إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص 33.**

[4] **– مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 83، 84.**

العربية وطرد العثمانيين من الحجاز مقابل تنصيبه ملكا على دولة عربية تضمّ العراق وسوريا وفلسطين وجزيرة العرب[1].

وفي 26 ديسمبر 1915 اجتمع برسي كوكس (percycox)[2] – أحد موظّفي حكومة الهند في الخليج العربي – مع ابن سعود في العقير وتمّ عقد معاهدة دارين التي جاء فيها[3]:

- اعتراف الحكومة البريطانية بأنّ نجد والأحساء والقطيف وأراضيها وموانئها على سواحل خليج العجم هي أراضي ابن سعود وآبائه وأنها بهذا تعترف بابن سعود حاكما مستقلا لها[4].
- التزامها بمساعدة ابن سعود في حالة أي اعتداء أجنبي على أراضيه[5].
- يتعهّد ابن سعود بالامتناع عن كل اعتداء أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان لأنها تحت الحماية البريطانية وتربطها معها معاهدات مختلفة[6].
- كما يتعهّد بعدم التخلي أو بيع أو رهن أو منح أي امتياز في تلك الأراضي لدولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية[7].

---

[1] – ناصر الفرج، قيام العرس السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية) الصف للنشر والتوزيع، لندن، (د. ت)، ص40.

[2] – برسي كوكس (percycox): ولد في 1864م، سياسي وعسكري انضم إلى جيش 1884م لينضم من بعدها إلى فيلق الأركان الهندي عام 1889م، كما عمل قنصل عام في بوشهر 1904م والمقيم السياسي في الخليج الفارسي عام 1909م (ينظر إلى: Middle East Center, Sir Percy Cox Collection, St Antonys College, Oxford, p01)

[3] – صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء امراء مجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915 – 1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016، ص 124.

[4] – نجدة فتحي صفوة، المرجع السابق، ص 711.

[5] – محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز (طائفة من المقالات نشرت في المنار والاهرام)، ط1، مطبعة المنار، 1344 هـ، ص74.

[6] – محمد الحسين العيدروس، اتفاقية دارين لعام 1915 بين ابن سعود وبريطانيا، دراسة وثائقية، مجلة دمشق، مج 21، (ع 1 و2)، دمشق، 2005، ص 120.

[7] – مكي شبيك، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1971، ص 229.

في المقابل وافق الشريف حسين بن علي على بنود المراسلات التي كانت بينه وبين مكماهون بعد علمه باتفاقية دارين وذلك في شهر جانفي 1916 وهذا ما تمخض عنه ما يعرف بالثورة العربية[1].

أثناء قيام الثورة العربية قام الشريف حسين في أواخر شهر أكتوبر 1916 بإعلان نفسه ملكا لجميع العرب، وهذا ما أدّى إلى مفاجأة فرنسا وبريطانيا اللّتان لم تعترفا به ملكا إلا في 3 جانفي 1917م وفي المقابل رفض ابن سعود ذلك ونادى إلى رسم الحدود بين نجد والحجاز[2]، بسبب تخوّفه من تزايد قوة ونفوذ الشريف حسين، وهذا ما دفع ابن سعود إلى عقد اجتماع مع بريطانيا في العقير تعهّدت فيه هذه الأخيرة من جديد باستقلال نجد بشرط تجنب ابن سعود أيّ خلاف مع الشريف حسين وخصصت له مساعدات مالية وعسكرية جديدة لطمأنته[3].

بدأ الخلاف يسود علاقة ابن سعود والشريف حسين بسبب القبائل الواقعة في الحدود النجدية الحجازية، حيث رغب سكان قبيلتي تربة[4] والخرمة[5]، التابعيتين للحجاز في الانضمام إلى **الإخوان**[6]، وعلى رأسهم أمير خرمة خالد بن لؤي[7] الذي تمرد على الحسين سنة 1918م، فأرسل الحسين عدة حملات لكن النصر كان حليف خالد بن لؤي بمساعدة الإخوان[8].

---

[1]– عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، ط 13، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص 155.

[2]– إليكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 316.

[3]– عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 17.

[4]– تربة: بضم التاء وفتح ما بعدها، هي بلدة تابعة لنجد. (ينظر إلى: https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 2023/5/15، الساعة: 13:00).

[5]– تقع شمال شرقي مدينة الطائف وتبعد عنها مسافة 230 كم. (ينظر إلى: https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 2023/5/15، الساعة: 13:10).

[6]– الإخوان: هي حركة دينية اعتمد عليها الأمير عبد العزيز في توسعه وحروبه، ونشر الدعوة الوهابية بعد أن حول القبائل البدوية الرحل إلى حياة الاستقرار، ومن الولاء للقبيلة إلى الولاء له، وكانوا يعتقدون أن من كان خارجا عن مذهبهم ليس بمسلم، ثم بعد ذلك خرج بعضهم عن طاعة ابن سعود (للمزيد ينظر: الريحاني، ملوك العرب، المصدر السابق، ص ص 82 – 85) .

[7] – خالد بن لؤي: هو الشريف خالد بن منصور بن عبد الله بن حسين بن دخيل الله بن محمد بن لؤي العبدلي الهاشمي القرشي أمير الخرمة الأسبق وأحد قادة حسين بن علي شريف مكة قبل تحوله ليكون أحد قادة جيش الإخوان.(للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج1، ص 298 .).

[8]–عبد الله صالح العثيمين، المرجع نفسه، ص 158، 160.

بعد القضاء على العثمانيين في المدينة المنورة توجّهت أنظار الشريف حسين إلى تربة والخرمة، ظنّا منه أنّه قادر على استعادة نفوذه في الواحتين، وعقدت بريطانيا مؤتمر لمسؤوليها في شبه الجزيـرة العربية منحت فيه الشريف حسين صلاحية استرجاع تربة والخرمـة، وبذلك تصرف نظره عن فلسطين وبلاد الشام[1].

طلب الشريف حسين من ابنه عبد الله الانتقام من خالد بن لؤي، بعد حصوله على الموافقة من بريطانيا، لكن ابنه عبد الله لم يكن موافقا على ما يحدث وحاول إقناع والده ولكنه لم ينجح في ذلك[2].

توجّه الأمير عبد الله رفقة جيشه إلى البديع، ووصل الخبر إلى الأمير عبد العزيز وأنّ عبد الله يسعى للتوجه نحو تربة فكتب لحكومة بريطانيا بواسطة مندوبها في العراق، والتي أنكرت الخبر وأخبرته أنّها مجرد إشاعة[3]. فأرسل ابن سعود كتابا للأمير عبد الله يطلب منه العودة إلى الحجاز وحذّره من الإخوان، لكنّه لم يستجب لأنّه يعتبرها منطقة حجازية[4]، ووصل الأمير عبد الله بجيشه إلى تربة في 24 ماي 1919 ولم يواجه مقاومة تذكّر، وتمكّن من السّيطرة عليها ووزّع جيشه في المنطقة وضواحيها، وكتب لشيوخ القبائل المجاورة يهدّدهم ويدعوهم أن يأتوا طائعين[5].

جهز الملك حسين جيشا بقيادة ابنه الأمير عبد الله وأمره بالزحف إلى الخرمة ونجد، فتقدم عبد الله ودخل تربة وهي على مقربة من خرمة[6]، وبالقرب منها اجتمعت وحدات الإخوان وكانوا حوالي أربعة آلاف (4000) شخص[7] وقد هجموا على معسكر الأمير عبد الله بينما

---

[1]– عبد الله صالح العثيمين، المرجع السابق، ص 183، 184.

[2]– عبد الله الحسين، مذكراتي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2021، ص 141.

[3]– أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط1، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، 1928، ص 220– 221.

[4]– عبد الله بن الحسين، المصدر السابق، ص 144.

[5]– فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بورسعيد، القاهرة، 2002 م، ص 379.

[6] – خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مفاتل الصحراء، الإصدار 21، http://www.moqatel.com ، تاريخ الاطلاع: 29/ 9/ 2023، على الساعة: 22:00.

[7]– إليكسي فاسيليف، المرجع السابق، ص 324.

كان جنوده نياما في 25 ماي 1919، واستولوا على ما كان معه من أسلحة ومؤن وخيل...، وفّر عبد الله مع مجموعة من الضبّاط، وبذلك كسر الجيش الأساسي للحجاز[1].

نتج عن هزيمة تربة خسائر كبيرة بالنسبة للشريف حسين فقد فيها قوّاته النظاميّة وأسلحة متطورة وأموال ضخمة، واهتزّت سمعته بين أتباعه ممّا أدّى به إلى قطع المعاملات التجارية مع النجديين ومنعهم من أداء الحج أو دخول الحجاز، فحاولت بريطانيا امتصاص غضبه بتقديم بعض الطائرات، ومطالبة عبد العزيز بالانسحاب من تربة[2] وتحذيره من التوغّل في الأراضي الحجازية، فتراجع ابن سعود إلى الرياض وأمر الإخوان بالانسحاب من المنطقة[3].

بحلول أشهر الحجّ سنة 1338 هـ/ 1920 م تدهورت الأمور بين النجديّين والشريف الحسين إذ مُنع النجديّون من أداء المناسك حتّى السنة الموالية، فتوسطت بريطانيا محاولة إصلاح الأوضاع بينه وبين ابن سعود وسُمح للنجديّين بالحجّ سنة 1340 هـ / 1922م شريطة أن يكون عددهم محدودا، ولكن في العام الذي يليه طالب النجديّون بعدم تحديد عدد الحجاج فمنعهم الشريف حسين من جديد واشترط عليهم ترك البلاد التي أخذوها[4].

وجدت بريطانيا في هزيمة الشريف حسين فرصة تتنصّل بها من التزاماتها اتّجاهه، فعرضت عليه معاهدة تحالف للدّفاع عن الحجاز وتقديم المعونة مقابل اعتراف الشريف حسين بقرارات مؤتمر سان ريمو سنة 1920، وهذا يعني اعترافه بضمان نفوذ بريطانيا في فلسطين والعراق وبذلك تتخلّص بريطانيا من العهود التي قطعتها له في مراسلات مكماهون – الحسين، غير أنّ الشريف حسين لم يرد على اقتراحات ممثّل بريطانيا لورانس[5]، وكان ذلك بداية التحوّل

---

[1]– مديحة أحمد درويش، المرجع السابق، ص 97.

[2]– عبد الله صالح العثيمين، المرجع السابق، ص 185.

[3]– إليكسي فاسيليف، المرجع السابق، ص 325.

[4] – أحمد السباعي، تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ط1، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على المملكة العربية السعودية، مكة، السعودية، 1999، ص 702 – 703.

[5]– توماس إدوارد لورانس: Thomas Ed(1888 – 1935) : ولد بإحدى القرى الإنجليزية واشتهر باسم لورانس العرب، عين برتبة ملازم ثان في فسم الخرائط بعد الح ع 2 لتتبعه الاستخبارات العسكرية في لندن كان على دراية كبيرة بالمنطقة العربية والتي تعرف عليها من خلال رحلته لها، فأتقن اللغة العربية، وشارك في أحداث الثورة العربية سنة 1916 (ينظر: صبحي العمري لورانس الحقيقة والأكذوبة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص(63– 65).

في العلاقات بينه وبين حليفته بريطانيا، إذ أوقفت هذه الأخيرة المعونة التي كانت تعطيها للشريف حسين والمقدّرة بمليونين وأربعمائة ألف جنيه، وزاد في التباعد بروز القضية الفلسطينية، وتغاضي بريطانيا عن ضمّ ابن سعود أمارة خصمه ابن الرشيد وهو ما يمثّل خطر على مملكة الحجاز[1].

لقد استغلّ ابن سعود الصّعوبات التي تعترض الشريف حسين داخل شبه الجزيرة العربية وتنكّر بريطانيا له وتتمثّل هذه الصعوبات في:

– عدم مصادقة الشريف حسين على معاهدة فرساي في 28 جوان 1919، والتي حرمته من العضوية في عصبة الأمم المتّحدة ولم تناصره بريطانيا عندما لحقت به الهزيمة، إضافة إلى تظلّم الحجّاج من سوء المعاملة وشروطه على ابن سعود أن يأتي الحاج من نجد عن طريق البحر سنه 1923 ليؤمّن خطر الهجوم عليه من نجد[2].

حاولت كلّ من بريطانيا وملوك العرب حلّ الخلاف بين آل سعود والهاشميين فدعوا إلى عقد مؤتمر الكويت في نوفمبر 1923م، و قد انعقد في ديسمبر من نفس السنة برئاسة البريطاني الكولونيل نوكس[3] بحضور وفود نجد والعراق والأردن، غير أنّ المؤتمر أجّل جلساته إلى مارس 1924م، لكنّه لم يُعقد ثانية، وتعود أسباب فشل هذا المؤتمر وعدم انعقاده إلى وفد شرق الأردن الذي خالف الاتّفاق الأساسي للمؤتمر المتمثّل في عدم بحث كل وفد إلا في الشؤون العائدة لحكومته، غير أنّ الوفد الأردني تطرق لأمور تعود لشرق الأردن والحجاز والتي من بينها إعادة تيماء و خبير و تربة و الخرمة إلى الحجاز[4].

قرّر ابن سعود بعد المؤتمر الاستيلاء على الطائف بهدف مساومة الملك حسين عليه، و لم يكن ضمن أهداف الملك ابن سعود احتلال الحجاز إلى غاية1923م لأنّه لم يكن متأكّد

---

[1] – عبد اللطيف محمد الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،19، ص45.

[2] – ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص ص 166، 167.

[3] –عبد الكريم محود غرايبية، المرجع السابق، ص ص 419، 420.

[4]– فؤاد حمزة، المصدر السابق، ص 389.

من قدرات قوّاته في التّغلب على القوات الحجازية، إضـــافة إلى التّخوف من موقف بريطانيا التي طالبته بالخروج من الحجاز في 1919م[1]، لكن بعد قطع بريطانيا المعونة الاقتصـــادية على الشريف حسين لم يعد متخوّفا من قطع المساعدة[2].

طرح ابن سعود سنة 1923 م على الإخوان فكرة غزو الحجاز فرحّبوا بذلك وانتظروا حتى انتهاء موسم الحج، وتمّ ذلك في سريّة تامة بقيادة خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد ولم يشعر بهم الأشراف إلا سنة 1343 هـ / 1924 م[3].

دخل الإخوان الطائف بقوّة السلاح وسفكوا الكثير من دماء الأبرياء وعاثوا في الأرض فسادا من نهب وسلب لأموال الناس[4]، وعلّق أمين الريحاني[5] على ذلك بقوله: " دخل الإخوان كالسيل الجارف و هم يكبّرون و يعتزّون و يطلقون بنادقهم في الفضاء و ثمّ طَفقوا يطلقونها في الأسواق وهم يطوفون في المدينة فقتلوا عددا من الأبرياء الذين لم يسارعوا مثل غيرهم من الأهالي إلى بيوتهم مستأمنين ... و الإخوان يطرقون الأبواب و يكسرونها، و يدخلون البيوت إمّا قهرا أو بعد أن يؤمّنوا أصحابها، ثمّ يعملون فيها أيدي السلب و كانوا يقتلون في سبيل السلب[6]".

لتدارك الوضع اجتمع أعيان مكّة وجدّة واقترحوا على الملك الحسين أن يلجأ إلى الانجليز، غير أنّه رفض واستمرت الاجتماعات وقرّروا التّراجع إلى جدّة، وانسحب الكثير من الأهالي

---

[1]– حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1935 م، ص ص287، 288.

[2]– عبد الله صالح العثيمين، المرجع السابق، ص 189.

[3]–أحمد السباعي، المرجع السابق، ص 705.

[4]– حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، ط1، دار الافاق العربية، القاهرة، مصر، 2001 م، ص 57.

[5] - أمين الريحاني: (1876 – 1940) ولد في بلدة الفريكة بلبنان، كاتب وخطيب ويعد من المؤرخين ويلقب بفيلسوف الفريكة، استقر بأمريكا منذ سن الحادية عشر ، ثم عاد للبنان سنة 1898، تردد بين الشام أمريكا ، زار عدة بلدان منها نجد والحجاز واليمن والعراق وفلسطين ....(للمزيد ينظر:خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج1، ص 18).

[6]–أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث...، المصدر السابق، ص 57.

إليها ومن ضمنهم عائلة الحسين وبقي هو في مكة، وبعد التشاور مع أعيان مكّة توصّلوا إلى خلع الشريف حسين ومبايعة ابنه الأمير علي لأنّ ذلك حسب رأيهم يوقف الحرب[1].

تمّت مبايعة الأمير علي ملكا على الحجاز في 4 أكتوبر 1924 م وأمّا الحسين فانتقل إلى العقبة في 1 أكتوبر من نفس السنة[2]، وقد سعى الملك علي الى الصلح مع الأمير عبد العزيز بإرسال أمين الريحاني ومستر فيليبي وملك مصر فؤاد، هذا الأخير أرسل وفدا للمصالحة غير أنّ ابن سعود كان مصرّا على رحيل الحسين وأولاده من الحجاز[3]، وقامت الدول التي لها ممثّلون في جدّة بإرسال مذكرة إلى الجانبين الهاشميّ والسعوديّ يذكّرونهم بمسؤولية رعاياهم وحسن معاملتهم ويُعلمونهم بأنّ موقفهم سيكون الحياد في هذه الحرب[4].

زحفت قوّات ابن سعود في شهر جانفي 1925م نحو الحجاز، وقامت بمحاصرة جدّة والمدينة المنورة وبقيّة مدن الحجاز، وكانت هناك مناوشات مع جدّة المحاصرة لكن دون هجوم مباشر من النجديين[5]. أمّا الشريف حسين الذي استقرّ في العقبة فقد أخذ يتعاون مع ابنه عبد الله أمير شرق الأردن في تجنيد أبناء الإمارة من فلسطين المحتلة وإرسالهم إلى الحجاز لدعم الملك علي، إلا أنّ ابن سعود هدّد باحتلال معان والعقبة إذا استمرّ الشريف حسين وابنه في إثارة الخلاف على الحدود في الحجاز، وردت بريطانيا باقتطاع معان والعقبة وضمّـها لإمارة شرقي الأردن، وفي المقابل قامت بنفي حليفها[6] السابق الشريف حسين إلى جزيرة قبرص وهي

---

[1] –أحمد السباعي، المرجع السابق، ص 707.

[2] – قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى 1916 – 1925، ط1، شركة المطبوعات، لبنان، بيروت، 1994 . ص 441، 442.

[3] – محمد أحمد درويش، المرجع السابق، ص 109.

[4] – حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، المصدر السابق، ص 289، 290.

[5] – فؤاد حمزة، المصدر السابق، ص 391.

[6] – فرضت بريطانيا الانتداب على فلسطين وبدأت في توطين اليهود، فرفض الشريف حسين تلك الإجراءات، وامتنع عن التوقيع على معاهدة فرساي، فتخلت عنه بريطانيا، ووجهت دعمها كله لأمير نجد، عبد العزيز بن سعود، الذي اجتاح الحجاز عام 1924، ما اضطر الشريف إلى الهرب إلى العقبة ليجبره الإنجليز على مغادرتها ليعيش في منفاه الإجباري في قبرص. (للمزيد ينظر إلى: أحمد مولانا، خدعة القرن...الثورة العربية الكبرى بعيون بريطانية، https://www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 26/12/2017، تم الاطلاع عليه في: 2023/5/30، على الساعة : 01:00).

مستعمرة بريطانية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط[1].

بعد إنهاء موسم الحج عاود الجيش النجدي الحصار على جدّة لعدة أشهر، وخلال هذه الفترة ساءت أوضاع حكومة جدة، ولم يقبض الجنود رواتبهم، إضافة إلى شح المياه والذخيرة واستولى اليأس على الملك علي بن الحسين فلم يجد حلا سوى الاستسلام وذلك في 5 ديسمبر 1925م فسلّمت المدينة المنورة إلى آل سعود.

واتّصل الملك علي بالمعتمد البريطاني في جدّة ليتوسّط لوضع حدّ للحرب، وكان له ذلك[2]، وقد نصّت المعاهدة على ما يلي:

- يتعهّد ابن سعود بعد تسلم جدة لكل الموظفين الملكيين والحربيين والأشراف وأهالي جدة عموما والعرب والسكان والقبائل وعائلاتهم بالحفاظ على سلامتهم وسلامة أحوالهم.
- يتعهّد الملك علي بتسليم جميع أسرى الحرب الموجودين في جدة.
- يتعهّد ابن سعود بمنح العفو لجميع المذكورين في المادة الأولى.
- تسليم جميع الضباط والعساكر لابن سعود مع أسلحتهم.
- أمر الملك علي الضباط والعساكر بعدم التخريب أو التصرف في شيء من الأسلحة.
- يتعهّد ابن سعود بالسماح لجميع الضباط الراغبين في العودة إلى أوطانهم ومنحهم المصاريف اللازمة لسفرهم ...[3]

في مطلع عام 1926 م نُودي بابن سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها، ووقّعت معه بريطانيا معاهدة جدة في 20 ماي1927م، والتي اعترفت بموجبها رسميّا به ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها، كما اعترفت باستقلال مملكته وبذلك تخلص ابن سعود من التبعيّة

---

[1] – مولود بلعالية، المرجع السابق، ص 169.

[2] – فؤاد حمزة، المصدر السابق، ص 391.

[3] – أحمد السباعي، المرجع السابق، ص 737، 738.

لبريطانيا بمقتضى معاهدة القطيف سنة1925 م، وتمّ الإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية في 23سبتمبر1930م[1].

المطلب الثاني: رسم الحدود الأردنية السعودية

مع أنّ الأمير عبد الله بن الحسين قد تمكّن من تأسيس إمارة شرق الأردن، لكنّه لم ينس ما فعله ابن سعود بأسرته، هذا الأخير الذي أيقن من خلال **مؤتمر الكويت 1923 م** بأنّ إمارة شرق الأردن مازالت تتمسّك بمواقفها السابقة وخاصة فيما يتعلق بمطالبتها بتخلي ابن سعود عن وادي سرحان[2]والجوف[3] وخيبر[4] وحائل[5] والعسير[6] والتي رفضها الوفد النجدي، وفشل المؤتمر لتشدّد الطرفان في مطالبهم[7].

وبعد فشل المؤتمر طالبت قبائل نجد من الإخوان بتوجيه غارات على الحدود الأردنية، حتّى وصلت إلى مشارف عمّان حيث جرت عدّة معارك بين الطرفين[8]، إذ هاجموا قرى بني صخر المجاورة لعمان، ويقول في ذلك خير الدين الزركلي: " ودام القتال من فجر الثلاثاء إلى ضحى الأربعاء وقد طارت الطيارات (الطائرات) بعد أن تغلّب أعراب شرق الأردن على المغيرين من الوهابيين، وعادت فأخبر راكبوها بأنّهم لم يروا أحدا"[9] و قامت الطائرات والسيارات

---

[1]– مولود بالعالية، المرجع السابق، ص169.

[2]– الذي يبدأ من جنوب جبل العرب "بسورية "ويستمر في سيره حتى الجوف في شمالي نجد، غير أنه لم يعد من الأنهار الجارية. (ينظر : https://shamela.ws/book ، تاريخ الاطلاع: 30 / 4 / 2023، الساعة: 50 : 19)

[3]– تقع في شمال المملكة العربية السعودية على الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية.

[4] – تقع خيبر في شمال غرب المملكة العربية السعودية وعلى بعد حوالي 168 ميلاً من المدينة المنورة. (ينظر: https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/6/4، الساعة 10:30)

[5]– حائل أو حايل مدينة سعودية تقع في شمال البلاد. (ينظر: https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/6/4، الساعة: 10:40)

[6]– يوسف سليمان علوش، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2009، ص 141.

[7]– جبر محمد الخطيب، المرجع السابق، ص 262، 263.

[8]– عبد الله الصالح العثيمين، المرجع السابق، ص 271.

[9] – خير الدين الزركلي، عامان في عمان مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن، 1921 – 1923، ط1، تحقيق ومراجعة عيسى الحسن، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 224.

المدرعة البريطانية بقصف الإخوان مما أدّى لانسحابهم سنة 1925م، وبريطانيا لم تسمح لابن سعود بتجاوز المنطقة التي رسمتها لإقامة إمارة شرق الأردن[1].

وفي ظلّ تدهور حالة الحجاز وتخوّف بريطانيا من استمرار ابن سعود في الزّحف نحو شرقي الأردن كلّفت السير جلبرت كيليتون مندوبا مفوّضا عليها لمقابلة الملك عبد العزيز للتباحث معه حول مسألة المشكلات الحدودية مع كل من العراق والأردن وبعد مفاوضات توصل الطرفان إلى اتّفاقية بين نجد وشرق الأردن في 2 أكتوبر 1925 م عُرفت باتّفاقية **حداء**[2] من أهمّ ما جاء فيها : في (المادة الأولى تتحدّث عن الحدود بين السعودية والأردن) على أن يبدأ الحدّ بين نجد والأردن من نقطة التقاء خط الطول 39 شرقا بدائرة عرض 32 شمالا (النقطة A) وهي نقطة نهاية الحدود بين نجد والعراق ، وينطلق في خط مستقيم إلى نقطة التقاء خط الطول 37 شرقا مع دائرة عرض 30،31 (النقطة B) ، ثم يسير مع خط الطول 37 حتى نقطة تقاطعه مع دائرة عرض 25 و31 شمالا (النقطة C) ، ثم يمتد الخط موازيا قد الإمكان لوادي سرحان حتى نقطة تقاطع خط طول 38 شرقا مع دائرة عرض 30 شمالا تاركا كل بروز حافتي الوادي داخل حدود نجد[3].

وبذلك رسمت اتّفاقية حداء خطّا حدوديّا لأول مرة بين الأردن ونجد (ينظر خريطة ص 105)، حيث دخل وادي السرحان كله بما فيها قريات الملح وكاف عدا الأودية الفرعيّة التي تنحدر من الغرب اتّجاه الحوض الرئيسي للوادي ضمن الأراضي السعودية وفي المقابل رسم ممرّ يصل بين العراق والأردن وكذلك مناطق الانتداب البريطاني الممتدة من شمال الخليج العربي إلى شرق البحر المتوسط، إذ يبدأ الطرف الشرقي الأقصى للخط الحدودي الأردني –

---

[1] – جبر محمد الخطيب، المرجع السابق، ص 263.

[2] – حداء : هي قرية تقع في الطريق القديم من مكة المكرمة وجدة وعي اقرب إلى مكة (ينظر إلى: يوسف سليمان علوش، المرجع السابق، ص 141).

[3] – عبد اللطيف محمد الصباغ، المرجع السابق، ص 69.

السعودي من جبل عنازة ويسير غربا حتّى شمال الكاف تاركا إيّاها ضمن الأراضي السعودية، ومن ثمّ ينحدر جنوبا بحيث يظلّ المنخفض الرئيسي لوادي السرحان خارج الأراضي الأردنية[1].

رغم أنّ هذه الاتفاقية تعدّ خطوة مهمّة في مجال تعيين الحدود بين البلدين إلا أنّها لم تعمل على إيجاد حلّ لكلّ الخلافات بينها، فقد قام حامد بن رفادة[2] شيخ قبيلة بلي بتشجيع من الأمير عبد الله بن الحسين بالهجوم على قوافل الحج سنة 1931م وعبث بالأمن، فأرسلت الحكومة السعودية قوات نكّلت به وبالذين معه في معركة دارت بينهما في جوار ضباء قُتل فيها الشيخ حامد ووالده واستسلم أتباعه.

بعد هذه الحادثة اقتنع الملك عبد العزيز بضرورة اتّخاذ موقف حاسم اتجاه الأمير عبد الله بن الحسين، وأرسل إلى بريطانيا محتجّا على دعمها المستمر لإمارة شرق الأردن ضدّه، فقامت بريطانيا بالضّغط على الأمير عبد الله، وانضمّ إليهم شقيقه الملك فيصل لإقناع أخيه بفائدة التفاوض مع ابن سعود، وبعد مراسلات حول الموضوع قام الأمير عبد الله في 21 مارس 1931م بإرسال برقية إلى الملك عبد العزيز يُعرب فيها عن نيّته في حسن الجوار والتعاون بين البلدين وردّ عليه الملك عبد العزيز ببرقيّة مماثلة.

من هنا بدأ التقارب بين الطرفين واتّفقا على التوصّل إلى حلّ لمنع الغزوات ممّا ساعد على حالة الاستقرار والأمن للقبائل على الحدود، وخلال هذه الفترة توفّي الشريف حسين بن علي في 4 جوان 1931 م ممّا قلّل من حدّة الخلاف بين النظامين الهاشميّ والسعوديّ، وأعطى فرصة لفتح صفحة من التعاون واعتراف كلّ منهما بالآخر.

---

[1] – يوسف سليمان علوش، المرجع السابق، ص 142.

[2] – حامد بن سالم بن رفادة: ثائر من قبيلة بلى ومن سكان الوجه أحد شواطئ الحجاز، كان من رعايا الملك عبد العزيز بن سعود، وجنح إلى العصيان سنة 1928م، فضرب ففر إلى القاهرة، واقام بها حتى سنة 1931 م، فتوجه إلى الأردن، واتصل بأميرها الشريف عبد الله بن الحسين، وعاد لمصر، ثم رحل إلى السويس، ثم توغل إلى الحجاز مع جماعات موالية له، مزودة بالأسلحة لحقت به، حيث اصطدم مع ابن سعود في معركة سنة 1932، والتي انتهت بمقتله مع ابنان له (ينظر: خير الدين الزركلي، الإعلام، ج1، المصدر السابق، ص 161).

في شهر مارس 1933م قام الأمير عبد الله بن الحسين والملك عبد العزيز آل سعود بتبادل برقيّات تحمل الاعتراف المتبادل بين الطرفين تحت وساطة بريطانية – عراقية[1]، واعترف الأمير عبد الله به حاكما للحجاز ونجد 1933 م[2]، وهذا ما جاء في برقيّته للملك عبد العزيز " **قد علمت مع السرور بانتهاء المخابرات الرسمية في سبيل اعتراف متبادل بين جلالتكم وبيني وبين حكومتينا. وإنّي أغتنم هذه الفرصة كي أقدّم تحياتي لجلالتكم. ولأعرب عن أملي بأنّ هذه الخطوة ستعدّ أساساً متيناً للعلاقات الودّية والتعاون بين بلدينا**"، فردّ عليه آل سعود بالمعاني نفسها مُعربا عن سروره من ذلك [3]، معترفا بعبد الله أميرا على شرق الأردن، وهذا ما أتاح فرصة للخروج باتّفاق ينظّم العلاقات السياسية بين الطرفين وقد لعبت بريطانيا دورا مهمّا في هذه المباحثات والتي مرّت بمرحلتين ، الأولى في جدة (24 أفريل– 4 ماي 1933 م) والثانية في القدس (24 –27 جويلية 1933م)، بحضور برسي كوكس المعتمد البريطاني في عمان وتوفيق بك أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية وكابتن غلوب[4] كخبير في شؤون القبائل وقائد قوات الحدود الأردنية، أمّا الوفد السعودي فقد ضمّ فؤاد حمزة نائب وزير الخارجية، وممثل بريطانيا المعتمد في جدّة أندرو رايان ومساعدوه ونتج عن هذه المباحثات توقيع الطرفين **لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار**[5] في 21 ديسمبر 1933[6].

---

[1] – خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد عبد العزيز، ج1، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 1368.

[2] –فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، ط1، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، 2000، ص350.

[3] – محمد بخيت وآخرون، الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين (1925 – 1951)، العلاقات الأردنية السعودية، مج10، عمان، 1997، ص ص 264–267.

[4] – هنري غلوب باشا: (1897– 1986) شخصية سياسية عسكرية، جاء الى العراق عام 1920، لحماية قبائلها من الغارات السعودية النجدية، حصل على تكريم الملك فيصل بمنحه وسام نهاية خدمته في العراق، بعدها استدعته الحكومة الأردنية لقيادة الفيلق العربي، واستمرت خدمته فيها حتى سنة 1956، ثم عاد إلى بريطانيا لينصرف الى بحث تاريخ الامة العربية .(ينظر غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، ط1، تر: جورج حتر، فؤاد فياض، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص7، 8).

[5] – فتحي العفيفي، المرجع السابق، ص 351.

[6] – الجريدة الرسمية الأردنية، (ع 415)، 22 / 12 / 1933، ص 480 .

نصّت المعاهدة على أربع عشرة مادة مع ملحق يعرّف بعض مصطلحات العشائر للاسترشاد بها، ومن أهمّ ما جاء فيها: العمل على إحلال السّلم الدائم بين الجانبين وحلّ الخلافات بالطرق السلميّة ومنع الغزو بين القبائل على الحدود، وحلّ الخلافات عن طريق بروتوكول التحكيم، وقد تمّ الاتّفاق على اعتبار القبائل الآتية تابعة لإمارة الأردن وهي (حويطات الشمال – ابن جازي –، بني صخر العيسى فخذ الدبور من العمران ، بني خالد، الحجايا، بني حسن)، أمّا القبائل التابعة للمملكة العربية السعودية فهي: حويطات تهامة والقبائل التابعة لها والواقعة للجنوب من بلي، حتيم، عنزة، الحجاز، شمر، نجد، العمران – ماعدا فخذ الدبور – وجميع القبائل الأخرى القاطنة في الأماكن الواقعة جنوب هذه القبائل، واعترفت حكومة إمارة شرق الأردن بأنّ قبيلة بني عطية تابعة للسعودية، أمّا قبيلة السرحان فقد قُسمت إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: المستقر في وادي السرحان، أصبح تابع للسعودية.
- القسم الثاني: المستقر في الأردن، ويتبع القبائل الأردنية.
- القسم الثالث: المتنقل عبر الحدود فقد تحفظ الشيخ فؤاد حمزة على خمسة منهم لأنّهم من رعايا السعودية وقد وافق الأردن على ذلك[1].

ومن هنا يظهر جليّا نجاح المبادرة العراقية – البريطانية لمحاولة إنهاء حالة النّزاع الحدودي بين الأردن والسعودية، ولكن سرعان ما أصاب هذه العلاقات الشكّ والحذر من كلا الجانبين، إثر وفاة الملك فيصل الأول المفاجئ في **8 سبتمبر 1933م**، إذ رفعت الأمير عبد الله في زعامة الأسرة الهاشمية في شرق الأردن والعراق وتبنيه قضية الاتّحاد العربي[2].

[1] – جبر محمد الخطيب، المرجع السابق، ص 267 – 268.

[2] – عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 54.

الفصل الثاني: العلاقات السياسية الأردنية – السعودية

(1990 – 1932)

1. العلاقات الأردنية السعودية بين الصراع والتقارب 1934 – 1953

1.1. استمرار الصراع الهاشمي السعودي (1934 – 1951)

2.1. التقارب السياسي الأردني – السعودي (1951 – 1952)

2. تطور العلاقات السياسية في عهد الملك حسين بن طلال 1953– 1990

1.2. تحسن العلاقات الأردنية – السعودية

2.2. العلاقات الأردنية – السعودية بين التوافق والتوتر

مع وفاة الملك فيصل ملك العراق، أصبح من الواضح أن الأسرة الهاشمية تواجه تحديات جديدة في مسعاها للحفاظ على زعامتها. وفي هذا السياق، نشأ تفاعل بين الملك عبد الله الأردني والملك عبد العزيز السعودي، حيث بدأت تتشكل صراعات وتنافسات بينهما بشأن القيادة القومية.

الفصل الثاني: العلاقات السياسية الأردنية – السعودية (1934 – 1990)

ظهر اتّجاهان في الحركة القومية، الأوّل يؤيّد زعامة الأسرة الهاشمية لمركزها الديني والتاريخي، والثاني يرى في تجزئة المشرق واقعا جديدا وأنّ وفاة الملك فيصل أفقد الأسرة الهاشمية زعامتها للحركة القومية، وأصبح ابن سعود مؤهلا لقيادة الحركة القومية بعد توحيده الحجاز ونجد والاحساء وبرز هذا من خلال قادة الكتلة السورية بعد عام 1933 م[1].

المبحث الأول: العلاقات الأردنية السعودية بين الصّراع والتقارب (1934 – 1953)

عدّ الملك عبد الله نفسه زعيما للأسرة الهاشمية[2] بعد أخيه الملك فيصل الذي كان يطمح إلى توحيد سوريا الكبرى، لأنّه لم ينس عرش سوريا في يوم من الأيام حتى بعد أنّ استقرّ له الأمر في العراق حيث بدأ مراسلاته إلى بريطانيا يطالبها بوحدة سوريا الكبرى خاصّة بعد ازدياد الحركة الوطنية في سوريا ومطالبتها بالاستقلال[3].

في 22 فيفري 1936 قدّم الملك عبد الله مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالب فيها بتدخّلها لتأسيس حكومة عربية هاشمية في سوريا والأردن غير أنّ الفرنسيين رفضوا التخلي عن سوريا، وتراجع التنافس البريطاني الفرنسي نتيجة للخطر النازي في ألمانيا[4].

---

[1] – عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 45، 46.

[2] – فيصل خليل الغويين، المواقف العربية والدولية من مشروع سوريا الكبرى مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مؤتمر المؤية للدولة الأردنية، ملحق 6، مج7، الأردن، 2021، ص 125.

[3] – نجلاء سعيد، مشروع سوريا الكبرى، دراسة في إحدى مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 64.

[4] – فيصل خليل الغويين، المرجع السابق، ص 125.

انطلاقا ممّا سبق تبدأ منافسة جديدة بين الأمير عبد الله والملك عبد العزيز والّتي سنتطرق إلى تفاصيلها من خلال إبراز مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها العلاقات السعودية – الأردنية في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1934 – 1953.

المطلب الأول: استمرار الصراع الهاشمي – السعودي (1934 – 1951)

بعد الاعتراف المتبادل بين الأردن والسعودية من خلال معاهدة الصداقة كما ذكرنا سابقا، تمّت مراسلات بين الملك عبد العزيز والأمير عبد الله بن الحسين ففي عام 1935 م أرسل هذا الأخير للملك عبد العزيز رسالة ويرحّب فيها بابنه سعود وليّ العهد يدعوه لتشريف شرق الأردن، عندما سمع بأنّه سيقوم بزيارة لأوروبا، حيث كتبت جريدة أمّ القرى يوم الجمعة 18 ماي 1935م عن الزيارة بقولها :" ...ثم شَرُف سُموّه فكان في استقباله بمدخل الدار كبار الموظفين و الأهلين وأدّت ثُلّة من الشرطة التحية، وقد سار سموّه إلى الطابق العلوي حيث شرف إلى القاعة الكبرى فحيّاهم سّموه بتحية الإسلام ثم جلس في صدر المجلس"[1] وذلك يشير إلى الترحيب الكبير الذي لقيه من الأمير عبد الله.

بعد زيارة الأمير سعود للدول الأوروبية اتجه إلى شرق الأردن، حيث قضى فيها بعضَ الأيام، ثم ذهب في زيارة للقدس وقام بالصلاة في المسجد الأقصى المبارك[2]. ورغم ذلك لم ينس ابن سعود أبدا مطالبته بمنطقتي معان والعقبة والممرّ إلى سوريا، لأنّه كان متأكّدا من أنّه في حالة قيام دول مستقلة في الأردن وفلسطين يصبح من المتعذّر عليه الوصول إلى سوريا[3]، وقد عارضت بريطانيا مطالبه وذلك لاعتبارات عسكرية واستراتيجية، حيث تعتبر منطقة العقبة

[1] – جريدة أم القرى، (ع 545)، السنة 11، 18 ماي 1935، ص 2.

[2] – جريدة ام القرى، المصدر نفسه، ص 2.

[3]– في عام 1925، بدأت العلاقات بين الملك ابن سعود والسوريين بعدما أوفد الثوار شخصيات سورية للحصول على دعمه للحركة الوطنية السورية. وكان لجوئهم للملك ابن سعود نابعاً من عدائهم للأمير عبد الله، مما ساعد على إيجاد قاعدة قوية للملك ابن سعود داخل سوريا، خاصةً بعد الغاء الانتداب الفرنسي وتولي مؤيديه الحكم في سوريا عام 1943 (ينظر: حافظ وهبة، خمسون عاما في الجزيرة العربية، المصدر السابق، ص 172).

مهمة بالنسبة إليها للاحتفاظ بخليج العقبة[1].

شهدت فلسطين ثورةً وإضرابًا عربيًا عام 1936م أو ما يعرف بالثورة العربية الكبرى، وكان الإضراب العربي الفلسطيني دافعًا إضافيًا لتبادل الرسائل بين الملك عبد العزيز والأمير عبد الله، للتوصّل إلى رأيٍ موحّد. وبتعاوُنٍ مع ملك العراق (الملك غازي) وإمام اليمن (الإمام يحي) أصدروا نداءً للفلسطينيين، مما أدى إلى إنهاء الاضراب بعد يومين من ندائهم[2].

اهتمّ الأمير عبد الله عام 1937م، بتنفيذ مشروع "سوريا الكبرى" في فلسطين، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تخطط لتقسيمها بين العرب واليهود، لكنها وجدت صعوبة في ذلك بتلك الفترة، ممّا دفعه إلى التركيز على سوريا ولبنان بدلاً من فلسطين[3].

في 29 سبتمبر 1941م، أعلن وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن(Anthony Eden) عن دعم بريطانيا لأيّ مشروع وحدوي ينال موافقة الجميع[4]. فاعتبر مجلس الوزراء الأردني، هذا التصريح اعترافًا بوحدة البلاد السورية، وطلب من الأمير عبد الله التواصل مع الحكومات الوطنية السورية[5]. وجاء ردّ الحكومة البريطانية بتحذير الأمير عبد الله من إجراء أي تقارب أو اتصال مباشر مع الحكومة السورية، والتريّث حتى تستقرّ الأوضاع[6].

وقد تميّز موقف الملك عبد العزيز اتّجاه تصريح إيدن بالحذر والشكّ، وانتظار الأحداث دون إغفال الخطر الذي قد يترتب على تنفيذ المشاريع الهاشمية بموافقة الإنجليز[7]، وكرّر المستر إيدن في 24 فيفري 1943م تأييد بريطانيا التام لأيّ مشروع وحدوي عربي، حيث صرّح قائلا: **"إنّ بريطانيا تنظر بعين العطف إلى أيّ حركة من العرب، ترمي إلى تحسين وحدتهم الاقتصادية**

---

[1]- فتحي محمد فلاح درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية (1953 – 1967)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، العراق، 2000-2001، ص 21 .

[2] فتحي محمد درادكة، المرجع نفسه، ص 22.

[3] – نجلاء سعيد، المرجع السابق، ص ص 71، 72.

[4]- محمد بخيت وآخرون، المرجع السابق، مج 3، ص 33.

[5] – محمد بخيت وآخرون، المرجع نفسه، ص 43 -45.

[6] – فيصل خليل الغويين، المرجع السابق، ص 125.

[7]- فتحي محمد درادكة، المرجع السابق، ص 23

والثقافية والسياسية، ولكن من الواضح أنّ المبادرة بأيّ مشروع من هذا القبيل يجب أن يصدر عن العرب أنفسهم "، وبذلك تكون بريطانيا قد قضت على أي مشروع هاشمي[1]، ورغم ذلك واصل الأمير عبد الله مساعيه لتحقيق الوحدة، وانتقل المشروع إلى مشاورات الجامعة العربية إلا أنّه لقي معارضة كبيرة من طرف السعودية ومصر اللّتان وحدتا جهودهما لمحاربة المشاريع الهاشمية[2].

بحصول شرق الأردن على استقلالها عام 1946م بعث الملك عبد العزيز ببرقية تهنئة للملك عبد الله بمناسبة استقلاله الكامل، وفي إطار العلاقات بين الجانبين قام الأمير فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية السعودي) بزيارة إلى الأردن، يوم 31 ديسمبر 1946م، وغادرها في 1 جانفي1947م، وقد رحّب الملك عبد الله بالضّيف أفضل ترحيب وقال: أنّه " **مسرور بهذه الزيارة التي طالما تاقَ للتعرف إلى الأمير العربي الذي صار موضع فخر للعروبة ومحلّ إعجاب في جميع رحلاته**"[3].

قام الأمير عبد الله في 16 أفريل 1947 بمنح الأمير فيصل والأمير سعود وسام النهضة المرصّع العالي الشأن، كما منح يوسف ياسين[4] وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، ومنح عبد العزيز الحكيمي وإبراهيم السلمان وسام الاستقلال من الدرجة الثانية [(5)]. ولكن ظاهر العلاقات الأردنية والسعودية عكس باطنها، حيث بدأت هذه الأخيرة بإثارة مسألة منطقتي معان والعقبة

---

[1]- حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، المصدر السابق، ص 203.

[2] - أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، ط 1، سلسلة الثقافة القومية 14، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 242.

[3] - محمد درادكة، العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية في عهد الأمير والملك عبد الله 1933-1951م، مجلة جامعة الحسين بن طلال، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مج 7، ملحق مؤتمر الملك المؤسس، الشخصية والقيادة والتاريخ، 2021، ص 93.

[4] - يوسف ياسين: هو إحدى الشخصيات السياسية التي أحاطت بمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود، وأسهم في السياسة الخارجية والداخلية، شارك مع حزمة من المستشارين في إدارة جدة، شغل منصب سكرتير خاص للملك عبد العزيز ثم وزير دولة هـ، ثم مندوبا المملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربية. (للمزيد ينظر إلى: يوسف ياسين، الصحافي السياسي والمستشار في زمان المؤسس، جريدة الاقتصادية السعودية، تاريخ النشر: 2018/3/30، https://www.aleqt.com/، تاريخ الاطلاع: 2023/6/3، الساعة: 21:22.

[5] - الجريدة الرسمية (ع 898)، 16 أفريل 1947م ص 750، وينظر أيضا: محمد عدنان البخيت، الوثائق الهاشمية، مج10، المرجع السابق، ص 366.

وأعلن الملك عبد العزيز مطالبته بحقّه في المنطقتين ممّا شكل عائقا أمام تبادل الممثّلين والدبلوماسيين والقناصل بين البلدين، ليردّ عليه الأمير عبد الله بأنّ ميثاق جامعة الدول العربية قد سجّل اعتراف كل دولة عربية باحترام حدود الدول الأخرى[1].

رفع ابن سعود مطالبه إلى بريطانيا ولكنّها رفضت ذلك وأخبرته عبر ممثّلها في جدّة المستر وكلي بأن يبحث مشكلة الحدود مع الأردن مباشرة كما أنّ اتفاقية حداء تضمّنت حرية مرور الرعايا السعوديين إلى سوريا وأنّ هيئة الأمم المتحدة قد رحّبت بمسألة الحدود وتقبلت إنهاء الوجود البريطاني في الأردن[2].

بدأ الملك عبد الله في السّعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى خاصة وأنّ القيود السابقة التي فرضتها بريطانيا قد زالت بعد استقلال بلاده[3]، لذلك وبسب تخوف السعودية من السياسة البريطانية عملت على البحث عن حليف قويّ، فاتّصلت بالولايات المتحدة حيث قام وليّ العهد السعودي ابن سعود بزيارة للرئيس ترومان لطلب دعمه للسعودية في حالة قيام اتّحاد هاشمي يهدّدها من الشمال، وأعربت الحكومة الأمريكية عن دعمها الكامل لهم ورفضها لمشروع سوريا الكبرى، كما أيّدت استقلال سوريا ولبنان للحيلولة دون قيام المشروع[4].

من هنا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية ميدان التنافس على الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبذلت قصارى جهدها لمزاحمة فرنسا وبريطانيا لتحلّ محلهّما في المنطقة[5] كما كان موضوع النفط واستثماراته نقطة هامة في تطور علاقاتها مع السعودية[6].

في أفريل 1947، طلبت الحكومة البريطانية إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب التوترات بين العرب واليهود وزيادة الهجرة اليهودية. تم تقديم خطة

---

[1] – عبد الأمير جبار محسن الأسدي، المرجع السابق، ص 75.

[2] - عبد الأمير جبار محسن الاسدي، المرجع نفسه، ص 76.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 76، 77.

[4] – علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1958، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1989، ص 89.

[5] – فيصل خليل الغويين، المرجع السابق، ص 135.

[6]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسة عالم المعرفة، (ع 4)، الكويت،1978، ص ص 93، 94.

التقسيم في نوفمبر 1947، والتي تقسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، لكنها لم تحظ بقبول الجانب الفلسطيني والدول العربية[1].

بعد قرار التقسيم، قام الملك عبد الله بعرض تمويل ضم فلسطين للأردن على دول الجامعة، ولكن الاقتراح لم يتم قبوله. لذلك، قام بالاتصال باليهود لضم القسم الغربي من فلسطين ليُظهر أنه حصل على صفقة لصالح الفلسطينيين[2]، وكان للملك موقفان: موقف رسمي يعبر عن التضامن مع الدول العربية وموقف شخصي ينبع من قناعته. وواجه عراقيل من المعارضة السعودية ومصر ومفتي فلسطين الأمين حسيني[3] الذي كان يطمح لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت رئاسته[4]. أما بالنسبة للموقف السعودي، فقد أعلنت حكومتها استعدادها للتضامن مع الجامعة العربية في تنفيذ أيّ قرار حاسم يقرّه المجلس[5].

في 15 / 5 /1948م تمّ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وقد دعا القادة العرب إلى التدخّل المباشر لمواجهة العصابات الصهيونية. وتمّ الإقرار من طرف جامعة الدول العربية بضرورة إدخال الجيوش العربية للحفاظ على ما تبقّى من أراضي فلسطينية، على الرّغم من التيار الثاني الذي كان يدعو إلى دعم لوجستي للفلسطينيين (أي دعم الفلسطينيين بالأمـوال والأسلحة فقط)[6].

---

[1] – أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، مج 2، ص ص 1080، 1881.

[2] – منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 – 1959)، ج 1، ط 3، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 530.

[3] – الحاج محمد أمين الحسيني: (1895 –1974) وُلد في مدينة القدس، وحصل على تعليمه الأساسي فيها، ثم انتقل إلى مصر حيث درس في دار الدعوة والإرشاد، كان مفتيًا عامًا للقدس ورئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى ورئيسًا للجنة العربية العليا، يُعتبر أحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين، أنشأ المجلس الإسلامي الأعلى في 1921، واللجنة العربية العليا سنة 1936، توفي سنة 1974 ببيروت.(للمزيد ينظر إلى: محمد شعبان أيوب، أمين الحسيني.. حين تعاون مفتي القدس مع هتلر وموسوليني، https://www.aljazeera.net ، تاريخ النشر: 16/5/2022 على الساعة: 08:56 AM، تاريخ الاطلاع:2023/06/01، الساعة: 06:04.)

[4] – عبد الأمير الاسدي، المرجع نفسه، ص 100.

[5] – أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب، المرجع السابق، ص 1084.

[6] – فتحي محمد درادكة، العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية في عهد الأمير والملك عبد الله 1933–1951م، المرجع السابق، ص 95.

أصرّ الملك عبد الله خلال المناقشات على قيادة القوات العربية النظامية الرئيسية، وهو ما عارضته سوريا ومصر والسعودية وفلسطين شكّا في مخططاته. وتنفيذا لقرارات الجامعة المنعقد في 13 مارس 1948م فقد أعلن الملك عبد الله رسميا استعداد دخول بلاده الحرب، وفي الوقت ذاته أصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بلاغين رسميّن أكّدت فيهما أنّها أرسلت وحدات من جيشها النظامي بمعدّاتها الخفيفة بالطائرات إلى مصر وألحقت بالمعدات الثقيلة البواخر إلى ميناء السويس ووضعتها تحت تصرف القيادة العامّة للقوات المصرية [1]وبذلك دخلت الأردن والسعودية الحرب إلى جانب الجيوش العربية في 15 مارس 1948م[2].

رغم ما حقّقه العرب من انتصار في الحرب بالمرحلة الأولى إلا أنّها مُنيت بالهزيمة، واستطاعت إسرائيل احتلال ثلاثة أرباع فلسطين باستثناء غزّة وكذا غرب الأردن (الضفة الغربية التي أعطيت للأردن)، وتمّ وقف إطلاق النّار في 15 جويلية 1948م بموافقة أغلب الدول العربية بما فيها الأردن والسعودية[3].

في الفترة بين عامي 1949م و 1950م، شهدت سوريا عدّة انقلابات عسكرية وتحوّلات سياسية كان لها أثر كبير على العلاقات السعودية الأردنية، ففي 30 مارس 1949 م حدث انقلاب عسكري في سوريا بزعامة الحسيني الزعيم (رئيس أركان الجيش السوري)[4]، أطاحت بسلطة شكري القوتلي[5] حليف السعودية ومصر، وقد رحّب الملك عبد الله بهذا الانقلاب وأعلن دعمه المالي والعسكري لحكومة الحسيني، خاصة أنّ هذا الأخير قد أعلن عن ترحيبه لأيّ مشروع يوحّد العرب بشرط أن لا يقيّد سوريا، ويبدو أنّه أراد من ذلك التقرّب إلى الأردن والعراق، في حين

---

[1] – حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين (1947 – 1948) مؤامرات وتضحيات، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 126، ينظر أيضا: عبد الأمير جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 105.

[2] – صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر بيروت، 1968، ص 392.

[3] –عبد الأمير جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 105.

[4] – نجلاء سعيد المكاوي، المرجع السابق، ص 266.

[5] – شكري القوتلي: سياسي عربي سوري (1891–1967م،) رئيس جمهورية سابق، ولد بدمشق، متحصل على ليسانس في العلوم السياسية، شارك في تكوين الكتلة الوطنية وتولى إدارة مكتب الكتلة الوطنية وتولى رئاسة الجمهورية مرتين مرة في1943م ومرة في 1947م، أطاحه انقلاب 1949م. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، المرجع السابق، ص 488)

انزعجت السعودية من الانقلاب وعارضته، خشية تنفيذ مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب وسط الهيمنة الهاشمية، وقد أدّى ذلك إلى تأزّم العلاقات بين الأردن والسعودية مجددا[1].

من جهة أخرى حرص الملك عبد العزيز إلى كسب الحسيني إلى جانبه، حيث اتّفق بتشاور مع مصر ولبنان على إرسال عبد الرحمان العزام الأمين العام للجامعة العربية إلى دمشق، ليؤكّد له على استعدادهم للاعتراف بالوضع الجديد في سوريا، بشرط أن يؤكّد لهم ابتعاده عن الهاشميين وعدم تغيير نظام الحكم الجمهوري السوري[2]، وهذا ما قبله الحسيني الذي انحرف عن الخط الهاشمي بسبب معاملة نوري السعيد له عند زيارته لدمشق بعد الانقلاب (عامل الزعيم[3] وكأنّه شخص دون المستوى)[4]، وبذلك ارتاح ابن سعود لهذا النجاح السياسي، في حين أدّى هذا التقارب إلى ردود فعل كبيرة من الأردن والعراق أدّت إلى تأزّم العلاقة بينهم وبين سوريا[5].

في 14 أوت 1949م قام العقيد سامي الحناوي رئيس أركان الجيش السوري بانقلاب[6] أطاح بحكم الزعيم وتمّ تنفيذ الحكم عليه في محكمة سريعة، فأرسل الملك عبد الله ونوري السعيد التهاني إلى حاكم دمشق الجديد، في حين رفضت السعودية ومصر الاعتراف بالحكومة الجديدة ما لم تقدم ضمانات كافية بالإبقاء على النظام الجمهوري السوري وعدم عقد اتفاقيّة مع الهاشميين، فلقد أرادت السعودية ومصر احباط كل المشاريع الهاشمية، خاصة وأن سوريا كانت تريد تأمين نفسها خشية من خطر التوسع الأردني[7].

---

[1] – عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص ص 122-124.

[2] – نجلاء المكاوي، المرجع السابق، ص 268.

[3] – حسني الزعيم: عسكري وسياسي سوري ولد 1897م ودرس بالكلية الحربية في إسطنبول وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن عين رئيسا لأركان الجيش إبان حكومة القوتلي. (للمزيد ينظر إلى: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص 464).

[4] – محمد جعفر فاضل، العلاقات بين سوريا والعراق (1945 – 1958)، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ط1، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 223.

[5] – عبد الأمير محسن الجبار الاسدي، المرجع السابق، ص 128.

[6] – نجلاء المكاوي، المرجع السابق، ص 277.

[7] – عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 132.

بينما كان المحوران العربيّان (الهاشمي والسعودي – المصري) يتنافسان بشأن سوريا قاد أديب الشيشكلي[1] انقلابا ثالثا للإطاحة بالحناوي في 19 ديسمبر 1949م، وفي الوقت الذي أثار فيه الانقلاب استياء الهاشميين رحبت به السعودية ومصر واعترفتا به وساندته، وعقدت السعودية مع سوريا في 11 فيفري 1950م اتفاقا تجاريا وقرضا ماليا بستة ملايين دون أقساط للحيلولة دون الاتحاد مع الهاشميين[2].

انطلاقا من ذلك نستنتج أنّ الانقلابات العسكرية في سوريا قد أدّت إلى زيادة تأزّم العلاقات بين الأردن والسعودية بسبب رغبة الطرفين في ضمّ سوريا إلى جانبه.

المطلب الثاني: التقارب السياسي الأردني السعودي (1951– 1952)

دخلت الأردن عهدا جديدا في العلاقات بين الأردن والسعودية بعد اغتيال الملك عبد الله[3]، فقد أصبحت ساحة لصراعات عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي ظهر الصّراع بين ولدي الملك عبد الله (طلال و نايف) حول وراثة العرش، أمّا على الصعيد الخارجي، فقد حرص العراق على استغلال الأزمة التي تعيشها من أجل إقامة اتّحاد أوثق بين العراق والأردن والذي عارضته السعودية بشدّة[4]، فسعت لدى بريطانيا لمنع الاتّحاد، وطالبت

[1] –أديب الشيشكلي: عسكري وسياسي سوري وهو من ضباط الجيش، برز اسمه عام 1951م حين قام بانقلاب عسكري في 29 نوفمبر. (ينظر: احمد عطية الله، المرجع السابق، ص 700).

[2]– عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع نفسه، ص 136، 137.

[3] – تمّت عملية اغتيال الملك عبد الله يوم 20 جويلية 1951م بعد أن هَمّ بالدّخول إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، ويذكر الأمير حسن بن طلال الحادثة بقوله: " تقدّم جدي نحو المسجد، وما كاد يخطو بضع خطوات، حتّى جاء رجل من وراء الباب الكبير إلى اليمين ولم يكن في حالة طبيعية وكان يمسك بسلاح وأطلق النار على رأس الملك عبد الله قبل أن يتمكّن أحد بالقيام بأيّ شيء فأرداه قتيلا. (ينظر: الحسين بن طلال، الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك (أحاديث ملكية)، تر: غازي غربيل، مر: محمد عزت نصر الله، الاهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1987، ص 32).

[4]– عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 145، 146.

بالإسراع في تولية الأمير طلال مقابل التساهل في نزاعها مع بريطانيا على واحة البريمي[1]، وقد كان لبريطانيا مصلحة مباشرة في بقاء الأردن قاعدة لها، إلى جانب معارضتها المقرونة بالمعارضة السعودية التقليدية لأي مشروع هاشمي[2]، وبالفعل تمّ تتويج الملك طلال على عرش الأردن في 5 سبتمبر 1951م[3].

تطورت العلاقات الأردنية السعودية في عهد طلال الذي انتهج نهجا سلميا نحو المملكة السعودية[4]، فقد أرسل الملك سعود نجله الأمير مشعل وزير الدفاع والطيران السعودي في 26 سبتمبر 1951م إلى عمّان[5] على رأس وفد رسمي رفيع المستوى لتقديم التهاني والهدايا للملك طلال بالتتويج[6]. ولقد ألقى الأمير مشعل رسالة بعثها الملك ابن سعود للملك طلال التي اتسمت بالدقة والمودة والرغبة في إعادة العلاقات الطبيعية[7]، وفي المقابل سارع الملك الهاشمي لزيارة الرياض في 10 نوفمبر 1951 م بمرافقة زوجته زين الشرف[8] ورئيس الحكومة توفيق أبو

---

[1]- البريمي: منطقة دائرية مساحتها (985كم)، تقع جنوب الخليج بين قطر غرباً وشبه جزيرة رأس الجبل شرقاً [(1)]، وتقع على بعد نحو (90 ميلاً) شرقي الجنوب الشرقي من أبو ظبي، عند الطرف الشمالي لجبل حفيت، وتبعد نحو عشرة أميال غربي سفوح جبال الحجر في سلطنة عمان، بدأت مشكلة الحدود تتبلور في منتصف عام 1930 وتأخذ تطوراً وتبايناً في الرأي لتعيين مناطق النفوذ (السعودي – البريطاني)، وأثيرت مشكلة البريمي سنة 1933 عندما منح عبد العزيز بن سعود ملك السعودية بامتياز التنقيب عن النفط في الأجزاء الشرقية من السعودية لشركة ستاندرأويل أوف كاليفورنيا، وتعد هذه الخطوة اعلان لبدء العلاقات الأمريكية- السعودية، واتخاذ هذه الأخيرة كقاعدة لتعزيز النفوذ الأمريكي في الخليج العربي. (ينظر: ستار عللك الطفيلي، النزاع الإماراتي السعودي حول واحة البريمي والموقف البريطاني والأمريكي منها، مجلة كلية التربية الأساسية، (ع 14)، جامعة بابل، 2013، ص ص 182 – 185).

[2] – ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 141.

[3]- منيب الماضي، سليمان الموسى، المرجع السابق، ص 561.

[4] – أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مج2، ص 294.

[5] – عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 150.

[6] – فتحي محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المرجع السابق، ص 39.

[7] – عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 150.

[8] – الملكة زين الشرف: ولدت بإسطنبول سنة 1916 وهي ابنة الشريف جميل بن ناصر بن علي ابن شقيق الشريف الحسين بن علي حاكم منطقة حوران تحت الحكم الفيصلي في سوريا ووجدان هانم ابنة شاكر باشا الوالي العثماني لقبرص وتزوجت في عام 1934 من ابن عمتها جلالة الملك طلال بن عبد الله ورزقا بكل من الملك الحسين والأمير محمد والأمير الحسن والاميرة بسمة، قامت بدور فعال ومهم في تطوير الحياة السياسة الاردنية في الخمسينيات من القرن الماضي وكانت عاملا مساهما في صياغ دستور المملكة عام 1952.(ينظر لـ: الذكرى-التاسعة والعشرون لوفاة الملكة زين الشرف https://alrai.com/ ، تاريخ النشر: 2023/4/25، الساعة: 03:21، تاريخ الاطلاع: 2023/6/1، الساعة: 09:00.).

الهدى[1]، لإزالة ما تبقى من الجفاء والتوتر وتقوية العلاقات بين البلدين، حيث أجرى خلالها مباحثات مع الملك ابن سعود لرفع التمثيل دبلوماسي، وأكد هذا الأخير رغبته في تقديم قرض مالي للأردن شريطة تعهده بالتخلي عن سياسة الاتحاد مع العراق واستبعاد فكرة الاتحاد الهاشمي نهائيا[2].

لقي الملك طلال خلال زيارته للسعودية ترحيبا واحتراما كبيرين من طرف الملك عبد العزيز وأفراد العائلة السعودية، كما لقي حفاوة كبيرة من طرف الشعب السعودي بالمدن التي زارها، وقد نشرت جريدة أمّ القرى السعودية في 16 نوفمبر 1951م بصفحاتها الأولى مظاهر الاحتفالات في المدن الكبرى للمملكة، ومدى الاحترام الكبير الذي لقيه الملك طلال من الملك عبد العزيز. وبذلك تجلّت في هذه الزيارة مظهرا من مظاهر التقارب بين البلدين[3].

أُصيب الملك طلال بمرض صعب الشفاء لذا صدر قرار من مجلس الأمة في 11 أوت 1952م بإنهاء ولايته، وتسليمها إلى ابنه الأكبر الأمير حسين[4]، في ظل مجلس وصاية حتى يبلغ السن القانوني، ليتمّ تتويجه ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية[5].

نستنتج أنّ الملك طلال قد تمكّن خلال هذه الفترة القصيرة من تحسين العلاقات مع المملكة السعودية، وإبعاد الشكّ والصّراع الذي كان سائدا في عهد والده عبد الله.

---

[1]– أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مج 2، ص 294.

[2]– عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 151.

[3] – جريدة أم القرى، (ع 1387)، 16 نوفمبر 1951، ص 1، ينظر أيضا ع – 1388، ص ص 1، 3.

[4] – يقول أبو عبد الرحمان سكرتير الملك طلال: " أن الملك طلال تعرض إلى عدة مؤامرات أخطرها اتهامه بالجنون، حيث تم عزله عن العرش وسجنه بقصره، ثم نقله إلى مستشفى الامراض العقلية إلى مصر، ثم إلى مستشفى إسطنبول، وقد كان ذلك حسب تصريحاته مؤامرة مدبرة من بريطانيا التي رأت فيه الرجل غير المناسب، للبحث عن رجل أكثر دهاء من الملك الطلال الذي عرف بمواقفه المنافية لسياستها وزوجته الملكة زين، التي سيرت البلاد بعد تنحيته من الحكم .للمزيد ينظر: أبو عبد الرحمان: مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، ط2، إعداد: ممدوح رضا، الزهراء للإعلام العربي، (د. ب. ت)، ص ص 19، 29، 33).

[5] – منيب الماضي، سليمان الموسى، المرجع السابق، ص ص 635-637.

المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية في عهد الملك الحسين بن طلال (1953 / 1990)

بمجرد تولي الملك طلال العرش، بدأ بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية داخلية هادفة إلى تعزيز استقرار البلاد وتحسين ظروف الحياة للشعب الأردني وكذا محاولة تحسين علاقات الأردن الخارجية مع دول الجوار ومن بينها السعودية.

المطلب الأول: تحسن العلاقات الأردنية – السعودية

لما بلغ الملك حسين سن الرشد في 2 مارس 1953م أقسم اليمين الدستوري أمام مجلس الأمّة وتسلّم سلطاته الدستورية بصفته ملكا للأردن[1]، وقد حرصت السعودية على توثيق علاقتها مع الأردن، فقامت بإرسال وفدا رسميّا في 8 مارس من نفس السنة برئاسة وليّ العهد سعود للمشاركة في احتفالات التتويج وقد اغتنم هذا الأخير زيارته للأردن وقام بزيارة مختلف مناطق ومدن المملكة وتبرّع لعدّة جمعيات خيرية[2] بمساعدات مالية[3].

توفي الملك عبد العزيز في 9 نوفمبر 1953م[4]، فنودي بالأمير سعود ملكا دستوريا على السعودية والأمير فيصل وليا للعهد[5]، وقد أرسل الملك حسين على إثر ذلك رسالة تعزية مع وزير البلاط سليمان طوقان[6].

---

[1]– عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 153.

[2] – سنفصل في هذه المساعدات في الفصل الثالث.

[3]– فتحي محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المرجع السابق، ص 42.

[4] – جريدة أم القرى، (ع 1489)، 13 نوفمبر 1953، وينظر أيضا إلى: خير الدين زركلي، شبه الجزيرة العربية، المصدر السابق، ص 1399.

[5] – جريدة أم القرى، المصدر نفسه، ص1.

[6]– فتحي محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المصدر السابق، ص 44.

شهدت خمسينات القرن العشرين محاولات الدول الغربيّة لربط الدول العربية بأحلاف[1] عسكرية لمجابهة الاتّحاد السوفياتي والشيوعية، لضمان هيمنتهم وسيطرتهم على المنطقة ومنها حلف بغداد[2]؛ الذي يعد من بين المشاريع الأنجلو – أمريكية، والذي انساق له العراق والذي عمل بدوره إلى دعوة الدول العربية الأخرى إليه ومن بينهم الأردن[3].

حاولت الدول الغربية الضغط على الأردن للانضمام للحلف، وظهر ذلك من خلال زيارة الرئيس التركي جلال بايار[4] إليها في 2 أكتوبر 1955م، وقد أجرى محادثات مع الملك حسين ورئيس وزرائه، وأثناء الاجتماع صرّح الملك للحاضرين قائلا : " لقد استمعنا إلى وجهة نظركم بضرورة انضمامنا للحلف ولكنّنا فقراء ونحتاج إلى المال ..." ، فأجابه بايار بأن يطلب الأردن من بريطانيا مضاعفة مساعداتها الماليّة لهم[5] ، وفي أعقاب زيارة الرئيس التركي إلى الأردن بعث كلوب مذكرة سرية إلى الخارجية البريطانية في نوفمبر 1955م طالب فيها الحكومة البريطانية بالاستجابة إلى المطالب الأردنية، لأنّ انضمامها للحلف سيشجّع لبنان على القيام بنفس الخطوة وبذلك ستجد سوريا نفسها معزولة، أما إذا انحاز إلى الجانب المصري ولم ينضم إلى الحلف، فسيؤدّي ذلك إلى عزل العراق عن بقية الدول العربية ممّا قد يؤدي إلى خلق كتلة عربية صلبة

---

[1]– الحلف او التحالف: هو عبارة عن ميثاق رسمي ينشأ عن معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر تلتزم فيها كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي والعون العسكري الى الطرف الاخر من اجل تحقيق هدف عسكري معين، أو إعلان مبدأ سياسي ما، تسيطر من خلاله الدول العظمى على الدول الصغرى وتجعل منها قواعد عسكرية (ينظر الى : فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981، ص 360).

[2]– حول الحلف الذي عقد في بغداد والذي ضم العراق وبريطانيا وتركيا وإيران وباكستان وأدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقبو كان هدفه الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي (ينظر لـ: عبد الأمير محسن جبار، المرجع السابق، ص190).

[3] – محمد عماد رديف طالب، الملك الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953 – 1967، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، 2006، ص 29.

[4] – محمود جلال الدين بايار: ولد في قرية أوموربي Umurbey في مقاطعة بورصة في 16 مايو 1883 – توفي في إسطنبول في 22 أغسطس 1986) سياسي تركي ورجل دولة كان الرئيس الثالث للجمهورية التركية 1950 – 1960 (للمزيد ينظر لـ: https://www.britannica.com/ تاريخ الاطلاع: 2023/5/30، الساعة: 18:00).

[5]– فكرت نامق، المرجع السابق، ص 360.

تحت زعامة مصرية بالاتّفاق مع السوفيات[1]. والملاحظ هو أن الأردن قد وقعت تحت الضغوط الخارجية لإدخاله للحلف.

في 13 سبتمبر 1955 م زار الأردن رئيس الجيش البريطاني الجنرال تمبرز، وقد تُوّجت هذه الزيارة بإعلان الأردن انضمامه للحلف[2]، وجاء الحلف الثلاثي العربي (المصري – السعودي – السوري) كرد فعل من خلال التحرّك المكثّف نحو الأردن، حيث قدّمت هذه الدول عرضا له في 6 ديسمبر 1955م يتمثّل في تقديم مساعدات محلّ المعونات البريطانية، والذي وافق عليه الأردن من حيث المبدأ، لكن الشكوك كانت تراوده بشأن التزامهم بدفع هذه المعونات.

كان للسعودية ما يكفي من معارضتها لانضمام الأردن لحلف بغداد منها التخوف من احتمالية اتجاه الهاشميين لاسترداد حقوقهم في شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الخلاف السعودي – البريطاني على واحة البريمي[3].

وفي المقابل عرفت الأردن ردّ فعل داخلي تمثّل في مغادرة أربعة من وزراء الحكومة الأردنية، وقيام المظاهرات والاضطرابات الشعبية[4] التي كان لمصر والسعودية دور كبير في تأجيجها عن طريق تحذيره من مخاطر الأحلاف الغربية كما كان لإذاعة صوت العرب دور آخر في هذا التأثير[5]، وقد حلّ البرلمان في 20 ديسمبر 1955م وتألّفت وزارة جديدة في 9 جانفي ترأّسها سمير الرفاعي وهو فلسطيني الأصل والذي صرح أنّ الأردن لن تشارك في أيّ حلف معلنا انسحاب الأردن من حلف بغداد[6].

---

[1] – سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية – البريطانية، 1951 – 1967، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 220.

[2] – ج ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، ط1، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1976، ص 371.

[3] – إبراهيم علي البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط 1950 – 1957، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1993 – 1994، ص 110.

[4] –ج ب دروزيل، المرجع السابق، ص 371.

[5] – محمد عماد الرديف طالب، المرجع السابق، ص 38.

[6] –ج ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 371 .

لقد تدخّلت السعودية بشكل بارز مع مصر لإفشال محاولة بريطانيا لضمّ الأردن للحلف، واتّهمتها بريطانيا بالتعاون مع الشيوعية ضدّ المصالح الغربية، في حين قامت السعودية في جانفي 1956م بحشد جنودها وعربات مدرعة على الحدود الأردنية السعودية وكانت مستعدة للتقدّم باتجاه الأردن[1]، لولا التهديد البريطاني لارتباطه بمعاهدة 1948م مع الأردن، ممّا أدّى إلى انسحاب الجيش السعودي على الفور[2].

بسبب تنامي القومية العربية ورائدها جمال عبد الناصر بدأ النفوذ الغربي وخاصة البريطاني ينهار، ففي 2 مارس 1956م قام الملك حسين بطرد المستشار البريطاني الجنرال كلوب قائد الجيش العربي، الذي كان يعتبره الغرب حصن الاستقرار في المنطقة، وقد طلب البريطانيون مجدّدا من الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظمّ إلى حلف بغداد، غير أنّها رأت أنّ الانضمام في الحلف رسميا يجب أن يكون مقابل إعطاء ضمانات لحماية إسرائيل[3].

نستنتج أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت المنطقة كقوّة جديدة، كما أنّها أصبحت الحامي الرّسمي لإسرائيل.

في 26 جويلية 1956م أعلن الرئيس جمال عبد الناصر[4] قرار تأميم شركة قناة السويس[5]، كرد فعل عن تراجع الدول الغربية عن تمويل مشروع السد العالي[6]، فكانت أول برقية تهنئة تصل

---

[1] – محمد عماد الرديف طالب، المرجع السابق، ص 38.

[2]– بلال سليمان الصرايرة، المرجع السابق، ص 117.

[3] – داويت إيزنهاور، مذكرات إيزنهاور، تر: هيوبرت يونغمان، ط1، مكتبة النافذة، 1969، ص 20.

[4] – جمال عبد الناصر: (1918 – 1970) بدأ حياته العسكرية وهو في عمر التاسعة عشر، تخرج برتبة ملازم ثان من كلية الأركان ، شارك في حرب 1948، وتمكن مع بعض زملائه من القيام بثورة 23 جويلية 1952، التي نتج عنها عزل الملك فاروق، تولى الحكم في جوان 1954 وأصبح رئسا للجمهورية، من أبرز أعماله تأميم قناة السويس و اعلان الجمهورية العربية المتحدة (ما بين مصر وسوريا)1958.(للمزيد ينظر: إلى محمد برهام المشا، الموسوعة السياسية والاقتصادية – مصطلحات وشخصيات، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2007، ص ص 285، 286)

[5] – محمد حسين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس، ط1، دار الشروق، 2004، ص 537.

[6] – مشروع السد العالي: هو سد مائي على نهر النيل بجنوب مصر أنشئ في عهد جمال عبد الناصر وقد ساعد السوفييت في بنائه، كان الهدف منه هو التحكم بتدفق المياه والتخفيف من أثار فيضان نهر النيل بدأ بناؤه في عام 1960 وأكمل بناؤه عام 1968 وافتتح رسميا في عام 1971 (ينظر: عبد الرحمن وليد صالح القصار ، بيداء سالم صالح الديلمي، العدوان الثلاثي على مصر وأثره على العلاقات الأردنية – السعودية ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، مج 17، (ع 2)، كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 2021، ص 905).

عبد الناصر من الملك حسين يوم 28 جويلية 1956م، وصرّح السفير الأردني في مصر عن موقف الأردن المؤيّد في حال تعرّض مصر للعدوان ستتّحد معها.

على المستوى الشعبي انطلقت مظاهرات التأيّيد والولاء لعبد الناصر في معظم المدن الأردنية[1]، أما بالنسبة للسعودية فكان موقفها شبيه لموقف الأردن، حيث بعث الملك سعود برقية إلى مصر في 2 أوت 1956م، يُعرب فيها عن تأييده الكامل لمصر[2]، مصرّحا بقوله: " موقفي وموقف شعبي هو التأيّيد التام والتّكاتف العادل مع الشقيقة مصر"[3].

في 29 أكتوبر 1956م تعرضت مصر للعدوان الثلاثي[4]، فكان موقف الأردن والسعودية مؤيدا لجمال عبد الناصر، حيث أعلنتا الدخول في الحرب إلى جانبها وقرّرتا في1 نوفمبر 1956م قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا[5]، وقدّمت الحكومة الأردنية احتجاجا شديد اللهجة مصرّحا فيها رئيس الوزراء سليمان النابلسي بأنّ الحكومة الأردنية لن تسمح باستخدام القواعد البريطانية الموجودة على أراضيها في الحرب ضدّ مصر، وأكد الملك سعود للرئيس جمال عبد الناصر عن استعداده وجيشه للوقوف بكل ما يستطيع إلى جانب مصر[6]، فضلا عن تحريم النفط السعودي على الدولتين[7]، ولقد أقدمت الأردن والسعودية، على قطع علاقتهما مع بريطانيا وفرنسا[8]، كما دفعت هذه الازمة إلى زيادة التقارب الأردني السعودي، وخير مثال على ذلك هو مشاركتهما في اجتماع الرؤساء والملوك يومي 13 و14 نوفمبر 1956 الذي انعقد في بيروت من أجل اتخاذ موقف ضد العدوان الثلاثي وتقديم المساعدات لمصر[9].

---

[1]– فتحي محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المرجع السابق، ص 73.

[2] – محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 537.

[3] – أم القرى، (ع 1628)، 17 أوت 1956، ص1.

[4] – محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ص 606، 607.

[5]– عبد الأمير محسن جبار الاسدي، المرجع السابق، ص 217.

[6] – جريدة أم القرى، (ع 1639)، 2 نوفمبر1956، ص 3.

[7] – جريدة أم القرى، (ع 1640)، ص 5.

[8]– عبد الرحمن وليد صالح القصار، بيداء سالم صالح الديلمي، المرجع السابق، ص 902، 903.

[9]– يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1994، تر: باسم سرحان، ط1، مؤسسة دراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص ص 104، 105.

في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر قامت القوات الإسرائيلية بشنّ اعتداءات على الحدود الأردنية. فقام الملك الأردني بدوره بإرسال دعوة للرؤساء والملوك العرب للوقوف إلى جانب الأردن ضد إسرائيل. وقد استجاب الملك سعود دعوته[1]، وذلك بإرسال فرقة من الجيش السعودي إلى الأراضي الأردنية، وأعرب عن جاهزية جيشه للقتال جنبًا إلى جنب مع الجيش الأردني في حال استمرار الهجمات[2].

بعد أزمة السويس تراجع النفوذ البريطاني في الأردن، ولم يبق لها فيه إلا المعونات المالية بمقتضى معاهدة 1948م، والحقيقة أنّها كانت ضرورية بالنسبة إليه نظرا للأوضاع الاقتصادية المتردّية، وذلك حتى يتمكن من مواجهة الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن وجود مليون فلسطيني في ضفتيه وللمحافظة على حدوده؛ لأنّ إسرائيل تشكّل خطرا دائما على الأردن، لذا كان من الضروري أن يجد الأردن حليفا قويّا يحول بين إسرائيل وبين الهجوم عليه[3]، ولقد انتهج الملك حسين سياسة إنهاء التحالف مع بريطانيا بسبب الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة، فطلب مساعدة مالية من الدول العربية مقابل ذلك، ولهذا قام الملك حسين بزيارة للرياض أين تباحث مع الملك سعود حول تفاصيل المعونة المالية، وأعلن الانسحاب النهائي من المعاهدة البريطانية في 1948م. ليتمّ توقيع اتّفاقية التّضامن العربي[4] في القاهرة في 19 يناير 1956 م والتي أتاحت تقديم المعونات المالية للأردن[5].

---

[1]- عبد الرحمن وليد صالح القصار، بيداء سالم صالح الديلمي، المرجع السابق، ص 904.

[2] - أم القرى، (ع 1639)، 2 نوفمبر 1956 ص 1، وينظر:(ع 1640)، 9 نوفمبر 1956. ص 5.

[3]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 226.

[4] - سنتطرق إليها بإسهاب في الفصل الموالي.

[5]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص 227.

نتيجة لتراجع النفوذ البريطاني والفرنسي على المنطقة بسبب العدوان الثلاثي على مصر وبسبب تغلغل النفوذ الشيوعي رأت الولايات المتحدة الأمريكية اتّباع سياسة ملء[1] الفراغ فقد صرّح ايزنهاور في أوائل عام 1957م إلى أعضاء الكونغرس قائلا: " إنّ الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن يملأ من الو م أ قبل أن تملأه روسيا "[2]، وذلك بتقديم مساعدات اقتصادية لدول المنطقة، فقد أوفد الرئيس الأمريكي ايزنهاور مساعده جيمس ريتشاردز (James Richardes) المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط إلى المنطقة في مارس 1957 م، للتّرويج لمبدئه و شرحه، كما وجّه الرئيس الأمريكي دعوة للملك سعود، لزيارة واشنطن حتى يتباحث معه حول سياسته ويساعده في طرح مشروعه بالمنطقة بسبب تطور العلاقات السعودية الأمريكية، وكذا التقارب السعودي – العراقي الأردني، ولقد استقبلت الدول العربية المشروع بين التأييد والمعارضة [3].

تأخّرت السعودية في إعلان موافقتها على المشروع بسبب تخوفها من الانعكاسات التي قد تؤثّر سلبا على استقرارها، فوضعت في الحسبان ردود الفعل القومية اتّجاه من يتّبع السياسة الأمريكية، إضافة إلى الأزمة السورية ومضاعفاتها[4]، وفي المقابل أعلن الأردن تأييده للملك سعود في مجمل طروحاته المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط ورغبته في الإفلات من تأثير النظام السياسي المصري الذي مثله جمال عبد الناصر، وقد أدّى هذا المشروع إلى تقريب وجهات النظر السعودية الأردنية، وظهورهما كحليفتين على الساحة السياسية العربية، وذلك بخلق جبهة موحدة ضدّ مصر وسوريا، وقضت على الخلافات بين البلدين[5].

---

[1]– ملء الفراغ: هي سياسة استعمارية جديدة تبنتها الوم أ أثناء الحرب الباردة، ووظفتها بعد انسحاب القوى الاستعمارية فرنسا وبريطانيا لملء الفراغ السياسي من المنظور الأمريكي، هي إحلال الوجود الأمريكي محل استعمار تقليدي بعد انسحابه. (للمزيد ينظر إلى: يوسف الكلاب، معجم المصطلحات السياسية والدستورية أكثر من 1000 مصطلح، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018، ص21.

[2]– داويت إيزنهاور، المصدر السابق، ص 78.

[3]– عبد الأمير محسن جبار الأسدي، المرجع السابق، ص ص 236، 237.

[4] – محمد علي التميم، العلاقات السعودية الأمريكية، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص 73.

[5] – محمد عماد رديف، أثر مبدأ ايزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957 –1976، مجلة آداب الفراهيدي، (ع 8)، العراق، 2011، ص 155.

مارست الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1957م ضغوطات متزايدة لدفع الأردن لقبول المشروع ممّا تسبّب في إثارة الشعور القومي داخل، وهذا ما جعل سليمان النابلسي[1] رئيس الوزراء في الأردن يصرّح بقوله: " إنّنا كعرب لنا مبادؤنا القومية... ولسنا في حاجة إلى من يقودنا... إنّهم يتحدثون عن الفراغ ولكن الفراغ لا يوجد في عقول الذين يتحدثون عنه والدفاع عن الأمة العربية لا يمكن أن يقوم به غير أبناء الأمة العربية".

على إثر هذه الأحداث سادت الاضطرابات والفتن في المملكة الأردنية، ممّا أسفر على تصاعد التوتّر وتنامي التيّار القومي الثوري الذي حصل على دعم من حكـومة النابلسي وانتشـر بين قطاعات واسعة من الشعب الأردني[2]، إضافة إلى توجيهات حكومة النابلسي على إقامة علاقات مع الاتّحاد السوفييتي، وهذا ما زاد من مخاوف الملك حسين ودفعته إلى إقالة النابلسي في 10 أفريل 1957م[3].

كان الملك يريد الاستفادة من المعونة الأمريكية المقدّمة من خلال مبدأ ايزنهاور ولا يرغب بالتوجه إلى الشيوعية، وبسبب هذه الأزمة فقد قام الملك سعود بوضع قواته الموجودة في الأراضي الأردنية[4] تحت تصرف الملك حسين معلنا دعمه له[5]، وقد زاد هذا الموقف من التقارب بين البلدين، ويظهر ذلك من خلال إرسال مجلس النواب برقية شكر إلى الملك سعود على موقفه من هذه الأحداث، ردّ عليها الملك سعود برسالة شكر لبعض شخصيات الأردن[6].

---

[1] – سليمان النابلسي: سياسي أردني ولد في مدينة السلط سنة 1910، درس في جامعة بيروت الأمريكية، موظفا في المصرف الزراعي الأردني، ثم أصبح مديرا له سنة 1946، ثم وزير المالية والاقتصاد(1948-1946)، ثم سفير للأردن في لندن (1953 – 1955)، وهو احد مؤسسي الحزب الاشتراكي الوطني سنة 1945 انتهج سياسة موالية لجمال عبد الناصر ومناوئة للغرب، أحرز به نجاحا بانتخابات 1956م، اقيل من طرف الملك حسين سنة 1957. (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص234).

[2] – محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1988، ص 221.

[3] – علي محافظة، القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1952 – 1999، سلسلة منشورات كرسي الحسين للدراسات الأردنية الدولية، الجامعة الأردنية، 2020، ص 17.

[4] – دخلت الى الأردن بعد أحداث السويس عام 1956م.

[5] – فتحي محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المرجع السابق، ص ص 94 – 96.

[6] – جريدة أم القرى، (ع 1664)، 26 أفريل 1957، ص 1.

المطلب الثاني: العلاقات الأردنية – السعودية بين التوافق والتوتر

كانت سوريا تعيش فترة من الضغوطات بسبب الأحداث الداخلية والضغوط الخارجية، ممّا دفعها إلى السّعي وراء الوحدة مع مصر. فقد تمّ محاولة جرّ سوريا إلى حلف بغداد ومشروع إيزنهاور، ووصل الضغط إلى ذروته عندما هددت السعودية والأردن ولبنان بقطع العلاقات الدبلوماسية معها (سوريا) وتحالف الأردن والسعودية لتبني مبدأ إيزنهاور ضد مصر وسوريا ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي[1].

أمّا داخليا فقد كانت سوريا مسرحًا للصراعات بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والعسكرية. خاصّة بين القوى اليمينية والقوى القوميّة التحرريّة وحزب البعث والشيوعيين. كما استغلّت البرجوازية السورية التقارب مع مصر لإنقاذ مصالحها. و زاد هذا الاعتقاد بإرسال عبد الناصر قوات مصرية إلى سوريا وتصاعد شعبيته بسبب النصر السياسي الذي حقّقه بعد العدوان الثلاثي على مصر[2]، ليتمّ التقارب المصري السوري سنة 1956م والاتّفاق على الفيديرالية الذي تمّ توقيعه في فيفري 1958م، و تمّ إجراء استفتاء شعبي لانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتّحدة وأُتّخذت القاهرة عاصمة لها[3].

وقد أثار هذا مخاوف الملك حسين خاصة بعد إعلان الرئيس عبد الناصر بأنّ هذه الوحدة الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وهذا ما دفعه إلى السّعي وراء زيادة التقارب مع المملكة العربية السعودية ، خاصة وأنّها قد شاطرت الأردن موقفها الحذر والمتشكّك من الجمهورية العربية المتحدة، والتي رفضت الانضمام إليه بعد العرض الذي لقيه الملك سعود من قبل الوفد السوري والمصري أثناء زيارتهم للرياض[4]، بل وقد عمل الملك سعود على محاولة إجهاض هذه الوحدة عن طريق التعاون مع المتآمرين بالأموال ، لتبقى الأوضاع في سوريا على ما هي عليه[5].

---

[1] – أحمد حسين البندراوي، العلاقات السياسية الأردنية السعودية 1958 –1986، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016، ص51.

[2] – أحمد حسين البندراوي، المرجع نفسه، ص 52.

[3] – محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، المصدر السابق، ص 281.

[4] – أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص 54.

[5] – أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978، ص 164.

جاء ردّ الفعل الأمريكي سريعا من أجل القضاء على هذه الوحدة، ففي فيفري 1958م أرسل الرئيس إيزنهاور رسالة إلى الملك سعود أكد فيها على النتائج الخطيرة للوحدة المصرية السورية على الدول العربية في المنطقة وعلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية معهم ودعاه إلى التعاون مع كل من الأردن والعراق ولبنان لتوحّدهم ضدّ خطر هذه الوحدة[1].

في المقابل شكّل قُرب إعلان الوحدة المصرية – السورية، مصدر قلق للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، حيث سعت بدورها إلى إقامة اتّحاد عربي مقابل وذلك بتشجيع إقامة اتّحاد عربي بين الأردن والعراق والسعودية لحماية مصالحها في المنطقة، كإجراء توازني ضد الجمهورية العربية المتحدة وللحدّ من انتشار المدّ القومي التحرري فيها، وفي ظل هذا السياق قام الملك الأردني حسين بإرسال وزيرين للتّباحث مع عاهلي العراق والسعودية حول إمكانية تشكيل اتّحاد بين الدول الثلاث لمواجهة الوحدة المصرية–السورية[2].

في الأخير توصّلت الأردن والعراق إلى إعلان الاتّحاد في الرابع عشر من فيفري عام 1958م والذي أطلق عليه رسميّا الاتحاد العربي الهاشمي، ولقد قبل الملك حسين بجميع الشروط التي وضعها نوري السعيد لقيام هذا الاتحاد رغم أنّها كانت مجحفة بحقه[3]، و تمّ الاتّفاق على أن يبقى هذا الاتّحاد مفتوحا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كلّ من الدولتين بشخصيتهما الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وأن تبقى المعاهدات والمواثيق والاتّفاقات الدولية التي ارتبطت بها كلّ من الدولتين[4]، ولعل هذا التوجه وراءه أسبابه الكثيرة منها، وقد حرص الملكين الهاشميين الأردني والعراقي على ضرورة ضم دولة ثالثة على الأقل للاتحاد العربي الهاشمي لإبعاد الصيغة العائلية الهاشمية التي وسم بها الاتحاد هذا ومن جهة أخرى التوسع في إطار الاتحاد للاستفادة الاقتصادية من السعودية بتقديمها مساعدات للأردن، وذلك

---

[1] – محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، المصدر السابق، ص 157.

[2] – أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص 56، 57.

[3] – فوزي شعيبي، شاهد من المخابرات السورية من عام (1955 –1968)، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص 95.

[4] – أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، (د. ت)، ص 2648.

لخشية العراق من العبء المالي الذي سيتحمله من جراء الاتحاد مع الأردن[1]، وقد بارك الملك سعود هذا الاتّحاد من خلال برقية تهنئة بعثها إليهم ، وفي المقابل قام وفد أردني – عراقي بزيارة الرياض في 25 ماي 1958 م وبدعوة العاهل السعودي للانضمام للاتّحاد[2] لكنه أعلن للوفد مباركته للاتحاد العربي الهاشمي واستعداده للتعاون ولكن دون الاشتراك فيه[3].

لاشك أن هذا الموقف السعودي الحيادي من الوحدة والاتحاد التي شغلت المنطقة مع بداية عام 1958يعود إلى ثلاث اعتبارات وهي:

- خشية الملك سعود من صحوة المد القومي التحرري التي تؤدي إلى مطالبة شعبية عربية لقيام الأنظمة الجمهورية في المنطقة، والتي تمثلت بشكل واضح تزايد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر بين العرب، الأمر الذي شكل نذير خطر يهدد الأنظمة الملكية في المنطقة.
- إن إثارة الملك سعود سياسة الحياد وعدم الانضمام للاتحاد العربي الهاشمي رغم إلحاح حكومة الاتحاد بذلك، تعود إلى خشيته من تقوية النفوذ الهاشمي وسيطرتهم على الاتحاد.
- قد تكون دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية وراء بلورة الموقف السعودي[4] في حثها على عدم معاداة الاتحاد العربي الهاشمي لإدراكها بأن الاتحاد قد أدخل الأردن عمليا إلى حلف بغداد[5].

بينما كانت الولايات المتحدة تحاول دعم الاتحاد العراقي الأردني للتّصدي للجمهورية العربية المتحدة. جاءت ثورة عام 1958 م في العراق نتج عنها انهيار الاتّحاد، ممّا أدّى إلى انتكاسة كبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة. حيث كان العراق يُعدّ معقلاً للنفوذ الغربي في المنطقة[6].

---

[1] – أحمد حسن البندراوي، المرجع السابق، ص 62.

[2] – محمد عماد رديف، المرجع السابق، ص 172.

[3] – أحمد حسن البندراوي، المرجع السابق، ص 63.

[4] – كانت الولايات المتحدة قد نصحت الكيان الصهيوني بعدم الاعتراض على الاتحاد العربي الهاشمي، لأنه سيحل مشاكل المنطقة من حيث توفر فرص العيش للاجئين الفلسطينيين، وبذلك يمكن تحقيق المشروع الأمريكي الذي رفضه العراق في استخدام وادي الرافدين لحل مشكلة توطين اللاجئين. (للمزيد ينظر إلى: عبد الأمير محسن جبار، المرجع السابق، ص ص295، 296).

[5] -– أحمد حسن البندراوي، المرجع السابق، ص 64.

[6]– أحمد حسين البندراوي، المرجع نفسه، ص 66.

واجه الملك حسين هذه أزمة ثانية تمثلت في التأييد الكبير الذي أبداه شعبه اتجاه قيام الثورة في العراق، والذي عبّر عنه من خلال التظاهرات الكبيرة في المدن الأردنية وهو ما أثار مخاوفه، حيث كان يعتقد أنّ هناك مؤامرات داخل بلاده تحرّض عليها الجمهورية العربية المتحدة، والتي تهدف للإطاحة به على غرار الثورة في العراق[1]، لذلك سارع الملك حسين إلى الاستنجاد بالحكومتين الأمريكية والبريطانية داعيا إياهم إلى ضرورة التدخل العسكري وإرسال قواتهم إلى المنطقة ،فتدخّلت الولايات المتحدة عسكريّا للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في الوطن العربي ودول الجوار، في إطار التنسيق العسكري المشترك بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وذلك للحيلولة دون وقوع العراق في دائرة سيطرة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت مصدرا لتهديد المصالح الغربية في الوطن العربي ودول الجوار[2].

أمّا السعودية فقد رفضت مساعدة الأردن في فكّ الحصار عنه[3]، كما رفضت السّماح للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها لنقل النفط وهو ما أشار إليه الملك في حديثه عن الموقف السعودي بقوله : " أصدقاؤنا في العربية السعودية الذين كان يتوقف عليهم مصيرنا قد رفضوا السماح للطائرات الأمريكية التي تنقل النفط من الخليج، بالتحليق فوق أراضيهم ....."، وأردف قائلا "كان بعض المستشارين في العربية السعودية يعتقدون بأنّ الأردن يعيش ساعاته الأخيرة، فلم يرغبوا أن يستفزّوا عبد الناصر[4].

ويبدو أنّ مواقف السعودية التي كانت محايدة تغيّرت وباتت تخشى مصر وهذا ما أدّى إلى تأزّم العلاقات بينها وبين الأردن.

نلاحظ حالة التناقض في المواقف السعودية، وهذا يدلّ على أنها كانت ترغب في القضاء على حكم الأسرة الهاشمية في العراق والأردن، ولكن ليس عن طريق الثورة، لأنّها تهدّد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي. كما أنّ مسار العلاقات الأردنية–السعودية كان مرهونا بالتوافق

---

[1] – الملك الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص 145.

[2]– مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز 1958في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص87.

[3] – بسبب غلق سوريا لحدودها مع الأردن منذ 14 جويلية 1958، مما تسبب في أضرار اقتصادية.

[4]– الملك الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص ص 152 – 156.

في المصالح بينهما، فعندما حدثت ثورة الرابع عشر من(جويلية) تموز في العراق عام 1958م، تغيّرت الأمور رأسا على عقب، لأنّ التّقارب بين السعودية والأردن كان مبنيّا ومتطلبات الموقف السياسي المتوافق وحماية عرشهما، بعيدًا عن النيّة الخالصة للتحرّر القوميّ للأمّة العربية[1].

شهدت الساحة العربية فترة (1961 م– 1963م) تأزّم العلاقات العراقية – الكويتية[2] بعد منح بريطانيا الكويت استقلالها[3]، وكانت الأردن سبآّقة في التحرّك لحلّ الأزمة، حيث شاركت القوات الأردنية مع قوات جامعة الدول العربية للمحافظة على أمن الكويت بعد قيام العراق بزيادة حشد قواتها[4].

جاء الموقف السعودي مطابقا لموقف الأردن، حيث وجّه الملك سعود رسالة إلى عبد الكريم قاسم يناشده فيها بحقن الدماء، وأكّد على أنّ الوضع الحالي في البلاد العربية يتطلّب جمع الصفوف والأولى أن تكون هذه الحشود على حدود إسرائيل وليس في بلد عربي[5].

بسبب تزايد الأزمة العراقية – الكويتية شكّلت القوات العربية مكوّنة من قوات سعودية ومصرية وسودانية وأردنية، ووصلت إلى الكويت في 10 سبتمبر ولكنّها كانت رمزية أكثر من كونها فعلية ولم يدم بقاؤها طويلا في الكويت[6]، وبذلك ساهمت الأزمة العراقية – الكويتية إلى إعادة العلاقات الأردنية السعودية إلى سابق عهدها بعد التوتر الذي حدث إبّان الأزمة العراقية 1958 التي تحدثنا عنها سابقا[7].

---

[1]– أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص77.

[2]– في 25جوان 1961م، أعلن عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي إنّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وأن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني، وأعلن عبد الكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائما لها، خاضعاً لسلطة متصرف البصرة .(للمزيد ينظر لـ: قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع18)، جامعة بابل، 2014، ص 505، ينظر أيضا إلى: محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي لمنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص ص 09–12).

[3]– محمد فاضل الجمالي، المرجع السابق، ص ص 09 –12.

[4]– أحلام خليف أحمد الطراونة، المرجع السابق، ص103.

[5] – فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية، المرجع السابق، ص 116، 117.

[6] – أسامة تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية – دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية، ط1، وزارة الثقافة، الأردن، ص 89.

[7]– فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية، المرجع السابق، ص 119.

في 27 أوت 1962 م قام الملك حسين بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية[1] تباحث خلالها الملكان حول تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، واستمرّت هـذه الزيارة مدة يومين كاملين[2]، انتهت هذه المباحثات بتوقيع اتّفاق الطائف وأهمّ ما جاء فيه:

- التمسّك الكلي بالحق العربي المقدس في فلسطين والعمل ضمن مخطط موحّد لاسترداد ذلك الحق.
- تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين الأردن والسعودية وإنشاء قيادة مشتركة للقوات المسلحة.
- التعاون التام بين البلدين في سائر الميادين.
- تسوية قضايا الحدود على الفور[3].

تُوّجت العلاقات الأردنية السعودية في قضية تعديل الحدود بينهما، حيث اجتمع يومي 7 و8 أوت 1965 م وفد أردني برئاسة وزير الخارجية عبد الوهاب المجالي مع الوفد السعودي برئاسة وكيل وزارة الخارجية الشيخ عبد الله السديري ونتج عن الاجتماع توقيع اتّفاقية الحدود الأردنية السعودية والتي عرفت باتفاقية عمان[4]. ونتج عن هذه الاتّفاقية توسّع المنطقة الساحلية للأردن على خليج العقبة من 6 كلم إلى 25 كلم، مقابل تنازل الأردن عن جزء من الأراضي الداخلية حيث قرّرت الزيادة في الأراضي المتبادلة للجانب السعودي بحوالي ألفي كيلومتر مربع[5]، وبذلك تكون الحدود بين البلدين قد سوّيت[6].

أهمّ ما لاحظناه ممّا تقدم أنّ الأحداث التي عصفت بالبلاد العربية أدّت إلى زيادة التّقارب في العلاقات الأردنية السعودية وأبرزها الأزمة الكويتية 1961م.

---

[1] – الجريدة الرسمية الأردنية، (ع 1632)، 27 أوت 1962.

[2] – الجريدة الرسمية الأردنية، (ع 1633)، 29 اوت 1962.

[3] – أسامة تليلان، المرجع السابق، ص 100.

[4] – الجريدة الرسمية (ع، 1868)، 26 اوت 1965.

[5] – أحلام خليف أحمد الطراونة، المرجع السابق، ص 108.

[6] – فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية، المرجع السابق، ص 149.

قامت إسرائيل بالهجوم على قرية السموع الأردنية في نوفمبر 1966م. وعلى إثر هذا الاعتداء الجبان، بعث الملك فيصل بن عبد العزيز برسالة إلى الملك حسين بن طلال يُعْلمه فيها بوضع القوّات السعودية تحت تصرّف القيادة الأردنية للردّ على أيّ هجوم يتعرّض له الأردن. وأمر الملك حسين ببدء اتّصالات مع القوّات السعودية في تبوك شمال المملكة العربية السعودية. ووصلت هذه 26 نوفمبر 1966م إلى الأراضي الأردنية[1].

كان لاعتداءات واستفزازات إسرائيل في المنطقة العربية دور في التقارب السعودي الأردني وتجلى ذلك خلال سنة 1967، إذ أنه وبعد إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة، ردت عليه كل من إسرائيل وبريطانيا وأمريكا بزيادة حشدها لقواتها في البحر المتوسط[2]، ودعت الدول العربية المهددة بالعدوان إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدفاعي بينها. وتمّ توقيع اتّفاقية دفاع ثنائي مشترك بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في 1967م، وانضمّ إليها العراق في وقت لاحق، ثمّ انضمّت كل من السعودية والكويت والجزائر إلى اتّفاقية الدفاع المشترك وأصبح الجميع مشتركين بهذه الاتفاقية، ووضعت الإجراءات اللازمة لمواجهة العدو المنتظر، بهدف تعزيز القدرة الدفاعية للدول العربية وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة[3].

اضطرت الأردن أن ترد على الهجومات الإسرائيلية، إذ أمر الملك حسين بمهاجمة إسرائيل وتمكنت الأردن من احتلال مقر مراقبي الأمم المتحدة في دار المعتمدية، ثم قام بقصف عدة مراكز إسرائيلية[4]، وردّت إسرائيل على الهجوم الأردني بتوجيه ضربة جوّية ضد القوات الجوّية الأردنية وتمكّنت من القضاء على الطيران الأردني كلّه[5].

---

[1]– منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، مج 4 و5، من1 / 7 / 1966 الى 30 / 6 / 1967، مركز الأبحاث، بيروت، 1967، ص233.

[2] - أسامة تليلان، المرجع، السابق، ص 100.

[3]– أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص 179.

[4]– محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967/1970م، ط5، دار المستقبل العربي، مصر، 1990م، ص50.

[5]– طه المجذوب، هزيمة يونيو حقائق وأسرار النكسة حتى حرب الاستنزاف، دار الهلال، القاهرة، 1988، ص 114.

هنا هبت السعودية لمؤازرة شقيقتها الأردن، بأن أرسلت إلى الجبهة الأردنية مساعدات متمثلة في شُحنات كبيرة من الذخيرة وأمرت قواتها بالاستعداد للمشاركة في المعركة. وفي اليوم الثالث من الحرب وصلت قوة من الحرس الوطني السعودي إلى الأردن[1]. وحاربت إلى جانب القوات الأردنية إلى غاية وقف إطلاق النار في 10 جوان 1967م[2].

عرفت منطقة الشرق الأوسط ما بين (1980 م– 1988م) واحدة من أطول الحروب التي شهدها العالم بين دولتين مسلمتين (العراق وإيران)، وقد أثّرت هذه الحرب على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، فاختلفت ردود الأفعال حولها فمنهم من وقف إلى جانب إيران ومنهم من وقف إلى جانب العراق ومنهم من اتّخذ جانب الحياد، فلم تمض أيام على اندلاع الحرب حتى بدأت الدول الصديقة لطرفي النزاع محاولاتها لإيقافها[3].

هذه الحرب التي جعلت كل من الأردن والسعودية تتقارب في وجهات نظرها وتنسى خلافاتها لحل الأزمة وإنهاء الحرب.

منذ بدء الحرب الخليجية الأولى في 22 سبتمبر 1980م، أوضح الملك حسين بأنّ الأردن تساند العراق انطلاقا من إيمانها بوجوب الدّفاع عن الحقّ العربي أينما كان عرضة للخطر[4]، وأنّ المعركة التي تخوضها القوات العراقية ليست معركة العراق وحده بل هي معركة الأمّة العربية كاملة لاستعادة الحقوق العربية[5]، ووضع كامل إمكانات بلده تحت تصرفه، من أجل تصدّيه للعدوان على أراضيه[6] لأنّ العراق هو البوابة الشرقية للوطن العربي، والدرع الذي بقي جزءا مهمّا من الوطن العربي[7].

---

[1]– أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص 186.

[2]– طه المجذوب، المرجع السابق، ص 114.

[3]–علي خضير عباس الجنابي، العلاقات السعودية – الباكستانية (1982 – 2005)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2022، ص 116.

[4] – إسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الأردنية 1980 – 1988، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (بحث تكميلي)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 212.

[5] – جريدة الدستور، عمان، (ع 4736)، 6 أكتوبر 1980، ص 01.

[6] – جريدة الفجر الاقتصادي، (ع 89)، عمان، 29 سبتمبر 1980، ص 06.

[7] – جريدة الدستور، المرجع السابق، ص 19.

أمّا السعودية فقد حاولت إيقاف الحرب وإنهائها بالطرق السلمية وأيّدت استعدادها للتوسّط بين الطرفين. وقال وليّ العهد السعودي فهد بن عبد العزيز أنّهم ليسوا طرفاً في الحرب ولكنّهم طرف عربيّ متكامل، ويبدو أنّ السعودية كان حيادها عسكريا فقط، حيث سعت لإضعاف البلدين من الجانب الاقتصادي عن طريق زيادة إنتاجها اليومي للنّفط ردّاً على الإيقاف المفاجئ للنفط العراقي والإيراني. وتوقّف شحن البترول من موانئ البلدين بسبب الغارات الجوية التي دمّرت الأهداف البترولية والاقتصادية للبلدين[1].

إن حرب الخليج الأولى قد جعلت العلاقات لأردنية السعودية تتحول من مرحلة النفور إلى مرحلة التقارب، إذ نسيا خلافاتهما من أجل حل الأزمة وإنهاء الحرب بين العراق وإيران ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قام الملك حسين بزيارة إلى المملكة العربية السعودية أين التقى بالأمير خالد بن عبد العزيز[2]، وعقد الجانبان اجتماعا في القصر الملكي في جدّة، وتبادلا وجهات النظر حول الأحداث الراهنة التي يعيشها الوطن العربي وأجريا تحليلا شاملا للنّزاع العراقي الإيراني وانعكاساته على دول المنطقة العربية[3].

---

[1] – هيلين محمد أحمد، موقف العربية السعودية من حربي الخليج الأولى والثانية (1980 – 1988)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار المصرية الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2016، ص34.

[2] – خالد بن عبد العزيز آل سعود: رابع الملوك الذين حكموا المملكة العربية السعودية، امتدت فترة ملكه سبع سنوات، ولد في فيفري 1913 بالعاصمة الرياض، وهو الابن الخامس للملك عبد العزيز آل سعود، عُين عام 1962 نائبا لرئيس الوزراء وهو أول منصب يتسلمه منذ وفاة والده، وفي عام 1965 اختير وليا للعهد وكان عمره آنذاك 52 عاما. وأعلِن ملكاً للسعودية عام 1975 بعد اغتيال أخيه الملك فيصل بن عبد العزيز. (للمزيد ينظر إلى: https://www.aljazeera.ne ، تاريخ النشر:2016/3/29، تاريخ الاطلاع: 2023/5/31، الساعة: 16:54).

[3] – أروى محمد موسى الصرايرة، موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته، 2004، الأردن، ص 59.

في 12 جوان 1981 م، استقبل الملك الحسين في قصر الحُمّر الأمير سعود بن فيصل[1] وزير الخارجية السعودي وأكّد على دعم الأردن والسعودية للعراق في مواجهة التحدي الإيراني والوقوف مع العراق حتى يستعيد حقه في أرضه ومياهه المغتصبة من قبل إيران[2]. وفي فترات متقدّمة من الحرب تصاعدت وسيلة الدعم الأردني للعراق من خلال إعلان الملك حسين عن تشكيل قوات أردنية متطوعة، سُمّيت بقوات اليرموك الأردنية والتي وضع الملك نفسه كأوّل متطوع فيها لنيل شرف الدفاع عن تراب وعروبة الأمّة العربية وبالفعل توجهت أول دفعة من متطوّعي هذه القوات إلى العراق في مارس من عام 1982م[3].

لم يتوقّف الدور الأردني في دعم العراق بالتعاون السياسي والعسكري بل وسمح للعراق بالحصول على وارداته العسكرية عبر ميناء العقبة، كما تمّ تأجير العراق لمناطق واسعة من الأراضي الأردنية وبناء طريق يربط بين العقبة والأراضي العراقية لتسهيل حركة النقل بين البلدين[4].

على الرغم من أنّ السعودية كانت على قناعة تامّة بأنّ العراق والأردن يكوّنان معا تهديدا للأمن السعودي فإنّ إيران تمثّل التهديد الأكبر لها، لذلك من الضروري قيام تعاون سعودي عراقي، لضمان أمنها واستقرارها، لذا بدأت باتّخاذ مواقف أكثر وضوحا وجدية اتجاه العراق عن طريق التخلي عن لغة الحياد، حيث زاد توتر العلاقات السعودية الإيرانية بسبب قيام هذه الأخيرة

---

[1] – أو سعود الفيصل: ولد في مدينة الطائف سنة 1940 بالطائف، وهو رابع أبناء الملك فيصل، درس في مدرسة هون وبرينستون في نيوجرسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم التحق بجامعة برينستون وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد عام 1964م، شغل منصب ووزير خارجية لحوالي أربعين عاماً، وهو ثالث وزير خارجية في تاريخ المملكة العربية السعودية، توفي سنة 2015م.(للمزيد ينظر إلى: وثائقي سعود الفيصل.. هنري كيسنجر العرب والملك غير المتوج على عرش الدبلوماسية في العالم، Step News Agency ، www.youtube.com ، تاريخ النشر: 22 /12/ 2022، تاريخ الاطلاع : 2023/6/31، على الساعة: 17:25)

[2] – جريدة الدستور، ع 4970، عمان، 13 جوان 1981، ص ص 1، 17 وينظر أيضا جريدة الرأي، ع 4040، عمّان، 13 جوان 1981، ص ص 1، 20.

[3] – ياسر قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجي القومية الى النزعة القطرية 1952 – 2004، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 210.

[4]– ياسر قطيشات، المرجع نفسه، ص 211.

في جوان 1982 م اختراق الأجواء السعودية، وتمكّن الدّفاع السعودي من إسقاط الطائرة الإيرانية بعد دخولها خط (فهد) كما صرّحت به الحكومة السعودية [1] .

في سنة 1984م قام الملك حسين بزيارة إلى السعودية في 26 أفريل1984 م، أين التقى خلالها بالملك فهد بن عبد العزيز[2] عاهل السعودية، أكّد من خلالها الطرفان على ضرورة جمع المساعي والجهود لوقف حالة الانقسام في صفوف الأمّة العربية، والعمل على بناء الموقف العربي الواحد، كما تحدّثا عن مخاطر استمرار الحرب العراقية الإيرانية وأنّه لابد من دعم العراق على جميع المستويات[3].

مع دخول الحرب العراقية الإيرانية عامها الثامن سنة 1987 م، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 598 الداعي لوقف العمليات العسكرية بين البلدين المتحاربين، وقد قبلت به العراق وسارعت الأردن والسعودية بتأييد القرار، في حين لم تقبله إيران إلاّ في أوت 1988م دون شرط أو قيد[4].

في2 أوت 1990 م قام العراق بغزو الكويت[5] واحتلالها احتلالا كاملا خلال بعض ساعات[6]، بعد تفاقم التوتر بين الجانبين على خلفيّة قضيّتي الحدود وإنتاج النفط، ووصلت أنباء هذا الغزو إلى الملك فهد فأصيب بالصدمة، حيث أنه لطالما اعتبر أن التهديد الأكبر يكمن في إيران والكيان الصهيوني.

---

[1] – هيلين محمد أحمد، المرجع السابق، ص ص 50، 51.

[2] – فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمان: ولد بالرياض سنة 1921، عين أول وزير للمعارف في المملكة العربية السعودية عام 1953م، في عهد أخيه الملك سعود ثم وزيرا للداخلية عام 1962، ونائبا لرئيس مجلس الوزراء عام 1967م، إضافة إلى منصب وزير الداخلية، وفي عام 1982م، بويع ملكا على المملكة العربية السعودية، توفي سنة 2005م. (للمزيد ينظر إلى: الموسوعة العربية العالمية، ج17، موسوعة السياسة، http://www.moqatel.com/، تاريخ الاطلاع: 2023/6/1، الساعة: 21:00، ص 562.

[3] – جريدة الدستور، (ع، 5998)، عمان، 26 أفريل 1984، ص1 وينظر أيضا جريدة الرأي، (ع 5064)، عمان، 26 أفريل 1984، ص 20.

[4] – علي خضير عباس الجنابي، المرجع السابق، ص ص 116، 117.

[5]– قامت القوات العراقية باجتياح الكويت والإعلان عن ضمها للعراق، و من أسباب ذلك هو قيام هذه الأخيرة بالإفراط في تزويد السوق العالمي بالنفط مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً، ووجود منافسة بين العراق والكويت. (للمزيد ينظر إلى: مجيد خدوري وادموند غريب، حرب الكويت الجذور والعواقب، تر: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة المنار العلمية، (د. ت)، ص 46).

[6] – حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط، ط1، تقديم محمد مجذوب، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2000، ص306.

وقد لجأ أمير الكويت وأسرته وجميع وزرائه إلى السعودية بمساعدة وكالة استخبارات الأمريكية، واتّخذت الحكومة الكويتية مقرّا لها في جدّة[1]، وما إن اجتازت القوات العراقية الحدودية الساعات الأولى حتّى اتّصل الملك فهد بالملك حسين، وأخبره بضرورة حثّ الرئيس صدام حسين على تحجيم الغزو إلى نطاق حدود المتنازع عليها بين البلدين، حتّى يجرى حلّ للخلاف برمّته سلميا.

وشعر الملك حسين بضرورة إجراء لقاء مع صدام حسين، ولكنّه قبل ذلك اضطرّ للقاء الرئيس المصري حسني مبارك[2] الذي كان غاضبًا من استخدام العراق القوّة، بعد أن وعده بعدم القيام بذلك قبل لقاء الوفدين العراقي والكويتي في جدة، وقد أبلغ الرئيس مبارك الملك حسين بأهمّية إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت وإعادة حكومتها الشرعية[3].

تسبّبت هذه الأحداث السياسية التي حدثت بين العراق والكويت في انقسام الصفّ العربي إلى معسكرين: الملك فهد والرئيس حسني مبارك اللّذين كانا متردّديْن فيما إذا كان صدام حسين مستعدًا للانسحاب، والملك حسين وياسر عرفات اللّذين أكّد لهما صدام حسين[4] استعداده للانسحاب في حال عقد قمّة عربية لمناقشة الأزمة، غير أنّ إنزال القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية أثار شكوك صدام حسين، ودفعته لإعلان ضمّ الكويت[5].

من جهة أخرى تبنّت واشنطن سياسة إجهاض كافّة المساعي والمبادرات السلمية العربية لضمان بلوغ الأزمة إلى الحل العسكري، وجاء تركيزها على ضرورة تفادي تنازلات للعراق وقد

---

[1] – هيلين محمد أحمد، المرجع السابق، ص 136.

[2] – حسني مبارك: الرئيس السابق لمصر، ولد في مايو 1928 في قرية كفر المصيلحة بالمنوفية. كان ضابطًا في القوات الجوية المصرية وتدرج في المناصب حتى أصبح قائدًا للقوات الجوية ونائبًا لوزير الدفاع في عام 1972. شارك في التخطيط لحرب أكتوبر 1973. في أكتوبر 1981، تولى رئاسة مصر بعد اغتيال الرئيس السابق وأدى اليمين الدستورية كرئيس للبلاد. (للمزيد ينظر إلى: http://www.moqatel.com/، اطلع عليه يوم: 2023/6/1، الساعة: 23:13).

[3] – مجيد خدوري وادموند غريب، حرب الكويت الجذور والعواقب، تر: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة المنار العلمية، (د.ت)، ص311.

[4] - صدام حسّن: هو رابع رئّس لجمهورية العراق في الفترة ما بْن عام 1979 م وحتى 2003 ونائب رئّس الجمهورية العراقية من عام 1975 الى عام 1979م وقد سطع نجمه بعد الانقلاب الدي قام به حزب البعث في ثورة 17 جويلية 1968م، دعا لتبني الأفكار القومّة والتحضر الاقتصادي (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسية، ج5، دار الهدى، بيروت، 2001، ص 42).

[5] – مجيد خدوري وادموند غريب، المرجع السابق، ص 315.

تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع الأمم المتحدة بإصدار قرار بإدانة العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه[1].

عمل الحكّام الثلاثة (الملك حسين والملك فهد والرئيس مبارك) على إيجاد وسيلة لإقناع صدام حسين، وفي 3 أوت 1990م اتّصل الملك فهد بالرئيس العراقي يطلب منه الانسحاب لأنّ ذلك يعدّ أمرا ضروريا للغاية قبل تدخل القوى العربية وقيامها بحلّ الأزمة وفق تصوّرها[2]، وقد ردّ صدام حسين برسالة بعثها عن طريق ممثّله عزّت الدوري[3]: " إنّ المملكة السعودية لن يصيبها أيّ أذى من جانب العراق، وأنّ وضع الكويت قد تصحّح ولا يمكن لعقارب الساعة أن تعود للوراء وأنّها أصبحت جزءا من العراق"[4].

كان الأردن منحازا لصالح الموقف العربي الجماعي الرافض لضمّ العراق بالقوة ومؤمنا بأنّه يمكن حلّ القضية بمجرّد الإحساس بالمصلحة العليا والإيمان بالمصير المشترك[5]، وطيلة الفترة من أوت إلى سبتمبر 1990م لم يتوقف الملك حسين عن السّعي لحلّ الأزمة سلميّا لكن دون جدوى[6].

من أجل توحيد الموقف العربي حول اجتياح العراق للكويت، اتفّقت المملكة العربية مع بعض الدول العربية[7] على عقد قمّة طارئة للجامعة العربية في القاهرة في 1 أوت 1990م، وتمّ عقدها وأُدينت العراق، ووافقت 12 دولة من بين 20 دولة على إرسال قوّات عربية إلى السعودية،

---

[1]- هيلين محمد أحمد، المرجع السابق، ص 137.

[2]- سامي عصاصة، وثائق حرب الخليج حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة ودور الرئيس حسني مبارك فيما آلا إليه المؤتمر، ط1، مكتبة بيرسان 1994، ص 141.

[3] - عزة إبراهيم الدوري: (1942 – 2020)، هو عسكري عراقي وقائد عسكري عراقي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية (ينظر إلى: عزة الدوري المطارد منذ 17 عاماً "يرحل" بهدوء، www.bbc.com، تاريخ النشر: 2020/10/26، تاريخ الاطلاع: 2023/6/1، الساعة: 23:27).

[4] - هيلين محمد أحمد، المرجع السابق، ص 137.

[5] - أسامة عيسى تليلان السليم، المرجع السابق، ص 93.

[6]- مجيد خدوري وادموند غريب، المرجع السابق، ص 315، 316.

[7] - الدول المشاركة في المؤتمر هي: الأردن، الجزائر، اليمن، السودان، فلسطين، موريتانيا، ليبيا، العراق. (ينظر لـ: نص قرارا لقمة العربية الطارئة http://muqatel.com، تاريخ الاطلاع: 2023/6/1، الساعة 23:40).

وقد أعلن مجلس الوزراء السعودي عن استيائه من موقف بعض الدول العربية التي عارضت أو تحفظت على قرارات مؤتمر القمّة العربية في القاهرة ومن بينهم الأردن، وفي المقابل قامت بإنشاء تكتل مع كل من مصر وسوريا ضد العراق وقد اتّخذت المملكة العربية السعودية إجراءات ومواقف عدّة على المستوى الإقليمي والدولي أثناء الاجتياح العراقي للكويت، إذ قامت بطرد الدبلوماسيين في سفارات كلّ من العراق والأردن واليمن من المملكة العربية السعودية، وعلى الصعيد الإقليمي أعادت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع إيران بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات، كما أعادت علاقتها مع الصين لضمان موقعها في مجلس الأمن تجاه العراق[1].

[1] – نبراس زروقي وهيب، المملكة العربية السعودية وموقفها السياسي في جامعة الدول العربية (المشرق العربي أنموذجا 1975 – 1991)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الانبار، 2021، ص ص168، 169.

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصاديّة السعودية الأردنية (1934 – 1990)

1. الأوضاع الاقتصادية في الأردن والسعودية

1.1. الأوضاع الاقتصادية في الأردن

1.2. الأوضاع الاقتصادية في السعودية

2. العلاقات الاقتصادية بين البلدين

2.1. الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين

2.2. المعونات السعودية للمملكة الأردنية

قد تؤثر التحولات السياسية على طبيعة التعاون الاقتصادي بين الدول، كما يمكن أن تؤثر العلاقات الاقتصادية على التطورات والتحولات السياسية.

الفصل الثالث : العلاقات الاقتصادية – الأردنية

بما أنّ العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر على توجّهات السياسة الخارجية وعلاقتها الدولية، كان لزاما علينا التعرف على الواقع الاقتصادي الأردني والسعودي، خاصة أنّهما دولتان متجاورتان تختلفان من حيث الإمكانيات الاقتصادية.

المبحث الأول : الحالة الاقتصادية في الأردن والسعودية

يعتبر التعاون الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية في علاقة الأردن بالمملكة العربية السعودية، فعلى مر السنوات، والتي عرفت عدة تحولات في العلاقات الثنائية.

في البداية، كان التركيز على التقارب السياسي وتعزيز المشاعر المتبادلة بين الشعبين. ومع مرور الوقت، تحول التركيز نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والمملكة العربية السعودية. تعتبر السعودية واحدة من أهم الشركاء الاقتصاديين للأردن، حيث تقدم الدعم المالي والاقتصادي لها في مجالات مختلفة، مثل الاستثمارات والمشاريع الإنمائية والمساعدات المالية.

لذا انتقلت العلاقات الثنائية بين البلدين من التركيز على مفهوم التقارب والمشاعر المتبادلة إلى مفهوم المصالح الذاتية لكل بلد. يمكن أن يكون ذلك نتيجة للتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، والتي تجعل كل بلد يسعى لتعزيز مصالحه الاقتصادية والتجارية الخاصة به[1].

بعد استعراضنا للعلاقات السياسية بين البلدين والتي اتسمت بالتقارب تارة والعداء والنفور تارة أخرى، يمكننا طرح التساؤل التالي: هل كان للعلاقات السياسية بين البلدين تأثير مباشر على علاقاتها الاقتصادية؟ وهل أثرت العلاقات الاقتصادية بدورها على العلاقات السياسية؟

---

[1] – موسى محمد أحمد علاونة، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا) من سنة 1990 إلى 2003)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص 106.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في الأردن

إذا اطّلعنا على سمات الاقتصاد الأردني وجدناه اقتصادا ضعيفا، اعتمد على المساعدات الخارجية، المقدّمة من بريطانيا أو دول الخليج[1]، فبعد أن كانت الأردن جزءا من سوريا أيّام العثمانيين، والتي تخضع لنظام الضرائب[2]، أصبحت تخضع للانتداب البريطاني الذي أهمل الجانب الزراعي واهتم بتطوير الجانب العسكري وبناء القواعد العسكرية فيها، ولهذا لم يعرف الاقتصاد الأردني تطورا كبيرا[3].

بعد تأسيس الإمارة الأردنية، استمر نمط الحياة فيها على ما كان عليه قبلا، حيث كانت البداوة هي المسيطرة[4]، فالأردن بلد زراعي والزراعة من أهمّ موارده، يشتهر فيها وادي الأردن خاصّة بأراضيه الخصبة وبزراعة الحبوب وفي مقدّمتها القمح والشعير[5]، وقد كانت مصادر الدخل القومي تقوم على أساس الزراعة البدائية وتربية المواشي، وكان الفائض من الإنتاج يصدر إلى فلسطين وتستورد منها بدلا عنه بعض سلع الاستهلاك المتنوعة[6].

لقد أحرصت حكومة شرق الأردن على تطوير القطاع الزراعي الفقير، فعملت على تثبيت الملكيّات للمواطنين ونقلها من حالة المشاع إلى حالة الملكيّة التامة[7]، وإنشاء مصرف زراعيّ لتمويل الفلاحين بالقروض وذلك في 17 أفريل 1922م[8]، وبعده بعامين اثنين شُكّلت أوّل لجنة

---

[1] – ذياب محمد الفايز، العلاقات الأردنية – الامريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، 35.

[2] – جورج طريف، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن في الفترة من 1920 إلى 1928، ج3، دائرة المكتبة الوطنية، عمّان، 2018، ص 177.

[3] – هدى بوفرحات، قصة وتاريخ الحضارات العربية – العراق والأردن، Edito CrepS، بيروت، 1999، ص 327.

[4] – علي الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1954، ص 18.

[5] – زهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة، بيروت، (د. ت)، ص327.

[6] – علي الدجاني، المصدر السابق، ص 18.

[7] – جورج طريف، المرجع السابق، ص 180.

[8] – جهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، الأثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1342هـ، 1359هـ، م1939 ،1924م مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،2011، ص 350.

اقتصادية عليا، وقرّرت إقامة معرض صناعي في العاصمة عمان في 13 مارس 1925م، والذي عرضت فيه الأشغال القطنية، والحريرية، والخشبية، والمحصولات الزراعيّة كالحنطة والشعير والزبيب[1]...، كما اعتمد أهالي شرق الأردن في بداية تأسيس الإمارة على تربية الحيوانات لطبيعة المنطقة، والتي تعاني من قلّة مصادر الغذاء، حيث لم يكن الإنتاج الزراعي يكفي لسدّ حاجات الفلاحين، وكان الجمل الحيوان الرئيسي لدى البدو، والذي استخدم كذلك لنقل البضائع بين السلط[2] ودمشق وبغداد والمدن الفلسطينية[3].

حقّق الأمير عبد الله فائضا في الإنتاج الزراعي والحيواني ما بين سنة (1927 م– 1928م) ولبّى حاجة السكان[4]، ولم يبدأ الإنتاج الزراعي بالزيادة إلا بعد أن حُدّدت الأراضي ومُسحت وثُمّنت عام 1930م[5].

كانت المواد التموينية تمثّل السلع الرئيسيّة التي تاجر فيها أهالي شرق الأردن ومن أهمّها السكر، الشاي، القهوة، الأرز، الشعير، الزبيب، الملابس، الأحذية، وانصبّ اهتمامهم على المتاجرة مع القدس ونابلس، وذلك يعود إلى الازدهار التجاري الذي لعبته هذه المدن قبل تأسيس الإمارة، وقد ازدادت صادرات الأردن إلى الشام بعد مدّ سكة الحديد الحجاز، وكان التّجار يصدرون الحبوب والسمن والألبان والأجبان والصوف إلى سوق دمشق وحلب كما تاجر شرق الأردن مع الحجاز وصدّر إليها الصوف والألبان والحبوب و الأجبان ....، أمّا وارداته فغالبيّتها من المدن الفلسطينية والشامية ومن أهمّها السمن النباتي والزيوت والأرز، والأخشاب والزجاج وسائر لوازم العمران ...[6].

---

[1] – على محافظة، المرجع السابق، ص 126.

[2] – السلط: مدينة تقع في وسط المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بمحافظة البلقاء. تبعد عن العاصمة عمّان حوالي 29.8 كم باتجاه الشمال الغربي. (ينظر لـ: https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 2023/5/20، الساعة: 00:25).

[3] – جورج طريف، المرجع السابق، ص 199.

[4] – سليمان الموسى، المرجع السابق، ص 366.

[5] – على محافظة، المرجع السابق، ص 126.

[6] – جورج طريف، المرجع السابق، ص 203.

في سنة 1950 م تمّ دمج الأردن وفلسطين الشرقية في دولة واحدة وهي المملكة الأردنية الهاشمية، فكان ضمّ الضفة الغربية إليها تعزيزا لموقع الملك عبد الله لما تمثّله هذه المنطقة من غنى بالموارد الكثيرة، ومنها السياحة لوجود أماكن مقدّسة، والزراعة لوجود الأراضي الخصبة، ولكن الشعب الفلسطيني الذي كان يشكّل جالية مميّزة يختلف عن القبائل البدوية، والذين كانوا يجيدون الزراعة والتّجارة وقد عرفوا حقوقهم وواجباتهم المدنية، ولم يتكيّفوا مع حياة المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك. ممّا أدّى إلى ظهور مشاكل داخلية سياسية واقتصادية[1].

الجدير بالذكر أنّ الحرب العربية – الإسرائيلية وما عَقِبَها من أحداث كان لها تأثير خطير في حياة الأردن الاقتصادية، أوّلها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث وصلوا إلى 200 ألف لاجئ من سكّان المناطق الحدودية الذين أصبحت أراضيهم مُلكا لإسرائيل، ووقفت المملكة الأردنية عاجزةً على حلّ هذه المشكلة الاقتصادية، حيث كان الإنتاج الزراعي كافيا لسدّ حاجات السكان الذين كانوا يفتقرون إلى أهمّ المواد الغذائية، كما عجزت الصناعة على تشغيل مئات الآلاف من الناس الذين تركوا أماكن عملهم الطبيعي قصرا بسبب الأحداث، وهذا ما أدّى إلى عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية السنوية للأردن[2].

قامت الحكومة الأردنية فيما بين (1964م – 1970 م) بإجراءات عديدة لتعجيل تطور البلد اقتصاديا، إذ وضعت برنامجا تضمن فيه الزراعة والصناعة والخدمات، ويقوم الاقتصاد الأردني على ثلاثة أركان متفاوتة (الزراعة 9 % من المنتوج الوطني العام، الفوسفات 2 %، الخدمات 6% ، والصناعة 25 %، السياحة 64 %)[3].

يبدو أنّ الأوضاع الاقتصادية للأردن هذه، جعلته يبحث عن بدائل لتنشيط اقتصاده، وذلك بمحاولة إيجاد طرق تساعده في الخروج من أزماته، فعمل على إزالة الخلافات السياسية للمحافظة على أمنه وتعبئة الموارد الضرورية لاحتياجاته التنموية وضمان استمرارية بقائه.

---

[1] – هدى بو فرحات، المرجع السابق، ص 167.

[2] – هدى بو فرحات، المرجع نفسه، ص 167.

[3] – المرجع نفسه، ص 185.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

تميّز النشاط الاقتصادي السعودي قبل البدء في إنتاج النفط وتصديره على الزراعة المحدودة والرّعي، إضافة إلى عوائد الحجّ السنوية، ومنذ مطلع الخمسينات بدأ إنتاج النفط يهيمن بصورة متزايدة على الاقتصاد السعودي كقطاع رئيسي مساهم في الإنتاج القومي والمحدّد الرئيسي الوحيد للنّشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى[1]، فبعد أن كانت السعودية تعتمد على الرسوم الجمركية ورسوم الحجّ وما ينفقه الحجاج في موسم الحج ، كان تدفق النفط بمثابة الأمل في انفراج وانتعاش الاقتصاد[2]، خاصّة بعد الظروف الاقتصادية التي أصابت العالم بسبب الكساد العالمي الذي بدأ سنة 1929م، إضافة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1945م، فكان ضربة للاقتصاد العالمي عامّة والسعودي خاصة.

أخذت أسُسُ السياسة الاقتصادية تتغيّر واتّخذت طابعا جديدا إثر استخراج النفط وتطوّر صناعته، فأحدث اكتشافه انقلاباً اقتصادياً كبيرا لدى المملكة العربية السعودية حيث ارتبط نموّها الاقتصادي بنموّ صناعة البترول[3].

تعتبرُ المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية من أهمّ المناطق من الناحية الاقتصادية إذ أنّ منابع النفط والغاز الطبيعي موجودة بها، إلى جانب أهمّ ميناء لتصدير هاتين السلعتين وهو ميناء **رأس تنورة**[4] على ساحل الخليج العربي[5]، ومن أهمّ مناطق الحقول في السعودية: القطيف، وبقيق، والغوار وحقل الحرض، ولقد وصل الاستهلاك فيها عام 1955م إلى

---

[1] – وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 – 1991)، ط1، دار الحكمة، لندن، 1992، ص 27.

[2] – ملكة بكر الطيار، التطور الاقتصادي والاجتماعية للملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997، ص 94.

[3] – ملكة بكر الطيار، المرجع نفسه، ص 94.

[4] – ميناء رأس تنورة: هو ميناء نفطي حيوي يقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة القطيف، يعتبر أكبر ميناء لشحن النفط في العالم.(ينظر لـ: http://www.moqatel.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/6/5، الساعة: 02:00).

[5] – محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971 – 2018) ، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018، ص 62.

2.9 مليون طن، أمّا الاحتياطي المخزون بلغ حوالي 5000 مليون طن، وامتدّت أنابيب البترول من آباره إلى صيدا في جنوب لبنان[1].

أصبح الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساسي على واردات النفط ويعتبر النواة الصناعية المتطورة، إذ يزوّدها بما يفوق 90 ٪ من مجموع الدخل القومي، في حين بلغت عوائده عام 1984 لأكثر من 47 بليون دولار[2].

أمّا بالنسبة للصناعة فقد كان الإنتاج السعودي حتّى بداية الستينات يقتصر على الصناعات التقليدية والحرفية واليدوية مثل الخيام والسجاد وصنع النعال[3]...، وفي عام 1961 تمّ تشكيل الهيئة العليا للتّخطيط الخاصة بوضع سياسة تنمويّة اقتصادية بغرض متابعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية، وبدأت المملكة بتشجيع بعض الصناعات كالحديد والصلب ومشتقات النفط الكيماوية والبتروكيماوية، فبلغت المصانع الوطنية 2000 مصنعا عام 1985م[4].

بذلك حقّقت السعودية فوائض مالية والتي منحتها القدرة على التحرّك عربيّا وإقليميا ودوليا من خلال المنح والمساعدات المقدّمة للعديد من الدول كالدول العربية وخاصة التي تتماثل معها أو تشاطرها التوجه نفسه[5]، وتعدّ المساعدات والمنح المالية واحدة من أدوات دعم وتنفيذ السياسة الخارجية في شكل رأس مال أو سلع أو منتجات معينة، ولقد استخدمتها السعودية مع زيادة عائدات النفط منذ منتصف الستينات، و لهذه المعونات دور هامّ في التّأثير على دعم علاقات المملكة بالدول العربية خاصة، إذ يعتبر مؤتمر الخرطوم في أوت 1967م أولى المناسبات العربية والإسلامية التي تمّ من خلالها إقرار صيغة المعونات العربية وبصفة جماعية، وخلال أعوام

---

[1] – سامي مصطفى، فيليب حتي رفلة، المرجع السابق، ص 282.

[2] – وليد حمدي العظمي، المرجع السابق، ص 28.

[3] – فيليب حتي رفلة وسامي مصطفى، المرجع السابق، ص 383.

[4] – وليد حمدي العظمي، المرجع السابق، ص 29.

[5] – وليد حمدي العظمي، المرجع نفسه، ص 33.

1973 – 1975 بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية إلى مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن إلى 2500 مليون دولار[1].

مع خلق مشكلة عدم الاكتفاء الذاتي والتّبعية الغذائية للدول الغربية خاصّة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قلّة الأراضي المزروعة وقلّة الموارد المائية، سعت المملكة إلى تطوير مصادر الثروة الغذائية عن طريق فتح مشاريع زراعية[2]، ومن أهمّ الغلات الزراعية البلح والقمح والذرة والبن والحلفاء والأرز والخضراوات والفواكه[3].

نستنتج أنّ المملكة العربية السعودية بعد اكتشافها للنفط واعتمادها بدرجة كبيرة عليه في اقتصادها جعلها قوّة اقتصادية في المنطقة العربية، استطاعت من خلال عوائده أن تحدد سياستها الخارجية للمحافظة على مكانتها في المنطقة.

المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية بين البلدين

إنّ الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير الحجم ذو قاعدة إنتاجية متنوعة نسبيا ومحدودة، كما ذكرنا سابقا، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنطقة العربية لاسيّما البلاد المنتجة للنفط، والتي ظلّت لمدة طويلة المصدر الرئيسي للمعونات المالية الخارجية والسوق الرئيسي لصادرات الأردن[4].

المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكتين

الواقع أن النشاط الاقتصادي في الأردن يجب أن يدرس في ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: الحالة الاقتصادية منذ تأسيس الدولة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية: الحالة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة: منذ حرب فلسطين 1948[5].

---

[1] – وليد حمدي العظمي، المرجع نفسه، ص 45.

[2] – وليد حمدي العظمي، المرجع نفسه، ص 25.

[3] – فيليب حتي رفلة وسامي مصطفى، المرجع السابق، ص ص 374، 375.

[4] – علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989 – 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 05.

[5] – ويبدو أن المرحلة الرابعة للحياة الاقتصادية الأردنية بدأت مع التطورات السياسية التي شهدتها الأردن والبلدان المجاورة، خاصة بعد تولي حسين بن طلال زمام الحكم الذي وجد في تحسين علاقاته بالدول المجاورة ملاذا لحل مشاكل الأردن.

تميزت **المرحـــلة الأولى** بعدم وجـود احصائـيات اقتـصادية ومالــية وتجـارية، حيث اعتمد الاقتصاد الأردني، كما ذكرنا سابقا على الفلاحة وتربية المواشي، إضافة إلى أجور العمال في البلاد المجاورة وخصوصا فلسطين، حيث كانت الأجور آنذاك مرتفعة بشكل كبير.

أما **المرحلة الثانية**، فقد عرفت فيها البلاد ازدهارا تجاريا، وأصبحت المملكة وخاصة العاصمة عمّان قبلة للتجار من جميع بلاد المشرق العربي، وذلك بسبب عدم فرض القيود الصارمة على تحويلات العملة الأجنبية والاستيراد، عكس ما كانت عليه البلدان المجاورة، الأمر الذي عاد بالفائدة على البلاد والتجار[1].

بعد نكبة فلسطين اهتزت الحالة الاقتصادية، فقد تعرضت البلاد لاختلال وإفلاس في الميزان التجاري، لذا كانت تسويته تتم عن طريق المساعدات الخارجية[2].

تعود العلاقات التّجارية بين الأردن والبلاد العربية إلى العهد العثماني والتي كانت حرّة من كل قيد، وعندما فرض الانتداب البريطاني على بعض البلاد العربية والانتداب الفرنسي على بعضها الآخر وُضعت الحواجز الجمركية وعُقدت الاتّفاقيات التّجارية بين الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والسعودية، لكن طبيعة موقع البلاد الأردنية ومتاخمتها للبلدان المجاورة جعلها تسيطر على الاتّفاقيات التّجارية والحواجز الجمركية التي أسعفت الأردن وجادت عليه بالمال، حيث ربطتها اتّفاقيات تجاريّة مع كلّ من فلسطين (1928م)، ومع سوريا ولبنان (1923م).

أمّا الاتّفاقية مع السعودية فقد عقدتها سنة 1925 م من خلال اتّفاقية حدة والتي نصّت على منح رعايا نجد حرية المرور بين نجد وسوريا ذهابا وإيابا وإعفاء بضائع ترانزيت[3] من الرسوم[4] في جميع الأوقات، على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الجمركي، وأن تكـون

---

[1] – علي الدجاني، المصدر السابق، ص 19.

[2] - علي الدجاني، المصدر نفسه، ص 20.

[3] – الترانزيت: عبور أو مرور بضــاعة من دولة لأخرى، أي هي البضــائع العابرة التي لا تكون وجهتها النهائية داخل البلاد وإنّما يتم تفريغها تحت هذا النظام لتعبر داخل إقليم الدولة لتســتقر بدوله أخري.(ينظر إلى: معجم المعاني https://www.almaany.com، تاريخ الاطلاع: 2023/6/25، الساعة 10:00).

[4] – علي الدجاني، المصدر السابق، ص ص 20، 21.

بحوزتهم وثيقة من حكومتهم تثبت أنهم تجار، وشرط أن تتبع القوافل التجارية التي تحمل البضائع الطريق المحددة والتي يتم الاتفاق عليها فيما بعد، لدخولها وخروجها من الإقليم الانتدابي البريطاني، وأن القيود المذكورة سابقا لن تنطبق على القوافل التجارية التي تقتصر تجارتها على الجمال والحيوانات الأخرى، أو على القبائل المهاجرة[1].

ومنذ سنة 1949 نمت تجارة الترانزيت عبر الأردن، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي وقد تم استثناء كميات البترول السعودي التي بلغت حوالي 15 مليون برميل سنة 1952:

جدول يمثّل تجارة الترانزيت بين الأردن والسعودية. [2]

السنوات	القيمة بالألف دينار
1949	75
1950	48
1951	700
1952	103

والملاحظ من خلال الجدول أن هذه التجارة وصلت إلى 75 ألف دينار سنة 1949، ثم انخفضت إلى 48 ألف دينار في السنة الموالية، وربما يعود ذلك إلى تأزم العلاقات الأردنية السعودية بعد سلسلة الانقلابات التي حدثت في سوريا والتي تحدثنا عنها سابقا، ثم ارتفعت قيمتها إلى 700 ألف دينار وسنة 1951 م، وذلك بعد تحسن العلاقات بين البلدين بعد وفاة الملك عبد في ذات السنة، لتزيد ارتفاعا سنة 1952م فتصل إلى 2083 ألف دينار.

[1] - Arabia, agreements with the sultan of nejd regarding certain questions relating to the nejd- trans – jordan and nejd – Iraq frontiers, presented by the secretary of state for the colonies to parliament by command of his majesty , london , december 1925 . p 6.

[2] – من انجاز الطالبة اعتمادا على: علي الدجاني، المصدر السابق، ص 50.

ويعود سبب الزيادة في تجارة الترانزيت والتسهيلات الممنوحة لأصحاب البضائع، وإلى إعادة تسيير القطارات الحديدية بين عمان وجنوبي البلاد نحو الحدود السعودية[1]

في أواخر سنة 1953 جرت محادثات بين سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية لإعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة، وذلك لأن في إعادته أهمية بالغة وذلك لما يوفره من تسهيلات لسفر الحجاج ومرور البضائع[2].

ربطت الأردن علاقات تجارية أخرى مع مختلف الدول العربية غير تجارة الترانزيت، حيث تبين الاحصائيات أن قيمة الصادرات وصلت إلى 1.980 ألف دينار سنة 1950، أما الواردات فبلغت 1.531 ألف دينار، في حين بلغت 4.344 ألف دينار في السنة الموالية، اما الواردات فبلغت 1.015 ألف دينار، في حين انخفضت صادرتها إلى 3.832 ألف دينار سنة 1952 وارتفعت وارداتها إلى 1.220 ألف دينار[3].

والجدول الموالي يبين قيمة المبادلات التجارية والترانزيت بين الأردن والسعودية بالألف دينار ما بين (1950- 1952):

احصائيات التبادل التجاري والترانزيت بين الأردن والسعودية.[4]

السنوات	الصادرات	الواردات
1950	12	62
1951	301	10
1952	385	103

[1] – علي الدجاني، المصدر نفسه، ص 37.

[2] –علي الدجاني، المصدر نفسه، ص 48.

[3] – المصدر نفسه، ص 49.

[4] – من إنجاز الطالبة، اعتمادا على: علي الدجاني، المصدر نفسه، ص 50.

والملاحظ من خلال الجدول أن قيمة المبادلات التجارية والترانزيت مع السعودية مرتفعة مقارنة مع قيمتها مع الدول العربية خاصة سنة 1952 وذلك يدل على مدى تأثير العلاقات السياسية على الجانب الاقتصادي، بعدما شهدت تقاربا وودا.

في 27 أوت 1962م قام الملك حسين بالسّفر إلى الطائف، لزيارة الملك سعود بن عبد العزيز[1]. وهناك دارت بينهما مباحثات لعقد اتّفاقيات جديدة تتعاون فيها الحكومتان، واستمرّت الزيارة إلى غاية 29 أوت 1962 م، وصدر بعدها بيانا مشتركا أظهر انسجام العلاقات بين الجانبين، عُرف باسم اتفاقية الطائف[2]، من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما على أسس تتلاءم والصّلات الطبيعية القائمة بينهما، وسعى هذا الاتّفاق إلى تذليل القيود التي تحدّ من انتقال الأشخاص، السلع، البضائع، ورؤوس الأموال، ونصّت الاتّفاقية على أن يقوم بينهما تعاون اقتصادي وثيق، يُمنح بموجبه لرعايا البلدين على قدم المساواة ودون تمييز، ما يلي:

- تسهيل انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال.
- تسهيل حقوق التملّك والإرث وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين.
- تسهيل وتنظيم عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقّق أهداف التعاون الاقتصادي.
- تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين[3].

ورغبة في حسن تنفيذ هذا الاتّفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمّنها، فقد اتّفق البلدان على تأليف لجنة مشتركة أردنية – سعودية، تتألّف من ثلاثة مندوبين على كلّ

[1] – الجريدة الرسمية، (ع 1632)، 27 أوت 1962.

[2] – أمين سعيد، الدولة السعودية، مج 3، ص 217.

[3] – جريدة أم القرى، (ع 1958)، 15 فيفري 1963، ص 02.

دولة، وتجتمع هذه اللجنة مرّة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين، وتكون مهمتهما[1]:

- معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتّفاق، والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التّجاري بين البلدين وفق أحكام هذا الاتّفاق.
- تقديم الاقتراحات بتعديل هذا الاتّفاق بُغية توسيع التّبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- يُسمح لكلا الطرفين المتعاقدين حرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما والمستوردة من أو المصدرة إلى بلد الطرف الآخر مباشرة[2].

فيما يخصّ الرسوم الجمركية، فقد نصّت الاتّفاقيات الاقتصادية والتجّارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية الموقعة عام 1962م والتي مازالت سارية المفعول، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على ما يلي:

- ✓ يُعفى كلّ من البلدين من الرسوم الجمركية، ومن إجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني، أو المنتجات ذات المنشأ السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أيّ من الدولتين.
- ✓ يُعفى كلّ من البلدين من إجازات الاستيراد والتصدير، من ثلثي الرسوم الجمركية، والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أيّ من البلدين.
- ✓ تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ أردني سعودي عندما لا تقلّ قسمة المواد الأولوية ذات المنشأ المحلّي، واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها عن 40 % من تكاليف

[1] – موسى محمد أحمد علاونة، المرجع السابق، ص 107.

[2] – جريدة أم القرى، (ع 1958)، المصدر السابق، ص 2. ينظر أيضا أمين سعيد، مج 3، المرجع السابق، ص 221.

إنتاجها على أن تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الصنع صادرة عن السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر.

- ✓ يمكّن باتّفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة تعديل بعض المنتجات أو حذفها من قائمة السلع المعفاة[1].

والجدول الموالي يوضح بعض المنتجات الصناعية المعفاة والخاضعة للضريبة الجمركية والتي تعادل ثلث التعريفة العادية لكل من البلدين)[2] :

المنتجات الصناعية المعفاة من الرسوم الجمركية	المنتجات الصناعية الخاضعة للتعريفة الجمركية
نشأ الحبوب	الجلوكوز
خضر ونباتات وفواكه محفوظة، وعصائرها	المصنوعات السكرية
الخل الصالح للأكل	منتجات المخابر الفاخرة
الفوسفات والبوتاس الخام	مستحضرات العطور والتجميل
الأسمدة الكيماوية	مصنوعات من لدائن صناعية، بلاستيك
الدفاتر والكتب	الحقائب الجلدية
نسيج من القطن	خيول أو حبال من قنب أو ليف
آلات تربية الدواجن	الأحذية المطاطية والبلاستيك
ورق الصحف	لباس الرأس، شماعات
الزيوت النباتية على اختلاف أنواعها	مصنوعات من الإسمنت وأدوات صحية

[1] – جريدة أم القرى، المصدر نفسه، ص 02.

[2] – أمين سعيد، مج3، المرجع السابق، ص 222.

وجاء في الاتفاقية أيضا:

- يُسمح كلّ من الطرفين لأفراد صيادي الأسماك المحترفين من رعايا الطرف الآخر بالصيد في المياه الإقليمية العائدة للبلدين ورافعة علم بلادها وأن يكونوا حائزين على الأوراق التي تثبت هويتهم، وفقا للأنظمة في كلّ من البلدين.
- يُعفى كلّ من الطرفين زوارق وقوارب الصّيد وصلاحيتها في عرض البحر أو في الموانئ جميع المساعدات والتسهيلات المطلوبة من رجال الجيش أو الشرطة أو سلطات الموانئ بقدر ما يعادل للتسهيلات والمساعدات التي تُمنح لرعايا كلّ طرف في أراضيه[1].

في 22 نوفمبر 1966 م تمّ تعديل الاتّفاق بينهما، بهدف التخلّص من الثغرات والمعوقات التي رافقت تطبيق الاتّفاق. كما وقّع الأردن في 20 نوفمبر 1963 م اتّفاقية لتسهيل عمليّة النقل التجاري الجوّي المنظّم بين البلدين، كما تمّ عقد اتّفاقيات أمنية وإدارية في 19 أكتوبر 1978م.

ارتفعت الطاقة الإنتاجية لشركة الإسمنت الأردنية سنة 1983 وهذا ما أدى إلى تصدير الفائض خاصة إلى السعودية[2]، كما تم توقيع اتّفاق بروتوكول للتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين عام 1986م[3].

يبدو أنّ العلاقات الاقتصادية الأردنية –السعودية، اقتصرت في البداية على تجارة الترانزيت بالدرجة الأولى، بسبب توتّر العلاقات السياسية بين البلدين حتّى وفاة الملك عبد الله، فكان أوّل ارتباط اقتصادي ثنائي بعد تحسّن العلاقات بينهما خاصّة بعد الموقف الذي وقفته كلّ من الأردن والسعودية إزاء أزمة الكويت 1961 ووقوفهما إلى جانب النظام الجديد في سوريا1967 .

إن الانكشاف الاقتصادي للدول العربية ساهم في تنامي التأثيرات الخارجية على سياسة هذه الدول وتوجهاتها وسلوكياتها الداخلية والخارجية، والملاحظ أن اقتصاد الأردن يرتبط باقتصاديات الدول المجاورة له، بحيث يعتبر هذا الجوار سوقا رئيسية لصادراته من سلع وعمالة،

---

[1]– **جريدة أم القرى، (ع 1958)، المصدر السابق، ص02**

[2] **– نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص 195.**

[3]– **موسى محمد أحمد علاونة، المرجع السابق، ص 108.**

وأي خلل في التفاعلات في المنطقة الإقليمية المحيطة لابد أن يكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الأردني[1].

إن غياب المصادر الطبيعية للأردن وكذلك صعوبة تخطي ضعفه الاقتصادي بشكل منفرد يجعل الأردن يعتمد وبشكل مباشر على المساعدات والمنح الخارجية قصد المحافظة على استقراره واستمرارية اقتصاده. وتشكل المعونات الاقتصادية والمساعدات الخارجية ركيزة أساسية للاقتصاد الأردني[2]، خاصة مع الضغوطات المتزايدة عليه نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية 1967م حيث كانت تعتبر موردا اقتصاديا لخزينة الدولة خاصة فيما يتعلق بالسياحة الدينية وزيادة النزوح عبر الحدود الغربية وعرقلة خطتها التنموية[3]، وفي هذا الشأن يقول الملك حسين بن طلال: " **تدهور اقتصاديات الأردن إلى الحضيض ...خسرنا كل شيء وكان علينا أن نبدأ من الصفر إلى جانب مشكلة تمويل السلاح، والعناية بأكثر من 650 ألف نازح من أبناء فلسطين**" [4].

وبهدف حل ومعالجة المشكلة الاقتصادية ومواكبة التطور والتنمية عمد الملك الحسين إلى وضع خطط تنموية شاملة. وعندما برزت حالة التنمـية الإقليمية لاقتصاد الدول العـربية بعد نيلها الاستقلال، توج العمل العربي المشترك بعقد قمة عربية بعمان عام 1980م بأربعة وثائق واتفاقيات:

1 – وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها وآلياتها.

2 – عقد التنمية العربية المشتركة.

---

[1] – راجح عبد المهدي التخاينة، العلاقات الأردنية الإماراتية، 1971 – 2016، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، عمادة الدراسات العليا، الأردن، 2018، ص 41.

[2] – معتز عبد اللطيف الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص47.

[3] – راجح عبد المهدي التخاينة، المرجع السابق، ص 41.

[4] – الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص ص 226 – 257.

3 – ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي.

4 – الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار

كما صدرت بعد ذلك عام 1981 وثيقة أخرى هي اتفاقية تيسير وتطوير التبادل التجاري العربي، وهكذا نجد أن فترات اعتماد الخطط التنموية المتعاقبة كمراحل للنمو الاقتصادي في الأردن تتحكم فيها الظروف السياسية بالدرجة الأولى[1].

إن هذه الوضعية فرضت على سياسة الأردن السعي جاهد للمحافظة على استمرارية اقتصاده، والتي نجحت لحد ما في توفير ذلك عن طريق اتباع نمط المرونة والتكيف والمسايرة في سلوك سياسته الخارجية، وأمام حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المحاذية للأردن، وخاصة ما ارتبط منه بدول الجوار الجغرافي، وأمام ضعف الموارد الطبيعية والاقتصادية للأردن، يواجه هذا الأخير تحديا حقيقيا يصعب الخروج منه دون مخطط استراتيجي شامل، يصحح مسار الاقتصاد الأردني ويساعده على النهوض من وضعية التردي التي يعرفها[2].

المطلب الأول: المعونات السعودية للمملكة الأردنية

يعود اعتماد الأردن على المساعدات والمعونات الخارجية إلى بداية إنشاء الإمارة، إذ قامت بريطانيا المعونات لها، فقد وعد المستر تشرشل في مارس 1921، أن تقدم بريطانيا معونة مالية للأردن بحيث تكون كافية للقيام بأعباء المسؤوليات التي ستأخذها الحكومة على عاتقها[3]، ولقد شكّلت هذه المعونة

سيطرة على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، خاصّة وأنّ الأردن كان في حاجة ماسة إليها، ولم يستطع الحصول على مصدر آخر لها، وعلى رأسها الدول العربية التي كثيرا ما انتقدت الأردن للحصول على هذه المعونة دون مساعدته للاستغناء عنها، إذ فشلت كلّ الجهود الأردنية

---

[1] – راجح عبد المهدي التخاينة، المرجع السابق، ص 42.

[2] – معتز عبد اللطيف الوريكات، المرجع السابق، ص ص 47، 48.

[3] – سليمان موسى، المرجع السابق، ص ص 319، 320.

وكلّ الاتفاقيات التي وقّعتها مع الدول العربية بهذا الخصوص، وقدمت بريطانيا 80 ألف جنيه للإمارة في سنتها الأولى، لكن في السنة الثانية دفعت بريطانيا نصف المبلغ فقط. ولم تزد المعونة الاقتصادية البريطانية منذ عام 1949م وحتى عام 1953 م عن مليون جنيه إسترليني[1].

ولقد كانت هذه المعونات تستهدف الانفاق على الجيش العربي بالدرجة الأولى، حيث وصلت النفقات إلى 136.723 جنيها خلال (1925 – 1926) وهي أكبر المساعدات، وقد كانت بريطانيا تزيد من هذه المعونات المالية في سنوات الحرب لتغطية نفقات الجيش العربي، وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية على الوضع الاقتصادي بالأردن[2].

في عام 1953م شرعت الحكومة البريطانية، بسدّ العجز في الميزانية العامة للبلاد، بمعونة سنوية بلغت ثلاثة ملايين جنيه، بسبب الأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها، ولم يكن هذا المبلغ كافيا ليسدّ العجز تماما ولكنّه ساهم في المحافظة على كيان الدولة فقط[3]. وبقيت المساعدات البريطانية للأردن على هذا الحال إلى غاية إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في 13 مارس 1957م، إذ رأت بريطانيا أنّها أصبحت تشكّل عبئا ثقيلا عليها، وفي إنهائها فرصة للتخلّص من هذه المعونات[4].

ومنذ تولي الملك حسين الأردن، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأردنية – العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، التي عملت على التقرب من المملكة الهاشمية ، ففي 8 ماي 1953م زار الأمير سعود بن عبد العزيز الأردن، وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة لبحث بعض الأفكار المتعلقة بالمجالين السياسي والاقتصادي مع الملك حسين[5]، وقد أثّرت هذه المباحثات إيجابا على توثيق العلاقات بينهما، في حين بدأ الملك الحسين عهده الجديد بسلسلة من الزيارات للبلدان العربية، وكانت المملكة العربية السعودية وجهته الأولى وذلك يوم 13 جويلية 1953م،

---

[1] – سهيلا سليمان الشلبي، المرجع السابق، ص 356.

[2] – سليمان موسى، المرجع السابق، ص ص 319، 320.

[3] – سهيلا سليمان الشلبي، المرجع السابق، ص 356.

[4] – سهيلا سليمان الشلبي، المرجع نفسه، ص 357.

[5] – أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مج 3، المرجع السابق، ص 295.

ويبدو أنّ الدافع من وراء هذه الزيارة هو تقوية العلاقات بين العائلتين الهاشمية والسعودية، أو الحصول على قروض مالية طويلة الأجل والتحالف مع دولة قوية، وقد زار من خلالها الملك حسين عدّة مشاريع عمرانية ونفطية [1].

في 13 جوان 1954، زار الملك سعود الأردن وتباحث مع الملك الأردني حول العلاقات الثنائية، أبدى فيها الملك سعود الرّغبة بمساعدة الأردن والتبرّع بخمسين ألف جنيه من جيبه الخاص[2]، وفي اليوم الثاني من زيارته لعمّان صرّح الملك سعود بأنّه يضع جميع موارد بلاده للدّفاع عن القضايا العربية[3]، وتمّ في هذه الزيارة أيضا مباحثة المسائل الاقتصادية بين البلدين واتّفق الجانبان على أن تشتري السعودية 15 إلى 20 ألف طن من القمح الأردني، ولكنّها لم تحدد السعر على الرّغم من رغبة الحكومة الأردنية في الحصول على سعر مشجّع، في حين كان الملك حسين يتوقّع أكثر من السعر العالمي، كما تمّ بحث مشروع سكّة حديد الحجاز، وفي حديث دار بين الملك حسين والسفير البريطاني في عمان، أوضح فيه للسفير أنّه لو أُتيح له المبلغ الذي سيصرف على سكة الحديد، فإنّه سيعمل على إنشاء مشاريع ذات صبغة إنتاجية أكثر من مشروع سكة الحديد[4].

اختتمت المحادثات بين الجانبين على أمل تعزيز العلاقات بينهما والتمسّك بميثاق الجامعة العربية كأسلوب للعمل[5]، وقُدّرت هدايا الملك سعود للأردن بحوالي مئتي ألف (200000) دينار أردني[6].

مع تطورات سنة 1955م ومحاولة الدول الغربية جرّ الأردن إلى حلف بغداد، عرض المحور السوري، والمصري، والسعودي تقديم معونة للأردن، بهدف منعه من الانضمام للحلف، لكن

---

[1] – محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، المرجع السابق، ص 43.

[2] – محمد درادكة، المرجع نفسه، ص 46.

[3] – جريدة أم القرى، (ع، 1519)، 18 جوان 1954.

[4] – محمد درادكة، دراسة في العلاقات السياسية ...، المرجع السابق، ص 46.

[5] – أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مج 3، ص ص 207، 208.

[6] – محمد فنحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية ...، المرجع السابق، ص 46.

الحكومة الأردنية لم تقتنع بجدّية هذه المعونة، رغم أنّه قام بالتّرحيب بأيّ معونة عربية [1]، وقد اشترط القادة العرب لتقديم هذه المعونة قطع المعونة البريطانية ، التي يتلقاها الأردن منها، على أن تدفع الدول العربية الثلاث المعونات طيلة عشر سنوات[2]، لكن جواب الملك حسين هو أنّ المعونات البريطانية هي التزام على بريطانيا ويجب دفعه مادامت المعاهدة قائمة بين الجانبين[3].

ولقد تعالت أصوات داخلية أردنية تنادي بضرورة إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية وعلى رأسهم رئيس الحكومة النابلسي، الذي اعتبر المعاهدة غير متكافئة، كما نادى بجلاء القوات البريطانـية وقواعـدهم العسكـرية من الأراضي الأردنية، وذلك سيتم تحقيقه بعد تأمين المعونة العربية، وكان بذلك مُخالفا للسياسة الأردنية المتّجهة للغرب بقوة[4].

أمام هذه المطالبات بضرورة استبدال المعونة العربية بالمعونة البريطانية، شكّلت الحكومة وفودا للقيام بزيارة البلدان العربية التي أعلنت استعدادها لتقديم المساعدات للأردن في السابق. منها وفد برئاسة الملك حسين والذي تألّف من وزير العدلية والتربية والتعليم شفيق أرشيدات ووزير المالية صلاح طوقان، ووزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي بزيارة السعودية في جانفي 1957م للتّباحث مع القادة السعوديين حول المعونة[5]، ولقد اتّفق الملك حسين مع الملك سعود بعد مباحثات جرت بينهما على أن تقدم المملكة العربية خمس ملايين (5000000) جنيه إسترليني للأردن سنويا[6].

كما تمّ الاتّفاق على أن يجتمع العرب في القاهرة لتوقيع اتّفاقية التّضامن العربي، وذلك يوم 19 جانفي 1957 م، مع التزام مصر وسوريا والسعودية بدفع 12.5 مليون جنيه مصري أو ما يعادلها، على أن تدفع مصر 05 ملايين جنيه، والسعودية المبلغ نفسه، أمّا سوريا فتدفع

---

[1] – محمد فتحي درادكة، المرجع السابق، ص 81.

[2] – منيب الماضي، سليمان الموسى، المرجع السابق، ص ص 640، 641.

[3] – محمد فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية...، المرجع السابق، ص 71.

[4] –محمد فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية...، المرجع السابق، ص 81.

[5] – جريدة أم القرى، (ع 1650)، 18 جانفي 1957، ص ص 01، 03.

[6] – محمد فتحي درادكة، دراسة في العلاقات السياسية ...، المرجع السابق، ص 82.

مليونين ونصف جنيه مصري، على أن تبقى الاتّفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات[1]. وبذلك كانت بداية انتهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية.

في سنة 1958 وعلى إثر أحداث ثورة تموز، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الأردن بسبب قطع الإمدادات النفطية وغلق الحدود بين الأردن والعراق، ولمواجهة هذا الوضع قام الملك حسين بمناشدة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مساعدات في حل هذه الأزمة، فلبت النداء وقامت بنقل النفط من السعودية إلى الأردن عن طريق الطائرات الأمريكية المرابطة في قاعدة الظهران[2].

إن صعوبة تخطي الأردن لضعفه الاقتصادي بشكل منفرد يجعله يعتمد بشكل مباشر على المساعدات والقروض والمنح الخارجية سواء الأجنبية منها أو العربية. كما أن موقع الأردن وامتلاكه أطول خط حدودي مع إسرائيل، يعد من العوامل التي مكنته من مواجهة التحدي الاقتصادي بحصوله على هذه المعونات.

لكن المساعدات الخارجية لا تكون دوما ذات أثر إيجابي على نمو الأردن والمساعدة على استمرارية اقتصاده واستقراره، حيث أن لها جانب سلبي يؤثر مباشرة على السياسة الخارجية الأردنية، فقد أدى اعتماده على هذه المساعدات إلى تضيق الخناق على صانع القرار الأردني من قبل الدول المقدمة للمساعدات الخارجية في صياغته لسلوكاته وتحركاته تجاه التفاعلات خاصة التي تحصل في محيطه الإقليمي، إذ شكلت وتشكل هذه المساعدات والمنح أسلوبا للضغط على تحركات السياسة الخارجية الأردنية[3].

---

[1] – جريدة أم القرى، (ع 1651)، 25 جانفي، 1957 ص ص 1، 2.

[2] – أحمد حسين البندراوي، المرجع السابق، ص 66.

[3] - معتز عبد اللطيف الوريكات، المرجع السابق، ص 49.

الخاتمة

عرفت العلاقات الأردنية –السعودية إلى غاية 1933 اضطرابا وصراعا بسبب استحواذ الملك عبد العزيز على مملكة الحجاز إضافة إلى الغارات المتبادلة بين عشائر الدولتين عبر الحدود. ورغم توقيع اتفاقية حداء عام 1925، إلا أنها لم تحل هذه المشاكل، والتي استمرت حتى تم توثيق العلاقات رسميًا في اتفاقية معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1933، ولكن قضية ضم العقبة ومعان ظلت معلقة، ورغم ذلك ظل الشك وسوء الظن طاغيا على العلاقات السياسية بين البلدين.

وبعد سنة 1952 تحسنت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وذلك بعد وفاة الملك عبد الله، والملك ابن سعود لتبدأ مرحلة جديدة، حيث تميزت بتقديم السعودية للمساعدات والمعونات المالية للأردن، إضافة إلى المبادلات التجارية بين الدولتين لكنها شهدت بعض التوتر، وذلك لارتباطها بالأحداث الإقليمية المختلفة، والتي أثرت بشكل واضح على طبيعة هذه العلاقات.

و من خلال تتبّعنا للمادة العلمية المختلفة التي تمّ الاعتماد عليها في هذه الدراسة توصّلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمّها :

- احتلّت بريطانيا مكانة هامة في تاريخ المنطقة العربية، وقد ارتبطت بالعديد من الصّراعات والتوتّرات في المنطقة، من بينها الصراع الهاشمي السعودي الذي وجدت فيه ثغرة للتدخل بشبه الجزيرة العربية، فعملت على تسيير الخلاف وفق مخططاتها، وقد تمثّل موقفها اتّجاه هذا الخلاف بالازدواجية في بادئ الأمر، حيث كان المكتب العربي بالقاهرة برئاسة لورنس يتبنى سياسة دعم الشريف حسين وفي المقابل كانت حكومة الهند البريطانية برئاسة فليبي تتبنّى سياسة دعم عبد العزيز بن سعود.
- ساهمت المواقف الازدواجية البريطانية في تأجيج الخلاف الهاشمي –السعودي، وقد كان هدفها من ذلك هو خلق الفتن وتفتيت الوصال العربي الإسلامي، والذي عملت على تقويته للقضاء على النفوذ العثماني في المشرق، و تحقيق وعدها لليهود بإنشاء وطن قومي لهم، وغرسها الكيان الصهيوني بالمنطقة، وذلك يعتبر من المخططات البريطانية بعيدة المدى .

- تنكّرت بريطانيا للشريف حسين ودعّمت عدوّه عبد العزيز آل سعود بالمال والسلاح وسمحت له بالتوسّع والاستيلاء على الحجاز وطرد الشريف حسين منها، والذي رأت فيه القوّة الصاعدة والشخص المناسب لتحقيق وتنفيذ مخططاتها في شبه الجزيرة العربية.
- واصل ابن سعود بدعم بريطاني ملاحقته للهاشميين في العراق والأردن بعد تعيين أبناء الشريف حسين، فيصل أميرا على العراق وعبد الله أميرا على الأردن، وانتهت الهجمات السعودية برسم الحدود الجيوسياسية للسعودية مع كل من العراق والأردن بتدخل بريطاني. واستطاع توسيع رقعة المملكة العربية السعودية والسيطرة على معظم شبه الجزيرة العربية.
- قامت بريطانيا برسم حدود شبه الجزيرة العربية وفق مخططاتها المتمثلة في تمزيق البلاد العربية وتجزئتها والقضاء على أيّ محاولات أو مشاريع وحدوية ونشر الفتن بينهم، وبذلك تسهل عملية التّحكم والسيطرة عليها، بالإضافة إلى خلق حليف قويّ لها وهذا ما زاد من قوة نفوذها بالمنطقة، فالسياسة البريطانية التي استمرت حتى منتصف القرن العشرين لها تأثير كبير في بناء وتشكيل الحدود والتوازنات السياسية بالمنطقة العربية.
- استمرار الخلاف الهاشمي السعودي الى غاية تولّي الملك حسن بن طلال الذي عمل على تحسين علاقاته مع دول الجوار خاصة السعودية، التي أصبحت تشكّل قوة سياسية واقتصادية.
- كان للمتغيرات العربية والإقليمية دور كبير في توجيه سياسة البلدين الخارجية، والتي عملت على خدمة مصالحهما خاصة منذ 1957م، حيث كان تأثير الولايات المتحدة الأمريكية واضحا في مسار تقارب العلاقات بين البلدين، وذلك لمواجهة سياسة مصر القومية التحررية التي أعلنت الوحدة مع سوريا، فأثارت الشارع والمعارضة بالأردن، وأصبحت تمثّل تهديدا للأنظمة الملكية، ولا تقلّ مخاوف المملكة العربية السعودية عن مخاوف الأردن.
- كان للعامل الاقتصادي دورٌ مهمّ في التأثير على صُنّاع القرار الأردني في معظم مراحل العلاقة مع المملكة العربية السعودية، هذه الأخيرة التي أصبحت تمثل السوق الرئيسي لصادراته من السلع والخدمات.
- إنّ صغر حجم الاقتصاد الأردني وقلّة موارده وإمكاناته الاقتصادية وقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية، جعلت اقتصاده يتأثّر باقتصاديّات الدول

المجاورة، لذلك كان من الضروري عليه أن يحسّن علاقاته معها بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

- إنّ تعامل البلدين مع القضايا الإقليمية الخلافية كان منطلق يخدم مصلحة كلّ طرف من زاوية مصالحهما الذاتية وليس من منظور سياستها القومية، حيث أنّ السعودية بعد أن أصبحت قوّة اقتصادية بامتلاكها الثروة النفطية، رأت أنّها لابدّ لها من أن تتماشى مع التيارات الاستراتيجية للدول الكبرى والقوية التي تحتاج إلى السلع النفطية وكان في تقاربها مع الأردن دعما لمكانتها بسبب موقعه المحاذي للكيان الصهيوني الذي يعتبر تهديدا للمملكة السعودية، في حين أنّ السياسة الأردنية الخارجية اتّجاه المملكة العربية السعودية ارتبطت باقتصاده الضعيف وقلّة موارده ، لذلك شكلت المساعدات والمعونات السعودية أساسا هامّا في اقتصاده الوطني .
- على إثر أزمة الخليج استخدمت المملكة العربية السعودية العامل الاقتصادي كوسيلة ضغط على الأردن حيث توقفت عن ضخ النفط السعودي إلى الأردن وأوقفت المساعدات الاقتصادية بكافة أشكالها.

الملاحق

الصورة 1 : الشريف حسين بن علي

الصورة 2 :الملك فيصل بن حسين ملك العراق

الصورة 3 :الملك عبد الله بن الحسين ونجله الأمير طلال

الصورة 4 :الملك حسين بن طلال بن عبد الله

الملحق 1: صور تمثل حكام المملكة الأردنية الهاشمية 1916 – 1990

https://www.historyofjordan.com/jordan ، تاريخ الاطلاع: 2023/5/20، الساعة: 13:00

الملحق 2 : صورة للملك عبد العزيز آل سعود ونجليه الأمير سعود والأمير فيصل

المصدر : هاري سانت جون (فيليبي) ، المصدر السابق ، ص 442

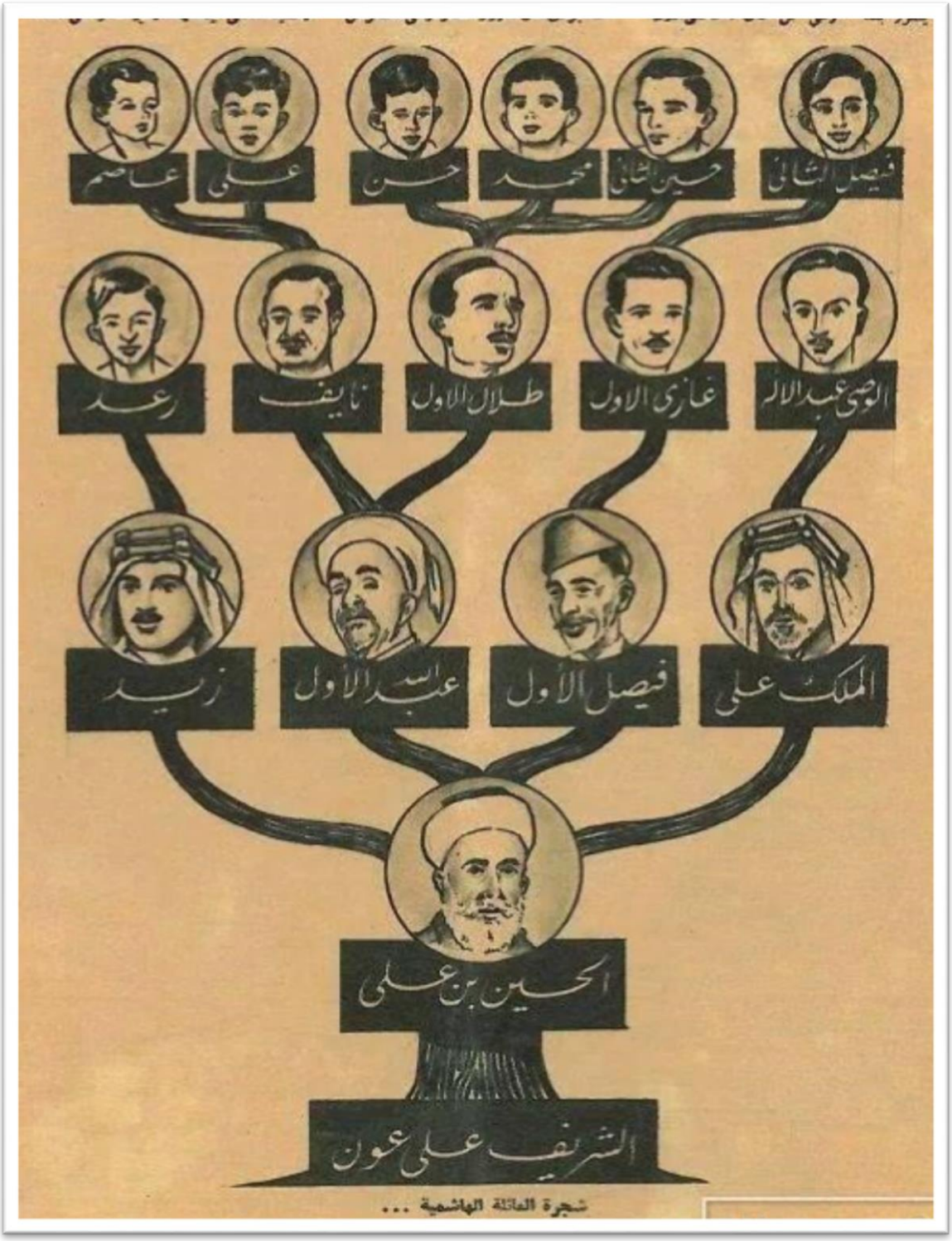

الملحق 3 : شجرة العائلة الهاشمية

المصدر:

https://www.historyofjordan.com/jordan، تاريخ الاطلاع 2023/5/20، الساعة: 13:00

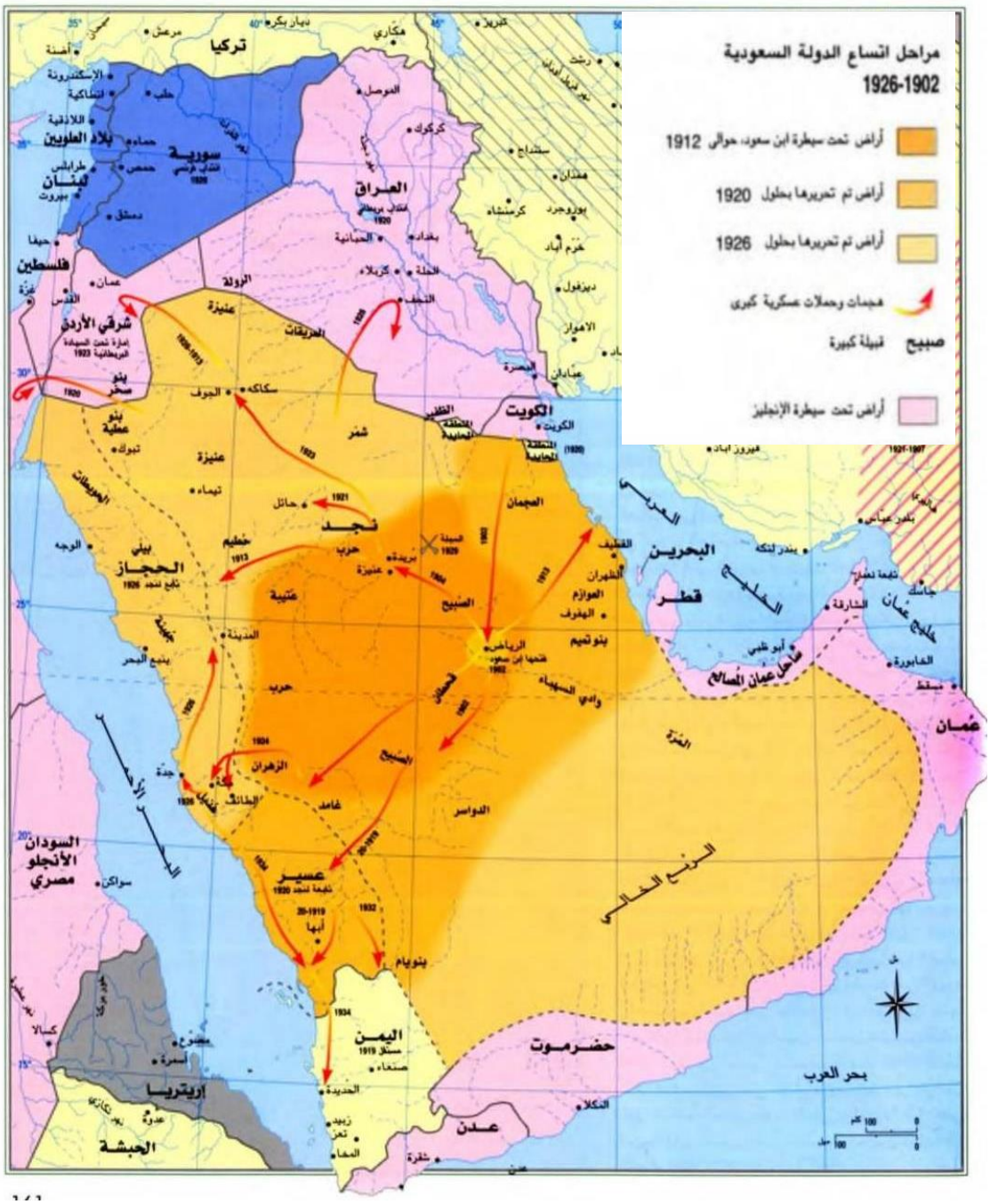

الملحق 4 :خريطة تمثل مراحل اتساع الدولة السعودية (1902 – 1926)

ماليز روثفن ، الاطلس التاريخي للعالم الإسلامي ، تر : سامي كعكي ، أكاديميا انترناشيونال ، لبنان، 2007 ، ص 161

Article 13.

His Britannic Majesty's Government undertake to secure freedom of transit at all times to merchants who are subjects of Nejd for the prosecution of their trade between Nejd and Syria in both directions: and to secure exemption from Customs and other duty for all merchandise in transit which may cross the Mandated Territory on its way from Nejd to Syria or from Syria to Nejd, on condition that such merchants and their caravans shall submit to whatever Customs inspection may be necessary, and that they shall be in possession of a document from their Government certifying that they are *bona fide* merchants; and provided that trading caravans carrying merchandise will follow established routes, to be agreed upon hereafter, for their entry into and their exit from the Mandated Territory; it being understood that the above restrictions will not apply to trading caravans whose trade is confined to camels and other animals, or to tribes migrating in accordance with the preceding Articles of the present Agreement.

His Britannic Majesty's Government further undertake to secure such other facilities as may be possible to merchants who are subjects of Nejd and who may cross the area under British Mandate.

Article 14.

This Agreement will remain in force for so long as His Britannic Majesty's Government are entrusted with the Mandate for Trans-Jordan.

Article 15.

The present Agreement has been drawn up in the two languages, English and Arabic, and each of the high contracting parties shall sign two English copies and two Arabic copies. Both texts shall have the same validity, but in case of divergence between the two in the interpretation of one or other of the Articles of the present Agreement, the English text shall prevail.

Article 16.

The present Agreement will be known as the HADDA Agreement.

Signed at Bahra Camp on the 2nd November, 1925 (corresponding to the 15th Rabi' Thani 1344).

(Signed) GILBERT CLAYTON.

'ABDU'L-'AZIZ.

الملحق 5: الاتفاق الاقتصادي من خلال اتفاقية حداء 1925 بين الأردن والسعودية

- Arabia, agreements with the sultan of nejd regarding,ibid, p 6.

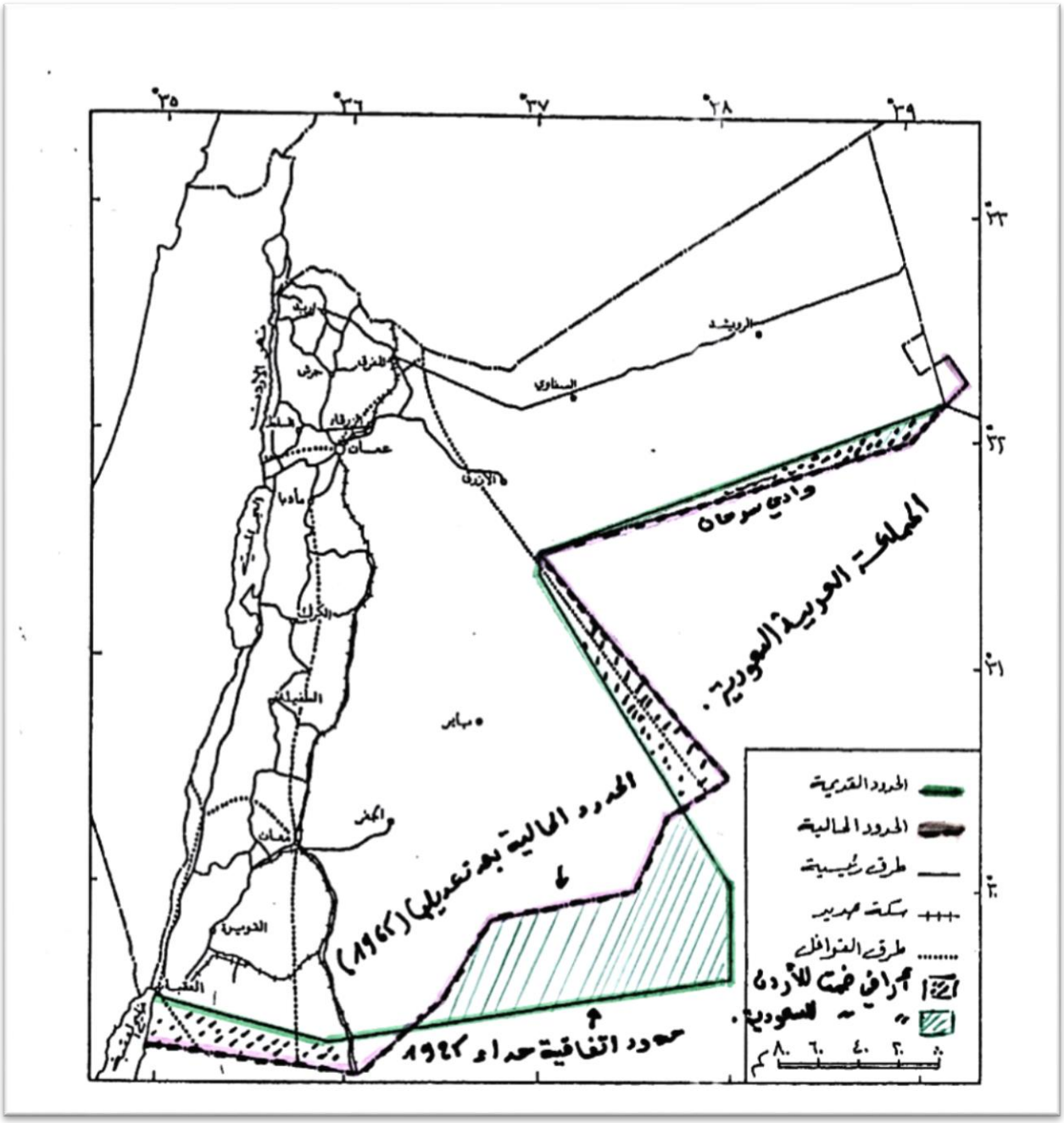

الملحق 6: خريطة تمثل تطور ترسيم الحدود الاردنية – السعودية (1925 – 1965)

المصدر: تعديل الطالبة اعتمادا على: صلاح الدين البحيري، المرجع السابق، ص 12، يوسف سليمان علوش، المرجع السابق، ص 195، نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص 43.

بروتوكول تحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عملا بالمادة الثالثة عشرة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعنا عليها في هذا اليوم بصفتنا مندوبين مفوضين عن سمو الامير عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن وجلالة الملك سعد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية وبناء على التفويضين الممنوحين لنا قد اتفقنا على انه أذا احيلت اية قضية الى التحكيم بمقتضى المعاهدة المذكورة فيجري التحكيم وفقاً للمواد التالية :

المادة الاولى

يجري التحكيم بواسطة محكمين اثنين ينتخب كل من الفريقين الساميين المتعاقدين واحداً منهما برئاسة شخص ثالث يعين بالطريقة المبينة في المادة الثالثة من هذا البروتوكول .

المادة الثانية

اذا اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على ان يحيلا الى التحكيم اي خلاف كان وفقاً لاحكام المادة الثالثة عشرة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقع عليها في هذا اليوم : عليهما ان يعدا مذكرة مشتركة عن الامور المراد حلها بالتحكيم ثم يعين رئيس لهيئة التحكيم وفقاً للمادة الثالثة من هذا البروتوكول . وتقدم اليه نسخة من المذكرة المشتركة عن الامور المراد حلها . وعلى كل فريق ان يقدم له في مدة لاتزيد عن الشهر من وقت تسميته مذكرة عن حجته لاثبات حقه . ويحق لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقدم الرئيس اية مذكرة اخرى فيما يختص بدعواه في اي وقت كان في مدة ثلاثة اشهر من تسميته . وعلى كل فريق ان يقدم الى الفريق الآخر كل المستندات التي يقدمها الى الرئيس .

المادة الثالثة

يعين رئيس لجنة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين خلال شهرين من تاريخ الاتفاق على إحالة القضية للتحكيم.

المادة الرابعة

على رئيس لجنة التحكيم ان يدعو اللجنة للاجتماع في مكان ينتخبه بعد مشاورة الفريقين الساميين المتعاقدين في التاريخ الذي يعينه بعد مشاورة مماثلة بشرط ان لاتقل المدة التي تنقضي بين تعيينه وبين ذلك التاريخ عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز ستة اشهر وتعطي لجنة التحكيم قرارها خلال الثلاثة اشهر من التاريخ المار ذكره .

المادة الخامسة

تكون لجنة التحكيم حرة في اقرار الخطة التي تسير عليها ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يقدما لها جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة التي تطلبها للقيام بمهمتها .

المادة السادسة

لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين شخصاً او اكثر ليسمع وجهة نظره في المسائل المختلف عليها امام هيئة التحكيم .

الملحق 7: ثقة تمثل بروتوكول التحكيم بين الأردن والسعودية التي نصت عليها معاهدة الصداقة وحسن الجوار سنة 1933.

المصدر : الجريدة الرسمية الأردنية : (ع . 415)، 22 جانفي 1933.

المادة السابعة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهداً قطعياً بقبول القرارات التي يصدرها [illegible] اليهم وتنفيذها . والمحكمين اذا اقتضى الامر ان يتخذوا قرارهم بالاكثرية .

المادة الثامنة

تدفع كل من الحكومتين رواتب وتفقات الحكم المعين من قبلها ونصف رواتب وتفقات الرئيس والكتاب وغيرهم ممن يحتاج المحكومون الى مساعدتهم .

المادة التاسعة

يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل النسختين المبرمتين من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ويبقى نافذ المفعول بقاء معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بينهما في هذا التاريخ وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يمددا مفعوله الى ان يصدر الحكم في اية قضية قد احيلت الى التحكيم بموجبه قبل انتهاء مفعول تلك المعاهدة .

واثباتاً لذلك قد وقعنا على هذا البروتوكول في مدينة القدس في اليوم الخامس من [illegible] سنة ١٣٥٢ هجرية الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٣٣ ميلادية .

الملحق

المشار اليه في المادة السابعة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار

— ١ —

شهادات لاعادة المنهوبات

في كل حالة من حالات اعادة المنهوبات بمقتضى احكام معاهدة الصداقة وحسن الجوار لاجل تسليمها لاصحابها على المأمور المخصوص المعين بموجب المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة ان يسلم الشخص الذي يستلم المنهوبات شهادة رسمية بالشكل الآتي موقعاً عليها منه .

انا الموقع امضائي ادناه أشهد بما يأتي :

اولا — ان المعاد الآن من الاموال والمواشي هو بحسب ما علمناه من نتيجة تحقيقاتنا عبارة عن جميع المنهوب الذي استولى عليه المعتدون في الحادثة التي وقعت في موقع .....

بتاريخ ..... بين افراد قبائل ..... وافراد قبائل ..... مع استثناء الاشياء الآتية التي لم يمكن استردادها وهي .

.....

.....

.....

الملحق 7: تابع
المصدر

الجريدة الرسمية الأردنية : (ع . 415)، 2المرجع السابق.

الملحق 8 : خريطة تمثل حدود المملكة العربية السعودية مع دول الجوار

المصدر : https://www.aljazeera.net/news، تاريخ الاطلاع: 2023/5/20، الساعة 14:00

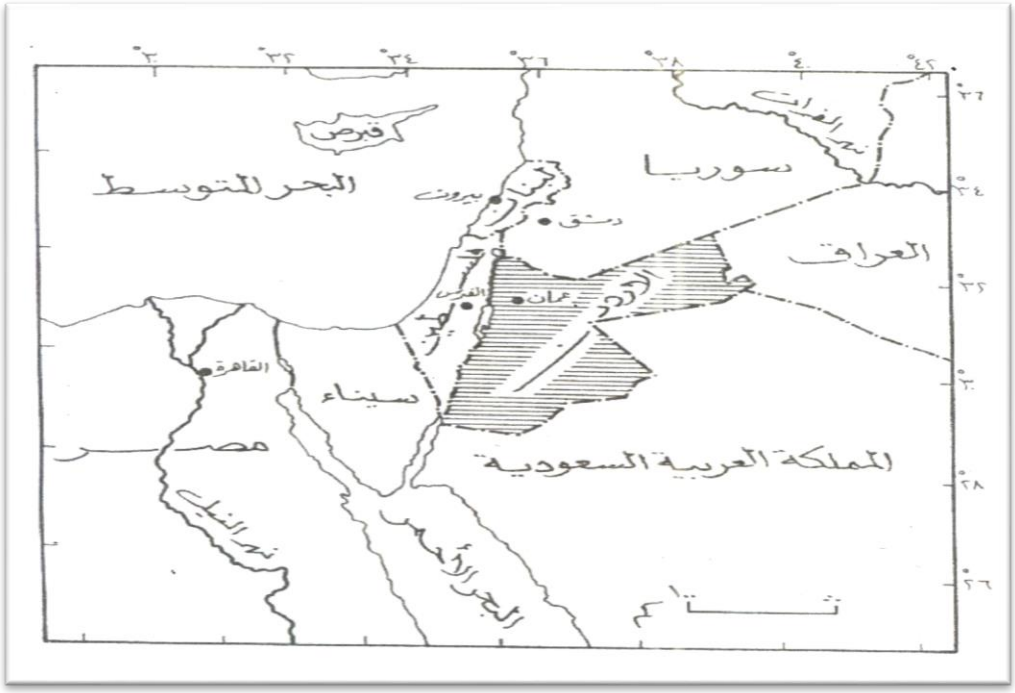

الملحق 99 : خريطة تمثل الحدود السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار

المصدر : نعيم الظاهر ، جغرافية الأردن ، ط 1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 43

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

المذكرات الشخصية :

1. ابن الحسين عبد الله، مذكراتي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر، 2021.
2. أبو عبد الرحمان، مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، ط2، إعداد: ممدوح رضا، الزهراء للإعلام العربي، (د. ب. ت) .
3. إيزنهاور داويت، مذكرات إيزنهاور، تر: هيوبرت يونغمان، ط 1، مكتبة النافذة، 1969.
4. بن طلال الحسين، الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك (أحاديث ملكية)، تر: غازي غربيل، مر: محمد عزت نصر الله، الاهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1987.
5. الحوراني أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، د ط، مكتبة مدبولي، (د. ت) .
6. شعيبي فوزي، شاهد من المخابرات السورية من عام (1955 – 1968)، ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، 2008.
7. غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، ط 1، تر: جورج حتر، فؤاد فياض، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

الكتب :

1. ابن الغنام، حسين تاريخ نجد، تح: ناصر الدين الأسد، ط 4، دار الشروق، بيروت، 1994.
2. ج جلوريمير، تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، ط 1، جمع وتعليق محمد بن سلمان الخضيري، دار غارنت للنشر، الرياض، 2001.
3. حمزة فؤاد، قلب جزيرة العرب ومكتبة الثقافة الدينية، ط 1، بورسعيد، القاهرة، 2002 م.
4. الدجاني علي، محاضرات في اقتصاديات الأردن، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1954.
5. الرافعي عبد الرحمن بك، عصر محمد علي، ط 5، دار المعارف، القاهرة، 1989.
6. رضا محمد رشيد، الوهابيون والحجاز (طائفة من المقالات نشرت في المنار والأهرام)، ط 1، مطبعة المنار، 1344 هـ .
7. الريحاني أمين، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط 1، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، 1928.

قائمة المصادر والمراجع

8. الزركلي خير الدين، شبه الجزيرة في عهد عبد العزيز، ج 1، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
9. الزركلي خير الدين، عامان في عمان مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن، 1921 – 1923، تح: عيسى الحسن، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع.
10. السادات أنور، البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.
11. ط1، تح: عيسى الحسن، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
12. العطار حسين إبراهيم، العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز (1945 – 1971)، المكتب المصري، القاهرة، 2007.
13. العياشي غالب، الإيضاحات السياسية واسرار الانتداب الافرنسي في سوريا، مطابع أشقر الإخوان، بيروت، 1955.
14. لورانس هنري، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الكريم الأربد، ط 2، دار الجماهيرية، بن غازي. د ت.
15. محمد عبد المنعم عامر، الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة في سوريا وفلسطين، مطبعة دار الرعاية والنشر، القاهرة، 1949.
16. مؤلف مجهول، لمع الشهاب في سيرة عبد الوهاب، تح: أحمد مصطفى أبو حاكمة، مطابع بيبلوس الحديث، لبنان،1967.
17. هيكل محمد حسنين، سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة، ج 1، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1988.
18. وهبة حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط 1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1935 م.
19. وهبة حافظ، خمسون عاما في جزيرة العرب، ط 1، دار الافاق العربية، القاهرة، مصر، 2001م.

المعاجم :

1. الزركلي خير الدين، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 1، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1986.
2. الزركلي خير الدين، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 4، ط 15، دار العلم للملايين، لبنان، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

3. الزركلي خير الدين، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرفين، ج 6، ط 15، دار العلم للملايين، لبنان، 2002.

الجـرائـد:

1. جريدة الدستور، عمان، (ع. 4736)، 6 أكتوبر 1980.
2. جريدة الدستور، (ع. 4970)، عمان، 13 جوان 1981.
3. جريدة الدستور، (ع. 5998)، عمان، 26 أفريل 1984.
4. .جريدة الرأي، (ع. 4040)، عمان، 13 جوان 1981.
5. جريدة الرأي، (ع. 5064)، عمان، 26 أفريل 1984.
6. الجريدة الرسمية الأردنية، (ع. 1632)، 27 أوت 1962.
7. الجريدة الرسمية الأردنية، (ع .898) 16 نيسان 1947.
8. الجريدة الرسمية الاردنية، (ع. 1633)، 29 اوت 1962.
9. الجريدة الرسمية الأردنية، (ع. 1868)، 26، اوت 1965.
10. جريدة الفجر الاقتصادي، (ع. 89)، عمان، 29 سبتمبر 1980.
11. جريدة أم القرى، (ع. 545)، 18 ماي 1935.
12. جريدة أم القرى، (ع. 1387)، 16 نوفمبر 1951.
13. جريدة أم القرى، (ع.1388)، 23 توفمبر 1951.
14. جريدة ام القرى، (ع. 1489)، 13 نوفمبر 1953.
15. جريدة أم القرى، (ع. 1628)، 17 أوت 1956.
16. جريدة أم القرى، (ع. 1639)، 2 نوفمبر 1956.
17. جريدة أم القرى، (ع. 1639)، 2 نوفمبر 1956.
18. جريدة أم القرى، (ع. 1640)، 9 نوفمبر 1956.
19. جريدة أم القرى، (ع. 1650)، 18 جانفي 1957
20. جريدة أم القرى، (ع. 1651)، 25 حانفي 1957.
21. جريدة ام القرى، (ع. 1664)، 26 أفريل 1957 .
22. جريدة أم القرى، (ع. 1958)، 15 فيفري 1963.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Arabia, agreements with the sultan of nejd regarding certain questions by relating to the nejd- trans – jordan and nejd – Iraq frontiers, presented the secretary of state for the colonies to parliament by command of his majesty , london , december 1925.

المراجــع:

الكـــتب :

1. أبو بصير صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر بيروت، 1968.
2. احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م.
3. الأسدي عبد الأمير محسن جبار، المملكتان الأردنية والسعودية، دراسة في تاريخ العلاقات السياسية، مؤسسة مسرات للتنمية والثقافة والإعلامية، ط 1، بيروت، بغداد، 2015
4. الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 – 1991) ط 1، دار الحكمة، لندن، 1992 .
5. الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 – 1991) ط 1، دار الحكمة، لندن، 1992.
6. البحيري صلاح الدين، الأردن دراسة جغرافية، ط 2، لجنة تاريخ الأردن، 1994.
7. البخيت محمد عدنان، أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية السعودية (1925 – 1951) الوثائق الهاشمية .
8. البدري مجيد حميد، جيوبولتك موقع الأردن وأفره في سياسته الخارجية، مجلة البحوث الجغرافية، ع 8، جامعة الكوفة، 2007 .
9. بدوي محمد طه، مدخل الى علم العلاقات الدولية، د ط، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971

قائمة المصادر والمراجع

10. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط، ط 1، تق: محمد مجذوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.
11. بن عبد العزيز فيصل بن سعود آل سعود، موجز تاريخ السعودية 1744 –2017، ط1، مكتبة الملك فهد، 2018.
12. البندراوي أحمد حسين، العلاقات السياسية الأردنية السعودية 1958 – 1986، ط 1، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016.
13. بوفرحات هدى، قصة وتاريخ الحضارات العربية – العراق والأردن، Edito CrepS، بيروت، 1999.
14. تليلان أسامة، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية – دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية، ط1، وزارة الثقافة، عمان الأردن.
15. ج ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، ط1، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1976.
16. الجبالي نبيل موسى، جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.
17. جرار حسني أدهم، نكبة فلسطين (1947 – 1948) مؤامرات وتضحيات ، ط 1، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
18. الجمالي محمد فاضل، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي لمنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
19. حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين (1947 – 1948) مؤامرات وتضحيات، ط 1، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
20. الحمدي صبري فالح، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء مجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915 – 1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016.
21. الحمدي صبري فالح، جون فيلبي والبلاد العربية السعودية (1915 – 1953)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013.
22. خدوري جيد وادموند غريب، حرب الكويت الجذور والعواقب، د ط، تر: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة المنار العلمية، د ت.
23. خريسات محمد عبد القادر وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، ط1، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

24. درويش مديحة أحمد، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ط1، دار الشرق للنشر والتوزيع، جدة، 1990.
25. راجح عبد المهدي التخاينة، العلاقات الأردنية الإماراتية، 1971 – 2016، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، عمادة الدراسات العليا، الأردن 2018
26. رفلة فيليب مصطفى، أحمد سامي، جغرافية الوطن العربي دراسة طبيعية اقتصادية سياسية، ط 4، مكتبة النهضة المصرية، 1970.
27. الروسان ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
28. السباعي أحمد، تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ط 1، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على المملكة العربية السعودية، مكة، 1999.
29. سعيد أمين، تاريخ الدولة السعودية، من محمد ين سعود إلى عبد الرحمان الفيصل، مج ،1دار الكاتب العربي، د ط، د ت.
30. سعيد أمين، تاريخ الدولة السعودية، من محمد ين سعود إلى عبد الرحمان الفيصل، مج2، ط 1، دار الكاتب العربي، (د. ت).
31. سعيد أمين، تاريخ الدولة السعودية، من محمد ين سعود إلى عبد الرحمان الفيصل، مج 3، ط 1، دار الكاتب العربي، 1385 هـ.
32. السلطان عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي، التأميم بين استراتيجيتين، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
33. شبيك مكي، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1971.
34. الشرع صادق، حروبنا مع إسرائيل 1948 – 1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، ط 1، دار الشروق، 1997م.
35. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، 1996 .
36. صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر بيروت، 1968
37. صايغ يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1994، تر: باسم سرحان، ط 1، مؤسسة دراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

38. الصباغ عبد اللطيف محمد، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن، د ط، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1999.
39. صبحي فوزي محمد، حرب الثلاث سنوات 1970 / 1967 م، ط 5، دار المستقبل العربي، مصر، 1990م
40. صبري فالح الحمدي، جون فيلبي والبلاد العربية السعودية (1915 – 1953)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013.
41. صبري محمد، تاريخ مصر (من محمد علي الى العصر الحديث)، مكتبة مدبوب، القاهرة 1962.
42. صفوة نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1914 – 1915، مج 1، ط 1، دار الساقي، 1996 .
43. طربين أحمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
44. طريف جورج، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن في الفترة من 1920 إلى 1928، ج 3، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2018.
45. الطيار ملكة بكر، التطور الاقتصادي والاجتماعية للملكة العربية السعودية، ط 1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997.
46. ظاهر نعيم، جغرافية الأردن، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005.
47. عامر محمد عبد المنعم، الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة في سوريا وفلسطين، مطبعة دار الرعاية والنشر، القاهرة، 1949.
48. عبد الرحيم مصطفى أحمد، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسة عالم المعرفة، (ع. 4)، الكويت ،1978.
49. العثيمين عبد الله صالح، المملكة العربية السعودية، ج 1، مكتبة العبيكان، ط 13، الرياض، 2005.
50. العجلاني منير، الإمام تركي بن عيد الله بطل نجد ومحررها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، ج 5، دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، 1990.
51. عصاصة سامي، وثائق حرب الخليج حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة ودور الرئيس حسني مبارك فيما آل إليه المؤتمر، ط1، مكتبة بيرسان، 1994.
52. العطار حسين إبراهيم، العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز (1945 – 1971)، المكتب المصري، القاهرة،2007.

قائمة المصادر والمراجع

53. العفيفي فتحي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، ط1، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، 2000.
54. عماد عبد العزيز يوسف، الحجاز في العهد العثماني 1867 – 1918، ط 2، الوراق للنشر، لندن، 2014.
55. العمري صبحي، لورانس الحقيقة والأكذوبة، ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.
56. العيدروس محمد الحسن، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية، 2002 .
57. الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288 – 1916، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 169.
58. فاسيليف اليكسي، تاريخ العربية السعودية، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1999.
59. الفرج ناصر، قيام العرس السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية) الصف للنشر والتوزيع، لندن، د ت .
60. قدورة زهية، تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة، بيروت، (د. ت) .
61. قطيشات ياسر، العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجي القومية الى النزعة القطرية 1952 – 2004، ط 1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
62. قلعجي قدري، الثورة العربية الكبرى 1916 – 1925، ط 1، شركة المطبوعات، لبنان، بيروت، 1994.
63. الماضي منيب، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 – 1959)، ج 1، ط 3، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
64. المانع محمد، توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله صالح العثيمين، ط 2، مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية، 1992.
65. المجذوب طه، هزيمة يونيو حقائق وأسرار النكسة حتى حرب الاستنزاف، دار الهلال، القاهرة، 1988.
66. محافظة علي، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989 – 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
67. محافظة علي، القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1952 – 1999، سلسلة منشورات كرسي الحسين للدراسات الأردنية الدولية، الجامعة الأردنية، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

68. محافظة علي، تاريخ الأردن المعاصر (عهد الأمارة) 1921 – 1946، ط 1، الجماعة الأردنية، عمان، 1973.
69. محمد جعفر فاضل، العلاقات بين سوريا والعراق (1945 – 1958)، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ط 1، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
70. محمد حرب، الملك عبد العزيز آل سعود، مراجعة أحمد خطيط، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991.
71. المختار صلاح الدين، تاريخ المملكة السعودية في ماضيها وحاضرها، ج 1، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، (د. ت).
72. المسفر محمد صالح، العلاقات الخليجية الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971 – 2018)، ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018.
73. منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، مج 4 و 5 من1 / 7 / 1966 الى 30 / 6 / 1967، مركز الأبحاث، بيروت، 1967.
74. موسى سليمان، إمارة شرقي الأردن (نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 – 1946)، ط1، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان،(د. ت).
75. المومني نضال داود، الشريف الحسين بن علي والخلافة، ط 1، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، منشورات لجنة الأردن، عمان، 1996.
76. ناصر الفرج، قيام العرس السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية) الصف للنشر والتوزيع، لندن، (د. ت)،
77. نامق عبد الفتاح فكرت، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981.
78. هلال علي الدين، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1958، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1989.
79. الونداوي مؤيد إبراهيم، وثائق ثورة تموز 1958في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1990.
80. ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية:

Ouvrage :

1. Middle East Center, Sir Percy Cox Collection, St Antonys College .81 ,Oxford.
2. Wayane H . Bowen, The History of Saudi Arabia, The Greenwood .82 Histories of The Modern Nations, London, 1968.

الدوريات :

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسة عالم المعرفة، (ع.4)، الكويت،1978
2. بالعالية ميلود، بريطانيا ورسم الحدود في شبه الجزيرة العربية، قراءة في أسباب ونتائج الخلاف الهاشمي السعودي على الحجاز (1917 – 1925)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 04، (ع. 02)، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة.
3. الخطيب جبر محمد، دور الملك عبد العزيز بن سعود في تسوية مشكلات القبائل على الحدود السعودية – الأردنية وتوطينهم (1921 – 1933)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مج 18، ع 1، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، 2021.
4. درادكة محمد، العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية في عهد الأمير/الملك عبد الله 1933–1951، مجلة جامعة الحسين بن طلال، مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مج 7، ملحق مؤتمر الملك المؤسس، الشخصية والقيادة والتاريخ، 2021 .
5. رديف طالب محمد عماد، التنسيق الأردني السعودي لمواجهة ثورة اليمن الشمالي والتدخل العسكري المصري (1962 – 1965) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مج 8، ع 25، 2016 .
6. رديف محمد عماد، أثر مبدأ إيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957 – 1976 في مجلة آداب الفراهيدي، (ع .8) العراق، .2011.

قائمة المصادر والمراجع

7. طاهر قحطان حسين، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 18، جامعة بابل، 2014.
8. الطفيلي ستار علك، النزاع الإماراتي السعودي حول واحة البريمي والموقف البريطاني والأمريكي منها، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 14، جامعة بابل، 2013 .
9. العرامي أحمد، دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعدي في الحجاز (1908 – 1925) ، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 11، (ع.7)، جامعة الأندلس للعلوم التقنية ، 2015.
10. العيدروس محمد الحسين، اتفاقية دارين لعام 1915 بيت ابن سعود وبريطانيا، دراسة وثائقية، مجلة دمشق، مج 21، (ع.1 و 2)، قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة الكويت، 2005.
11. الغويين فيصل خليل، المواقف العربية والدولية من مشروع سوريا الكبرى مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مؤتمر المئوية للدولة الأردنية، ملحق 6، مج 7، الأردن، 2021.
12. القصار عبد الرحمن وليد صالح، بيداء سالم صالح الديلمي، العدوان الثلاثي على مصر وأثره على العلاقات الأردنية – السعودية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 17، ع 2، كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 2021 .

الرسائل :

1. – ذياب محمد الفايز، العلاقات الأردنية – الامريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
2. - معتز عبد اللطيف الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
3. أحمد هيلين محمد، موقف العربية السعودية من حربي الخليج الأولى والثانية (1980 – 1988)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار المصرية الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

4. البشايرة إبراهيم علي، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط 1950 – 1957، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1993 – 1994.
5. التميم محمد علي، العلاقات السعودية الأمريكية، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.
6. الجابري مستور محسن حسان، العلاقات السعودية البريطانية (1936 – 1945) رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1992.
7. الجنابي علي خضير عباس، العلاقات السعودية – الباكستانية (1982 – 2005) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2022.
8. جهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، الأثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1342هـ/1359هـ، 1939 /1924م مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،2011 .
9. الحنيطي ماجد محمد، العلاقات الأردنية السعودية (1999 – 2010)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، 2011 .
10. درادكة فتحي محمد فلاح، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية (1953 – 1967)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، العراق، 2000-2001.
11. سعيد نجلاء، مشروع سوريا الكبرى، دراسة في إحدى مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
12. السواعير سلام أحمد، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع 2011 – 2017، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
13. الشلبي سهيلا سليمان، العلاقات الأردنية البريطانية (1951 – 1967)، رسالة مقدمة استكمالا لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2002 .
14. الصرايرة أروى محمد موسى، موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة الأردن، 2004.

قائمة المصادر والمراجع

15. الصرايرة بلال سليمان، حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير في التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2007.
16. طالب محمد عماد رديف، الملك الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953 – 1967، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، 2006 .
17. الطراونة أحلام خليف عبد الرحمان، العلاقة السياسية للملكة الأردنية الهاشمية بالدول العربية المجاورة (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا) 1946 – 1973، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، السودان، 2007.
18. علاونة موسى محمد أحمد، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي (فلسطين، السعودية، العراق، سوريا) من سنة 1990 إلى 2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، (غير منشورة) قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2006 .
19. علوش يوسف سليمان، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2009.
20. العنود بنت خالد بن مناحي العنود مواقف المملكة العربية السعودية من القضايا العربية والإسلامية والعالمية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز يرحمه الله (1975– 1982)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010 – 2011.
21. فاضل محمد جعفر، العلاقات بين سوريا والعراق (1945 – 1958)، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك ، ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2001.
22. الفايز ذياب محمد، العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
23. مخلد بن قبل رابح الحريص، علاقات الشيخ مبارك آل صباح بإمارة آل الرشيد (1896-1915)، مجلة العلوم العربية والإنسانية ، مج 5 ، (ع . 2)، جامعة القصيم، السعودية، ماي 2012.
24. المغير إسلام محمد عبد ربه، الحرب العراقية الأردنية 1980 – 1988، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (بحث تكميلي)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

25. وهيب نبراس زروقي، المملكة العربية السعودية وموقفها السياسي في جامعة الدول العربية (المشرق العربي أنموذجا 1975 – 1991)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، 2021 .

المعاجم والموسوعات:

1. الجاسر حمد، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، القسم الأول، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، د ت.
2. السلمان محمد بن عبد الله، نشأة الدولة السعودية، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مج 3، ط 1، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1999.
3. شاكر محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة، الأردن، 2003.
4. الكلاب يوسف، معجم المصطلحات السياسية والدستورية أكثر من 1000 مصطلح، ط 1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ،2018.
5. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
6. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
7. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
8. المشا محمد برهام، الموسوعة السياسية والاقتصادية – مصطلحات وشخصيات، ط1، دار الاحمدي للنشر، القاهرة، 2007.
9. منصور ممدوح محمود، الموسوعة السياسية العالمية الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ج18، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
10. الوليعي عبد الله بن ناصر، البنية الجيولوجية والتضاريس، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مج 3، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002 .

الفيديوهات:

1. وثائقي سعود الفيصل.. هنري كيسنجر العرب والملك غير المتوج على عرش الدبلوماسية في العالم، Step News Agency، www.youtube.com.

المواقع الالكترونية:

العربية:

https://alrai.com

https://dorar.net/history/event

https://shamela.ws/book

https://shamela.ws/book

https://www.aleqt.com

https://www.almaany.com

https://www.marefa.org

https://www.al-jazirah.com

https://www.alyaum.com

https://www.bbc.com

الأجنبية:

https://www.britannica.com

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأوّل: الجذور التاريخيّة لعلاقات الهاشميين وآل سعود (1818-1934)	07
المبحث الأول : التطور السياسي للملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية	08
المطلب الأول : المملكة العربية السعودية	08
المطلب الثاني: المملكة الأردنية الهاشمية	18
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للصّراع (1818 / 1934)	25
المطلب الأوّل: مجريات الصراع بين الهاشميين وآل سعود	25
المطلب الثاني: رسم الحدود السعودية الأردنية	35
الفصل الثاني: العلاقات السياسية الأردنية – السعودية (1934 – 1990)	40
المبحث الأول: العلاقات الأردنية السعودية بين الصّراع والتقارب (1934 – 1953)	41
المطلب الأول: استمرار الصراع الهاشمي – السعودي (1934 – 1952)	42
المطلب الثاني: التقارب السياسي الأردني السعودي(1951 –1952)	49
المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية في عهد الملك الحسين بن طلال (1953-1990)	52
المطلب الأول: تحسن العلاقات الأردنية السعودية:	52
المطلب الثاني: العلاقات الأردنية – السعودية بين التوافق والتوتر	60
الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية – الأردنية	74
المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الأردن والسعودية	75
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في الأردن	76
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في المملكة العرية السعودية	79
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين البلدين	81
المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكتين	81
المطلب الأول: المعونات السعودية للمملكة الأردنية	90
الخاتمة	95
الملاحق	99
قائمة المصادر والمراجع	110